

Distr.: General
13 May 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 139 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

الجزء الثاني

الشؤون السياسية

الباب 3

الشؤون السياسية

البعثات السياسية الخاصة

المجموعة المواضيعية الثانية: شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات والكيانات والآليات الأخرى

موجز

يتضمن هذا التقرير الموارد المقترحة لعام 2023 لما عدده 15 بعثة سياسية خاصة مدرجة ضمن المجموعة المواضيعية لشتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات والكيانات والآليات الأخرى. وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن هذه المجموعة ما مقداره 63 223 800 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).



المحتويات

الصفحة

4	أولا - استعراض مالي عام
5	ثانيا - البعثات السياسية الخاصة
5	المعلومات الشاملة
8	1 - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية
8	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
12	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023*** ..
14	2 - فريق الخبراء المعني بالسودان
14	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
17	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023*** ..
19	3 - فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
19	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
23	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023*** ..
25	4 - فريق الخبراء المعني بليبيا
25	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
29	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023*** ..
31	5 - فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى
31	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
35	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023*** ..
37	6 - فريق الخبراء المعني باليمن
37	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
40	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023*** ..

** يُقدّم الجزء المكوّن من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 إلى الجمعية العامة لكي تنتظر فيه وفقا للإجراءات والممارسات المتبعة بشأن الميزانية، التي أُعيد تأكيدها في الفقرة 13 من القرار 266/72 ألف.

*** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكوّن من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنتظر فيه.

- 42 - فريق الخبراء المعني بجنوب السودان
- 42 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
- 46 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
- 8 - فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات
- 48 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
- 48 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
- 9 - مكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1904 (2009)
- 54 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
- 54 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
- 57 10 - تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)
- 59 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
- 59 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
- 62 11 - فريق الخبراء المعني بمالي
- 64 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
- 64 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
- 67 12 - فريق الخبراء المعني بالصومال
- 69 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
- 69 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
- 73 13 - الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل
- 75 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
- 75 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
- 81 14 - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب
- 83 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
- 84 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
- 91

- 15 - فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية
 93 في العراق والشام
- 94 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
- 102 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023*** ..
 المرفقات
- الأول - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبته الجمعية العامة، بما في ذلك طلبات وتوصيات
 106 اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة
- 107 الثاني - المخططات التنظيمية

أولاً - استعراض مالي عام

1 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 للبعثات السياسية الخاصة الخمس عشرة المُدرجة ضمن المجموعة المواضيعية الثانية، ما مقداره 63 223 800 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويتضمن الجدول 1 مقارنة بين الموارد المقترحة لعام 2023 والموارد المعتمدة لعام 2022 التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 246/76 ألف.

الجدول 1

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
الفرق	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
فئة الإنفاق				
فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية	104,7	1 524,2	1 419,5	992,8
فريق الخبراء المعني بالسودان	47,3	1 120,4	1 073,1	909,0
فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	16,1	3 110,6	3 094,5	2 823,2
فريق الخبراء المعني بليبيا	(21,1)	1 410,4	1 431,5	1 096,0
فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى	29,4	1 193,2	1 163,8	745,9
فريق الخبراء المعني باليمن	(92,2)	2 210,0	2 302,2	1 860,7
فريق الخبراء المعني بجنوب السودان	3,8	1 257,6	1 253,8	651,9
فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قرار مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات	(16,6)	5 854,9	5 871,5	5 184,1
مكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1904 (2009)	(50,8)	617,3	668,1	529,8
تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)	140,9	1 533,5	1 392,6	1 294,1
فريق الخبراء المعني بمالي	49,4	1 194,1	1 144,7	665,1
فريق الخبراء المعني بالصومال	(19,3)	1 858,9	1 878,2	1 591,4
البعثة السياسية الخاصة لدعم اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل	(2,2)	3 135,5	3 137,7	2 508,5
المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب	292,2	11 570,9	11 278,7	9 860,9
فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام	1 171,3	25 632,3	24 461,0	23 617,5
المجموع	1 652,9	63 223,8	61 570,9	54 330,9

2 - وتوخى للإيجاز، لن تتضمن هذه الوثيقة باباً عن الموارد الخارجة عن الميزانية إلا للبعثات التي توقعت وجود موارد خارجة عن الميزانية في عام 2022 أو عام 2023.

ثانيا - البعثات السياسية الخاصة

المعلومات الشاملة

المنظور الجنساني

3 - تسترشد البعثات السياسية الخاصة بقرارات مجلس الأمن 1325 (2000)، و 1820 (2008)، و 1888 (2009)، و 1889 (2009)، و 1960 (2010)، و 2106 (2013)، و 2122 (2013)، و 2242 (2015)، و 2467 (2019)، و 2493 (2019)، التي تشكل معا الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والتي تكلف بإدماج منظور جنساني في العمل السياسي للأمم المتحدة، بما يشمل البعثات السياسية الخاصة. وتسترشد البعثات أيضا بقرار الجمعية العامة 100/75 بشأن الاستعراض الشامل للبعثات السياسية الخاصة، الذي أعادت فيه الجمعية تأكيد أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، وأقرت بأهمية مشاركة المرأة بفعالية وعلى قدم المساواة مع الرجل وإشراكها بصورة كاملة على جميع المستويات وفي جميع المراحل ومن جميع الجوانب في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها.

4 - وتدمج أفرقة رصد الجزاءات بشتى أنواعها وبعثة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) منظورا جنسانيا في أنشطتها العملية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، مسترشدة في ذلك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويُراعى التوازن بين الجنسين عند تعيين الخبراء وأمين المظالم وإدراج أسمائهم في قوائم المرشحين منهم، وكذلك في تعيين الموظفين ذوي الصلة. وتتص اختصاصات الخبراء في أفرقة رصد الجزاءات بشتى أنواعها على ضرورة أن يدمج هؤلاء منظورات جنسانية في مجالات مسؤوليتهم الفنية. وتسترشد هذه البعثات أيضا بالاستراتيجية الجنسانية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، في مجالات منها توفير التدريب الجنساني المتاح للموظفين والتدريب الجنساني الخاص بالجزاءات لجميع الخبراء.

إدماج منظور الإعاقة

5 - تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، تستعرض البعثات السياسية الخاصة الاستراتيجية بهدف مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة من خلال الرسائل الشاملة للجميع وإذكاء الوعي بالاستراتيجية والترويج لها من خلال العمل الذي تقوم به هذه البعثات، بما في ذلك في العمليات السياسية وعمليات السلام. وتدعم البعثات أيضا تدابير تخفيفية للتغلب على التحديات المتعلقة بتسهيلات الوصول المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة المعنية لضمان إمكانية الوصول إلى المرافق والمنصات والبنى التحتية الأمنية وغيرها من أجل تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها واستخدامهم لها.

أنشطة التقييم

6 - ستدعم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التقييم الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل سنتين بشأن تعزيز دور التقييم وتطبيق استنتاجات التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات. ويرد في هذا التقرير وصف لأنشطة التقييم الخاصة بكل بعثة، حسب الاقتضاء، في إطار البعثات المحددة.

تأثير الجائحة

7 - ترتب على استمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) حتى عام 2021 أثر في تنفيذ الولايات. وحتى مع تزايد السفر تدريجيا على مدار العام، ظلت أفرقة رصد الجزاءات بشتى أنواعها تواجه في بعض الحالات تحديات فيما يتعلق بسفر الخبراء إلى بعض البلدان لجمع المعلومات عن تنفيذ نظم الجزاءات. وبالمثل، لم يتسنى لمكتب أمين المظالم والبعثة الدائمة لتنفيذ قرار

مجلس الأمن 2231 (2015) القيام بالسفر سوى على نطاق محدود في سياق إجراء مقابلات مع مقدمي الالتماسات والتشاور مع الدول الأعضاء، على التوالي. ولم تتمكن البعثات من الاجتماع دائما بالمحاورين ومناقشة التقارير أو صياغتها شخصيا. وللتغلب على هذه التحديات، استمرت البعثات في التواصل بصورة افتراضية مع المحاورين باستخدام وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن خلال الاعتماد بشكل أوثق على البحث المكتبي، بما في ذلك الاستعانة بقواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة. وكفلت البعثات مواصلة الحفاظ على سرية أعمالها بفضل استخدام منصات اتصال آمنة وفرتها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام أساليب بديلة، بما في ذلك التسليم اليدوي. ويمكن اعتبار هذه الممارسات الفعالة من حيث التكلفة دروسا مستفادة قيّمة وممارسات فضلى، ومن ثم يمكن استخدامها، عند الاقتضاء، في المستقبل.

8 - وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية احتياجات وطلبات الدول الأعضاء، تواصل الخطط البرنامجية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام 2023 مراعاة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل وتكييف البرنامج على ضوء جائحة كوفيد-19. وفي الوقت نفسه، يُفترض أن تكون هذه الظروف التشغيلية قد تحسنت وأنها تسمح بتنفيذ الولايات من خلال النهج المعمول بها سابقا. وأي تعديلات تُدخل على المنجزات المستهدفة المقررة ستتم وفقا للأهداف والاستراتيجيات والولايات، وسيتم الإبلاغ عنها في إطار معلومات الأداء البرنامجي.

1 - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

(200 1 524 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

9 - يضطلع فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر، والتدابير المتعلقة بالنقل والجمارك، إضافة إلى مسؤولية تقديم المعلومات ذات الصلة بإمكانية إدراج أفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. ويستمد ولايته من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 1533 (2004)، و 1596 (2005)، و 1649 (2005)، و 1698 (2006)، و 1807 (2008)، و 1857 (2008)، و 1896 (2009)، و 1952 (2010)، و 2021 (2011)، و 2078 (2012)، و 2424 (2018)، و 2478 (2019)، و 2528 (2020)، و 2582 (2021). ويهدف نظام الجزاءات إلى منع الأفراد والكيانات من تقويض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية بوسائل منها، على سبيل المثال، الأعمال الوحشية التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد عمال المناجم الحرفيين والمجتمعات المحلية المحيطة بهذه المناجم.

برنامج العمل

الهدف

10 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يشمل حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر.

الاستراتيجية

11 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

12 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

العوامل الخارجية لعام 2023

13 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تمتثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

14 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، يتعاون فريق الخبراء مع كيانات منها الدول الأعضاء والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وكذلك كيانات خاصة، للحصول منها على معلومات

ذات صلة بتحقيقاته المتصلة بتنفيذ نظام الجزاءات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية و/أو بالانتهاكات التي يتعرض لها هذا النظام.

15 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأداء البرنامجي في عام 2021

تعزيز تنفيذ نظام الجزاءات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

16 - عكف فريق الخبراء على الإبلاغ عن الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تستفيد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وعن انتهاكات ارتكبتها عدة جماعات مسلحة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع. وأوصى الفريق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تعزز قدراتها الاستخباراتية وأن تحقق في الهجمات المسلحة التي وقعت في إقليم بيني وفي إيتوري، وأن تقاضي الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

17 - وقد أنجزت البعثة الهدف، على الرغم من تأخر تعيين فريق الخبراء. واتخذ مجلس الأمن قراره 2582 (2021) في 29 حزيران/يونيه 2021 الذي جدد فيه ولاية الفريق من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 1 آب/أغسطس 2022. ووافقت اللجنة على تعيين الفريق في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وعيّن الأمين العام فريق الخبراء في 2 كانون الأول/ديسمبر 2021.

18 - وأسهم العمل المذكور أعلاه في تلقّي مجلس الأمن واللجنة معلومات مستكملة من فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 2).

الجدول 2

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
تتخذ اللجنة إجراءات للتصدي لأنشطة	تضيف اللجنة أفراداً و/أو كيانات إلى قائمة	يتلقّى مجلس الأمن/اللجنة معلومات مستكملة
الجماعات المسلحة في شرق جمهورية	الجزاءات	عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية
الكونغو الديمقراطية		والتجنيد من جانب الجماعات المسلحة والعنف
		الجنسي

النتيجة المقررة لعام 2023

تحسين فهم مجلس الأمن للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

19- أسهم عمل البعثة في التنفيذ التام لنظام الجزاءات هذا، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تلقّي اللجنة معلومات مستكملة عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أو الاتجار بها.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

20 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الخبراء في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، وذلك بسبب القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد الفريق من استخدامه لتكنولوجيات الاتصال ذات الصلة من أجل إجراء البحوث، بما في ذلك عن طريق استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

21 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل كذلك في زيادة عدد التقارير والتوصيات التي يقدمها فريق الخبراء عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، ومتابعة مجلس الأمن واللجنة لهذه التوصيات، مما قد يؤدي إلى قيام اللجنة بتعديل إدراج أسماء الأفراد والكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 3).

الجدول 3

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
لدى مجلس الأمن/اللجنة	يتلقّى مجلس الأمن/اللجنة	يستمر مجلس	تنظر اللجنة في	تنظر اللجنة في تعديل
معلومات مباشرة محدودة	المزيد من المعلومات	الأمن/اللجنة في تلقّي	المعلومات المتعلقة	أسماء الأفراد و/أو الكيانات
ذات صلة بالجزاءات عن	المباشرة ذات الصلة	معلومات مستكملة ذات	بالأفراد الذين قدموا دعماً	المدرجة في قائمة الجزاءات
الاستغلال غير المشروع	بالجزاءات عن الاستغلال	صلة بالجزاءات عن	للجماعات المسلحة أو	لأسباب تتصل بالاستغلال
للموارد الطبيعية	غير المشروع للموارد الطبيعية	الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية	الشبكات الإجرامية	غير المشروع للموارد الطبيعية أو الاتجار بها
			الضالعة في أنشطة	
			تزعزع استقرار جمهورية	
			الكونغو الديمقراطية عن	
			طريق الاستغلال غير	
			المشروع للموارد الطبيعية	
			أو الاتجار بها	

المنجزات المستهدفة

22 - يعرض الجدول 4 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 4

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
7	7	4	7	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
7	7	4	7	1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات
9	9	7 ⁽¹⁾	7	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
7	7	7 ⁽¹⁾	5	2 - اجتماعات لجنة الجزاءات
2	2	—	2	3 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
9	9	7 ⁽¹⁾	7	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
7	7	7 ⁽¹⁾	5	4 - اجتماعات لجنة الجزاءات
2	2	—	2	5 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
باء - توليد المعارف ونقلها				
5	5	5	5	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
5	5	5	5	6 - حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدخال تعديلات على أسماء الأفراد والكيانات التي يتعين إدراجها في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد البعثات وتوجيه طلبات الحصول على المعلومات فيما يتصل بالامتثال لنظام الجزاءات.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة ولالية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبُغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها، بصفة استثنائية، على عقد ثلاثة اجتماعات افتراضية في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو. وعُقدت جلسة إحاطة واحدة للدول الأعضاء بطريقة افتراضية في شكل جلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

- 24 - وبالنسبة لعام 2023، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورُتب الوظائف في فريق الخبراء. وقد طُبِّق معدل شواغر بنسبة خمسة في المائة على تكاليف الموظفين.
- 25 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2023 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022 أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، بسبب تطبيق نسبة مئوية أعلى من تكاليف الموظفين العامة استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة وتحديث معدلات المرتبات، فضلاً عن زيادة الاحتياجات المتعلقة بأتعاب الخبراء بسبب ارتفاع متوسط المعدل الشهري استناداً إلى التغييرات المدخلة على تشكيلة الفريق.

2 - فريق الخبراء المعني بالسودان

(400 120 1 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

26 - يضطلع فريق الخبراء المعني بالسودان بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر، إضافة إلى مسؤولية تقديم المعلومات ذات الصلة بإمكانية إدراج أفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. وترد مواصفات الولاية في قرار مجلس الأمن 1591 (2005). ويمثل نظام الجزاءات إحدى الأدوات التي يستخدمها المجلس للتصدي للنزاع في دارفور، وتهدف إلى منع واحتواء الأخطار التي تهدد استقرار دارفور والمنطقة وفرص التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في دارفور. وقدم الأمين العام في 31 تموز/يوليه 2021 تقريره الذي طلبه المجلس في قراره 2562 (2021) الذي يقدم استعراضاً للحالة في دارفور ويوصي بمؤشرات مرجعية لتقييم التدابير المتعلقة بدارفور (S/2021/696). وتضمن التقرير معلومات تتعلق بالحالة في دارفور وقدم توصيات بشأن المؤشرات المرجعية التي يمكن أن تقيد في توجيه المجلس في استعراض التدابير المتعلقة بدارفور.

برنامج العمل

الهدف

27 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بالسودان، الذي يشمل حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر، والإبلاغ عن التهديدات المحتملة للسلام والاستقرار في دارفور.

الاستراتيجية

28 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن واللجنة التابعة لمجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان.

29 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات المتعلق بالسودان.

العوامل الخارجية لعام 2023

30 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تمتثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

31 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي.

32 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء المعني بالسودان مع عدد من الجهات منها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء مع إدارة شؤون السلامة والأمن، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي.

الأداء البرنامجي في عام 2021

تقديم مزيد من التقارير عن العمليات التي تقوم بها جماعات مسلحة دارفورية في ليبيا

33 - ركز الفريق على تنفيذ اتفاق جوبا للسلام وكذلك على التحقيق في الجماعات المسلحة الدارفورية وفي تمويلها ودورها في زعزعة استقرار البلد والمنطقة. وفي هذا السياق، أفاد الفريق بأنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ الاتفاق، فإن تنفيذ الترتيبات الأمنية يكاد لا يُذكر، لا سيما من حيث صلتها بعودة الجماعات المسلحة الدارفورية من ليبيا.

34 - وأبقى الفريق، من خلال تقاريره، مجلس الأمن واللجنة على علم بالأنشطة الإقليمية التي تضطلع بها الجماعات المسلحة الدارفورية. وعقدت اللجنة اجتماعا مع الدول المجاورة للسودان لمناقشة وجود الجماعات المسلحة الدارفورية في ليبيا وجنوب السودان، ولمناقشة إمكانية اتباع نهج مشترك لمعالجة هذه المسألة. وحقق الفريق أيضا في مسألة ظهور جماعات مسلحة جديدة. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 7).

الجدول 7

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
تتلقى اللجنة تقارير من فريق الخبراء عن زيادة التحالفات بين الجماعات المسلحة الدارفورية والجهات الفاعلة المسلحة الليبية	تتلقى اللجنة تقارير من فريق الخبراء عن أنشطة وهياكل ودوافع الجماعات المتمردة الدارفورية الناشطة في ليبيا	تتلقى اللجنة معلومات مستكملة عن تمويلها ودورها في زعزعة استقرار البلد والمنطقة وفي ضوء هذه المعلومات، تُصدر اللجنة توجيهات إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات وتتعقد اجتماعا مع السودان ودول المنطقة بشأن تنفيذ التدابير الجزائية.

النتيجة المقررة لعام 2023

تتلقى اللجنة معلومات مستكملة عن الجماعات المسلحة الدارفورية الموجودة في دارفور وليبيا، وعن إدماجها في قوات الأمن وفقا لاتفاق جوبا للسلام

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

35 - أسهم عمل البعثة في تعزيز فهم كل من اللجنة ومجلس الأمن للتهديدات المحتملة للسلام والاستقرار في دارفور.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

- 36 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الخبراء في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، وذلك بسبب القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد الفريق من استخدامه لتكنولوجيات الاتصال ذات الصلة من أجل إجراء البحوث، بما في ذلك عن طريق استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.
- 37 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في زيادة وعي اللجنة بعمليات الجماعات المسلحة الدارفورية. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8).

الجدول 8

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
تتلقى اللجنة تقارير من فريق الخبراء عن كيفية تعزيز الجماعات المسلحة الدارفورية لوجودها في ليبيا	تتلقى اللجنة تقارير من فريق الخبراء عن زيادة تحالفات بين الجماعات المسلحة الدارفورية في ليبيا والجهات الفاعلة المسلحة الليبية	تتلقى اللجنة تقارير من فريق الخبراء عن أنشطة الجماعات المسلحة الدارفورية في ليبيا والسودان	تتلقى اللجنة معلومات مستكملة عن إدماج الجماعات المتمردة الدارفورية في الهياكل المسلحة السودانية	تتلقى اللجنة معلومات مستكملة عن إدماج الجماعات المتمردة الدارفور وليبيا، وعن إدماجها

المنجزات المستهدفة

- 38 - يعرض الجدول 9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 9

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء					
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	6	6	6	6	
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات	6	6	6	6	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	6	7 ⁽¹⁾	6	7	
2 - اجتماعات لجنة الجزاءات	6	6 ⁽¹⁾	3	6	
3 - الاجتماعات الاستثنائية المتعلقة بالمسائل المواضيعية والإقليمية والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في قدراتها	—	1 ⁽¹⁾	3	1	
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	5	7 ⁽¹⁾	6	7	
4 - اجتماعات لجنة الجزاءات	5	6 ⁽¹⁾	3	6	

5 -	الاجتماعات الاستثنائية المتعلقة بالمسائل المواضيعية والإقليمية والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في قدراتها	1	3	1 ⁽¹⁾	—
باء -	توليد المعارف ونقلها				
	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	5	5	5	5
6 -	حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء	2	5	5	5
	المنشورات (عدد المنشورات)	—	1	—	—
7 -	مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه	—	1	—	—
جيم -	المنجزات المستهدفة الفنية				
	التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد البعثات وتوجيه طلبات الحصول على المعلومات فيما يتصل بالامتثال لنظام الجزاءات.				
	قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.				
دال -	المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
	برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
	العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
	المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبُغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها، بصفة استثنائية، على عقد أربعة اجتماعات افتراضية في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 10

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
مجموع الاحتياجات	مجموع الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	
غير المتكررة	2023 مقابل عام 2022 (الزيادة/النقصان)	(3)	(2)	(1)
(4)	(5)=(3)-(2)			
—	—	—	—	—
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	—	—	—	—
تكاليف الموظفين المدنيين	147,8	149,7	156,0	(1,9)
التكاليف التشغيلية	972,6	923,4	753,0	49,2
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	1 120,4	1 073,1	909,0	47,3

الجدول 11
الوظائف المؤقتة

و أ ع أ ع م مد-1 مد-2 مد-3 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي الميدانية/الأمنية العامة ^(أ) الدولية الوطنية المحلية الأمم المتحدة المجموع	الفئة الفنية والفئات العليا			فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			مجموع الموظفين			الوظائف الفنية الرتبة الأمم			مجموع		
المعتمد لعام 2022	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-	1	-	-
المقترح لعام 2023	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-	1	-	-
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

39 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء المعني بالسودان لعام 2023 ما قدره 1 120 400 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (800 147 دولار) اللازمة لاستمرار وظيفة مؤقتة واحدة (ف-3) بُغية تقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (600 972 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (200 668 دولار) وتكاليف السفر (235 000 دولار) لأعضاء الفريق الخمسة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (900 15 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (53 500 دولار).

40 - وبالنسبة لعام 2023، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورُتب الوظائف في فريق الخبراء. وقد طُبّق معدل شواغر بنسبة خمسة في المائة على تكاليف الموظفين.

41 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022 إلى ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بأتعاب الخبراء الناجم عن ارتفاع متوسط المعدل الشهري للأتعاب استناداً إلى التغييرات المدخلة على تشكيلة الفريق. ويقابل هذه الزيادة جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين الذي يُعزى أساساً إلى تطبيق نسبة مئوية أقل من تكاليف الموظفين العامة.

3 - فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

(600 110 3 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

42 - يضطلع فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالمسؤولية عن رصد تنفيذ نظام الجزاءات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة والحظر المتعلق بالبرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والحظر المفروض على قطاعات الفحم والمعادن والوقود، والحظر المفروض على صادرات السلع الكمالية، وحظر السفر المفروض على الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات و/أو تجميد أصولهم، وحظر تقديم الخدمات المالية، وحظر توفير التدريب والتدريب المتخصصين في تخصصات يمكن أن تسهم في أنشطة وبرامج محظورة، واتخاذ إجراءات لتفتيش الشحنات وإجراءات بحرية، إضافة إلى مسؤولية تقديم المعلومات ذات الصلة بإمكانية إدراج أسماء أفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. وتُستمد ولاية الفريق من الأولويات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 1718 (2006)، و 1874 (2009)، و 2087 (2013)، و 2094 (2013)، و 2270 (2016)، و 2321 (2016)، و 2356 (2017)، و 2371 (2017)، و 2375 (2017)، و 2397 (2017). ويهدف نظام الجزاءات إلى كفالة تخلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن جميع أسلحتها النووية وعن برنامجها النووي القائم، وأن تتصرف على نحو يفي تماما بالالتزامات السارية على الأطراف بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأحكام وشروط الاتفاق المعقود في 30 كانون الثاني/يناير 1992 بين حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

برنامج العمل

الهدف

43 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يشمل حظر توريد الأسلحة، والحظر المتعلق بالبرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتجميد الأصول، وحظر السفر، والتدابير البحرية والمالية، والحظر المفروض على المنتجات النفطية والنفط الخام، والحظر المفروض على الفحم وتدابير جزائية مفروضة في مجالات قطاعية أخرى.

الاستراتيجية

44 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006).

45 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

العوامل الخارجية لعام 2023

46 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تمثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

47 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، في سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها الدول الأعضاء، والاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

48 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء، مع أفرقة منها أفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن وأمن تكنولوجيا المعلومات واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء مع إدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأداء البرنامجي في عام 2021

يتلقى أعضاء اللجنة معلومات مستكملة بشأن برامج القذائف التسيارية غير المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

49 - إلى جانب الحظر المفروض على تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، يمثل أحد الأهداف الرئيسية لنظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حظر قيام هذا البلد بتطوير واختبار برنامجه المتعلق بالقذائف التسيارية. فمنذ عام 2006، اعتمد المجلس تدابير جزائية متزايدة الصرامة للتصدي لقدرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الحصول على السلع والأعتدة والدراية الفنية ذات الصلة. بيد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واصلت القيام بإطلاق القذائف التسيارية، مما يدل على التحسينات التكنولوجية. وكان أحد أبرز المجالات التي ركز عليها فريق الخبراء هو تتبّع هذه التطورات الجديدة وتنبيه المجلس واللجنة بشأنها. وفي عام 2021، وفي أعقاب قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق المزيد من القذائف، قدم فريق الخبراء على وجه السرعة إلى اللجنة تقريراً عن الحوادث يبين فيه بالتفصيل آخر عمليات الرصد التي قام بها.

50 - وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز فهم اللجنة لمسار برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلق بالقذائف التسيارية في الوقت المناسب. وقد مكّن ذلك من اتخاذ الإجراءات المناسبة، بما في ذلك تنبيه الدول الأعضاء إلى احتمال التهرب من الجزاءات. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 12).

الجدول 12

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
يقدم فريق الخبراء تقاريره إلى لجنة الجزاءات وإلى مجلس الأمن بشأن تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية	يقدم فريق الخبراء تقاريره إلى لجنة الجزاءات وإلى مجلس الأمن بشأن تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية	تتلقّى لجنة الجزاءات تحليلاً مستكملاً من فريق الخبراء بشأن تكنولوجيا القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال تقرير مخصص عن الحوادث، وكذلك من خلال تقارير منتصف المدة والتقارير النهائية العادية للفريق

النتيجة المقررة لعام 2023

استمرار الدول الأعضاء في تلقّي معلومات مستكملة وتقارير عن أساليب التهرب من الجزاءات والمساعدة على تحسين تنفيذ الجزاءات

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

51 - أسهم عمل البعثة في كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات هذا، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في تحسين التنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتوافر تقارير تنفيذ وطنية أكثر شمولاً، وزيادة قدرة مجلس الأمن على التصدي لأساليب التهرب من الجزاءات التي تستخدمها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

52 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الخبراء في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، وذلك بسبب القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد الفريق من استخدامه لتكنولوجيات الاتصال ذات الصلة من أجل إجراء البحوث، بما في ذلك عن طريق استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

53 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في توفير معلومات أفضل لمجلس الأمن واللجنة، وبالتالي تحسين قدرتهما على التصدي لمسألة التهرب من الجزاءات. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 13).

الجدول 13

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
الاستمرار في التواصل مع بلدان الاتحاد الأوروبي وفي مساعدة الدول الأعضاء على تحسين التنفيذ	الاستمرار في التواصل على الصعيد الإقليمي وفي زيارة الدول الأعضاء بانتظام من أجل إجراء عمليات تقييم ومساعدة محددة الأهداف	تحسين التنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتوافر تقارير تنفيذ وطنية أكثر شمولاً، وزيادة قدرة مجلس الأمن على التصدي لمسألة التهرب من الجزاءات	توفير معلومات أفضل لمجلس الأمن ولجنة الجزاءات وتحسين قدرتهما على التصدي لمسألة التهرب من الجزاءات وتقديم التوجيه للدول الأعضاء	توفير معلومات أفضل لمجلس الأمن ولجنة الجزاءات وتحسين قدرتهما على التصدي لمسألة التهرب من الجزاءات وتقديم التوجيه للدول الأعضاء

المنجزات المستهدفة

54 - يعرض الجدول 14 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 14

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
30	30	20	30	
1	التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات			
30	30	20	30	
10	14	10 ⁽¹⁾	14	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
6	6	8 ⁽¹⁾	6	2 - اجتماعات لجنة الجزاءات
2	3	2 ⁽¹⁾	3	3 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
4	الاجتماعات الاستثنائية المتعلقة بالمسائل المواضيعية والإقليمية الهامة والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في قدراتها			
2	5	—	5	
10	14	10 ⁽¹⁾	14	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
6	6	8 ⁽¹⁾	6	5 - اجتماعات لجنة الجزاءات
2	3	2 ⁽¹⁾	3	6 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
7	الاجتماعات الاستثنائية المتعلقة بالمسائل المواضيعية والإقليمية الهامة والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في قدراتها			
2	5	—	5	
باء - توليد المعارف ونقلها				
5	5	5	5	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
5	5	5	5	8 - حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات وسفن جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد البعثات وتوجيه طلبات الحصول على المعلومات فيما يتصل بالامتثال لنظام الجزاءات.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبُغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها، بصفة استثنائية، على عقد خمسة اجتماعات افتراضية في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو. وعُقدت جلسة إحاطة واحدة للدول الأعضاء بطريقة افتراضية في شكل جلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 15

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
النفقات	الاعتمادات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	عام 2023 مقابل عام 2022 الزيادة/(النقصان)
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)=(3)-(2)-(1)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	—	—	—	—
تكاليف الموظفين المدنيين	730,8	782,8	775,0	(7,8)
التكاليف التشغيلية	2 092,4	2 311,7	2 335,6	23,9
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	2 823,2	3 094,5	3 110,6	16,1

الجدول 16

الوظائف المؤقتة

الفئة الفنية والفئات العليا	فئة الخدمات العامة والقطاعات المتصلة بها	الموظفون الوطنيون	متطوعو
و أ ع أ ع م مد-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي	المجموع فئة الخدمات العامة الميدانية/الأمنية العامة ^(أ) الدولية	مجموع الموظفين الوطنيين	الرتبة الأمم المتحدة
المعتمد لعام 2022	3 — 2 1 — — — — —	3 6	— — — — —
المقترح لعام 2023	3 — 2 1 — — — — —	3 6	— — — — —
التغير	— — — — —	— —	— — — — —

(أ) تشمل وظيفة واحدة من الرتبة الرئيسية ووظيفتين من الرتب الأخرى.

55 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء لعام 2023 ما قدره 3 110 600 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (775 000 دولار) اللازمة لاستمرار ست وظائف مؤقتة (1 ف-4، و 2 ف-3، و 3 من فئة الخدمات العامة) بُغية تقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (2 335 600 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (1 574 700 دولار) وتكاليف السفر (144 200 دولار) لأعضاء الفريق الثمانية، وسفر الموظفين في مهام رسمية (17 300 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (599 400 دولار).

56 - وبالنسبة لعام 2023، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورتب الوظائف في فريق الخبراء. وقد طُبِّق معدل شواغر بنسبة 13 في المائة على تكاليف الموظفين.

57 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022 إلى ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بأتعاب الخبراء الناجم عن ارتفاع متوسط المعدل الشهري للأتعاب استنادا إلى التغييرات المدخلة على تشكيلة الفريق. ويقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين الذي يُعزى أساسا إلى تطبيق نسبة مئوية أقل من تكاليف الموظفين العامة.

4 - فريق الخبراء المعني بليبيا

(1 410 400 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

58 - يضطلع فريق الخبراء المعني بليبيا بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر والتدابير المتصلة بمحاولات تصدير النفط بصورة غير مشروعة، إضافة إلى مسؤولية تقديم المعلومات ذات الصلة بإمكانية إدراج أفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. ويستمد الفريق ولايته من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات 1973 (2011)، و 2009 (2011)، و 2017 (2011)، و 2040 (2012)، و 2095 (2013)، و 2144 (2014)، و 2146 (2014)، و 2213 (2015)، و 2292 (2016)، و 2362 (2017)، و 2441 (2018)، و 2509 (2020)، و 2571 (2021). والهدف من نظام الجزاءات هو منع واحتواء الأخطار التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في ليبيا، بما فيها عرقلة عملية الانتقال السياسي أو تقويض نجاح إنجازها. وفي 28 نيسان/أبريل 2022، وبناء على الطلب الذي وجهه مجلس الأمن في قراره 2578 (2021)، قدم الأمين العام تقريراً عن تنفيذ حظر توريد الأسلحة في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا (S/2022/360).

برنامج العمل

الهدف

59 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بليبيا، الذي يشمل حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر، وتدابير متعلقة بمحاولات تصدير النفط بصورة غير مشروعة.

الاستراتيجية

60 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن وإلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

61 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

العوامل الخارجية لعام 2023

62 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تمثلت الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات إلى الميدان.

63 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، في سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الخبراء مع كيانات منها الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي، ولا سيما عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البحر الأبيض المتوسط.

64 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والمنظمة البحرية الدولية، والبنك الدولي، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء مع إدارة شؤون السلامة والأمن، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأداء البرنامجي في عام 2021

تحسين فعالية حظر توريد الأسلحة

65 - واصل فريق الخبراء المعني بليبيا رصد حالات الانتهاك وعدم الامتثال المتعلقة بحظر توريد الأسلحة والتحقق في هذه الحالات وتحديثها باستخدام مؤشرات أنماط التسليم البحري والجوي للمساعدة في تحديد احتمال وقوع هذه الانتهاكات. ووثق التقرير النهائي لفريق الخبراء في عام 2021 الانتهاكات التي ارتكبتها الدول الأعضاء التي تدعم أطراف النزاع بشكل مباشر، وأشار إلى مالكي السفن والطائرات ومشغليها ووكلائها لانتهاكات ارتكبت ضد حظر توريد الأسلحة، فضلا عن شركات عسكرية خاصة. وتضمن التقرير النهائي توصية واحدة تهدف إلى تعزيز فعالية حظر توريد الأسلحة. كما قدم الفريق بشكل منفصل معلومات إلى المجلس عن أفراد وكيانات خلص الفريق إلى أنهم انتهكوا حظر توريد الأسلحة. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 17).

الجدول 17

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
يقدم فريق الخبراء إلى اللجنة التقارير والعروض التي صدر بها تكليف، فضلا عن إحاطات أخرى ومعلومات مستكملة مخصصة عن حالات عدم الامتثال لحظر توريد الأسلحة، ومعلومات عن الأفراد الذين يستوفون معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات لصلوهم في انتهاكات حظر توريد الأسلحة	استنادا إلى المعلومات المقدمة من فريق الخبراء، يدعو مجلس الأمن واللجنة الدول الأعضاء إلى احترام حظر توريد الأسلحة وإدراج أسماء الأفراد والكيانات الضالعين في انتهاكات حظر توريد الأسلحة في قائمة الجزاءات	تستمر اللجنة في تلقي معلومات من فريق الخبراء عن حالات عدم الامتثال لحظر توريد الأسلحة، وتقدم مزيدا من المعلومات عن الأفراد والكيانات الذين يتصرفون على نحو ينتهك حظر توريد الأسلحة

النتيجة المقررة لعام 2023

تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على التصدي لانتهاكات حظر توريد الأسلحة

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

66 - أسهم عمل البعثة في تنفيذ نظام الجزاءات هذا، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في توفير معلومات عن الأفراد والكيانات الذين يتصرفون على نحو ينتهك حظر توريد الأسلحة. وقد مكّن ذلك مجلس الأمن واللجنة من دعوة الدول الأعضاء إلى احترام حظر توريد الأسلحة، وسُمِّكِن المجلس من النظر في إمكانية إدراج أسماء الأفراد والكيانات في قائمة الجزاءات.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

67 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الخبراء في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، وذلك بسبب القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد الفريق من استخدامه لتكنولوجيات الاتصال ذات الصلة من أجل إجراء البحوث، بما في ذلك عن طريق استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة. ويظل سفر الفريق إلى ليبيا أمراً بالغ الأهمية لمهمته وينبغي أن يحظى هذا السفر بالأولوية من جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 18).

الجدول 18

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
تتلقّى اللجنة من فريق الخبراء تقارير وعروضاً صادر بها تكليف تتناول حالات عدم الامتثال لحظر توريد الأسلحة	تتلقّى اللجنة من فريق الخبراء تقارير وعروضاً صادر بها تكليف، ومعلومات مستكملة إضافية مخصصة عن حالات عدم الامتثال لحظر توريد الأسلحة	تستمر اللجنة في تلقي معلومات من فريق الخبراء عن حالات عدم الامتثال لحظر توريد الأسلحة	استناداً إلى المعلومات المقدمة من فريق الخبراء، تتخذ اللجنة إجراءات متابعة بشأن انتهاكات حظر توريد الأسلحة المبلغ عنها، بما في ذلك النظر في إمكانية تعديل أسماء الكيانات والأفراد المدرجة في قائمة الجزاءات	استناداً إلى المعلومات المقدمة من فريق الخبراء، تتخذ اللجنة إجراءات متابعة بشأن انتهاكات حظر توريد الأسلحة المبلغ عنها، بما في ذلك النظر في إمكانية إدراج أسماء الكيانات والأفراد في قائمة الجزاءات

المنجزات المستهدفة

68 - يعرض الجدول 19 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 19

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
7	7	11	7	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
7	7	11	7	1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات
3	3	5 ⁽¹⁾	3	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
3	3	5 ⁽¹⁾	3	2 - اجتماعات لجنة الجزاءات
3	3	5 ⁽¹⁾	3	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
3	3	5 ⁽¹⁾	3	3 - اجتماعات لجنة الجزاءات
باء - توليد المعارف ونقلها				
5	5	6	5	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
5	5	6	5	4 - حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء
1	1	—	1	المنشورات (عدد المنشورات)
1	1	—	1	5 - مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد البعثات وتوجيه طلبات الحصول على المعلومات فيما يتصل بالامتثال لنظام الجزاءات.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة ولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة ولجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبُغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها، بصفة استثنائية، على عقد اجتماعين افتراضيين في شكل جلستين مغلقتين عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 20

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
النفقات	مجموع الاحتياجات	الاعتمادات		
عام 2023 مقابل عام 2022 الزيادة/(النقصان)	غير المتكررة			
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)=(3)-(2)
نفقات الإنفاق				
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	—	—	—	—
تكاليف الموظفين المدنيين	223,0	222,6	234,0	11,4
التكاليف التشغيلية	873,0	1 208,9	1 176,4	(32,5)
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	1 096,0	1 431,5	1 410,4	(21,1)

الجدول 21

الوظائف المؤقتة

الفئة الفنية والفئات العليا	فئة الخدمات العامة والفتات المتصلة بها	الموظفون الوطنيون	مجموع الموظفين	متطوعو
و أ ع أ ع م مد-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي	الميدانية/الأمنية العامة ^(أ)	الدولية	الوطنية	المحلية المتحدة المجموع
المعتمد لعام 2022	1	2	—	—
المقترح لعام 2023	1	2	—	—
التغير	—	—	—	—

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

69 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء المعني بلبيبا لعام 2023 ما قدره 1 410 400 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (234 000 دولار) اللازمة لاستمرار وظيفتين مؤقتتين (1 ف-3 و 1 من فئة الخدمات العامة) بُغية تقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (1 176 400 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (746 100 دولار) وتكاليف السفر (333 800 دولار) لأعضاء الفريق الستة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (16 800 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (79 700 دولار).

70 - وبالنسبة لعام 2023، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورُتب الوظائف في فريق الخبراء المعني بليبيا. وقد طُبِّق معدل شواغر بنسبة خمسة في المائة على تكاليف الموظفين.

71 - ويُعزى الانخفاض في الاحتياجات المقترحة لعام 2023، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022، إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بأتعاب الخبراء نتيجة لانخفاض متوسط الأتعاب الشهرية بسبب التغييرات المدخلة على تشكيلة الفريق. ويقابل هذا الانخفاض جزئيا ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين الناجم عن تطبيق نسبة مئوية أعلى من تكاليف الموظفين العامة استنادا إلى أنماط الإنفاق الأخيرة.

5 - فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى

(200 193 1 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

72 - يضطلع فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير حظر الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر، إضافة إلى تقديم المعلومات التي تتصل بإمكانية إدراج أفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. وهو يستمد ولايته من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 2127 (2013) و 2134 (2014) و 2149 (2014) و 2196 (2015) و 2262 (2016) و 2339 (2017) و 2399 (2018) و 2454 (2019) و 2488 (2019) و 2507 (2020) و 2536 (2020) و 2588 (2021). ويهدف نظام الجزاءات إلى منع الأفراد والكيانات من تقويض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي 15 حزيران/يونيه 2021، وبناء على طلب من مجلس الأمن في القرار 2536 (2020)، قدم الأمين العام معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن المقاييس المرجعية الرئيسية (S/2021/573). وطلب مجلس الأمن، في قراره 2588 (2021)، إلى الأمين العام أن يجري في موعد لا يتجاوز 15 حزيران/يونيه 2022 تقييماً آخر للتقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في استيفاء المقاييس المرجعية الرئيسية، المحددة في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2019 (S/PRST/2019/3).

برنامج العمل

الهدف

73 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يشمل حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر.

الاستراتيجية

74 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل فريق الخبراء تقديم معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

75 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن ولجنة الجزاءات على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

العوامل الخارجية لعام 2023

76 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تمتثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

- 77 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، في سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الخبراء مع كيانات منها الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.
- 78 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ومكتبي الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيتين بكل من الأطفال والنزاع المسلح والعنف الجنسي في حالات النزاع، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء مع إدارة شؤون السلامة والأمن، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأداء البرنامجي في عام 2021

فهم أفضل من جانب مجلس الأمن ولجنة الاتجار بالموارد الطبيعية

- 79 - زود فريق الخبراء مجلس الأمن بمعلومات شاملة عن الاستغلال والاتجار غير المشروعين بالموارد الطبيعية من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الدول المجاورة. وأبلغ فريق الخبراء عن الاتجار بالذهب والألماس إلى البلدان المجاورة وعن الأفراد والكيانات الضالعة في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدم فريق الخبراء توصيات لتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار عبر الحدود وقدم بيانات تحليلية جديدة ومستكملة بشأن الأفراد والكيانات الذين انتهكوا تدابير الجزاءات.
- 80 - وقد أنجزت البعثة الهدف جزئياً. واعتمد مجلس الأمن القرار 2588 (2021) في 29 تموز/يوليه 2021 الذي جدد فيه ولاية فريق الخبراء من 1 أيلول/سبتمبر 2021 إلى 31 آب/أغسطس 2022. ولم يعيّن الفريق للفترتين المتبقيتين من عام 2021، مما أدى إلى الحد من شمولية تقاريره.
- 81 - وأسهم العمل المذكور أعلاه كذلك في تلقي اللجنة بيانات تحليلية جديدة بشأن منتهكي نظام الجزاءات تتصل بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، الأمر الذي شكل أداء مستوفياً للهدف المقرر. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 22).

الجدول 22

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
تتلقى اللجنة معلومات مباشرة ومفصلة عن حالات استغلال الجماعات المسلحة للموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة في جمهورية أفريقيا الوسطى	تتلقى اللجنة معلومات مباشرة ومفصلة عن حالات استغلال الجماعات المسلحة للموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة في جمهورية أفريقيا الوسطى	يتلقى مجلس الأمن/اللجنة أدلة على انتهاكات تدابير الجزاءات وتظهر في إدراج أفراد/كيانات في قائمة الاتجار بالموارد الطبيعية

النتيجة المقررة لعام 2023

تحسين فهم مجلس الأمن ولجنة الجزاءات لاستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

82 - أسهم عمل البعثة في التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، مما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تحسين فهم الدول الأعضاء لمسألة استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها من جمهورية أفريقيا الوسطى على نحو غير مشروع.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

83 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الخبراء في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، وذلك بسبب القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد الفريق من استخدامه لتكنولوجيات الاتصال ذات الصلة من أجل إجراء البحوث، بما في ذلك عن طريق استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

84 - ومن المتوقع أن يساهم هذا العمل في حصول مجلس الأمن واللجنة على المعلومات ذات الصلة عن استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها من جمهورية أفريقيا الوسطى على نحو غير مشروع، وتوفير التوجيه للدول الأعضاء بشأن كيفية القضاء عليهما. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 23).

الجدول 23

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
يتلقى مجلس الأمن/اللجنة معلومات عن استغلال الجماعات المسلحة للموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة في جمهورية أفريقيا الوسطى	يتلقى مجلس الأمن/اللجنة معلومات مفصلة عن استغلال الجماعات المسلحة للموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة في جمهورية أفريقيا الوسطى	يتلقى مجلس الأمن/اللجنة معلومات أكثر تفصيلاً عن استغلال الجماعات المسلحة للموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة في جمهورية أفريقيا الوسطى	يتلقى مجلس الأمن/اللجنة معلومات شاملة عن استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع، مع توصيات باتخاذ إجراءات	يكون لدى مجلس الأمن/اللجنة معلومات ذات صلة عن استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع، ويتخذ إجراءات بناءً على توصيات الفريق

المنجزات المستهدفة

85 - يعرض الجدول 24 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 24

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
	8	11	8	8
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات	8	11	8	8
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	12	7	10	10
2 - اجتماعات لجنة الجزاءات	11	5	8	8
3 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء	1	2	2	2
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	12	7	10	10
4 - اجتماعات لجنة الجزاءات	11	5	8	8
5 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء	1	2	2	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	5	5	5	5
6 - حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء	5	5	5	5
المنشورات (عدد المنشورات)	1	—	1	1
7 - مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه	1	—	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بامتثال نظام الجزاءات.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة ولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة ولالية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء عبر الموقع الشبكي.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها بصفة استثنائية على عقد اجتماعين افتراضيين في شكل جلستين مغلقتين عن طريق التداول بالفيديو. وعُقدت جلستا إحاطة للدول الأعضاء في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

88 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022 أساسا إلى ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بأتعاب الخبراء، نتيجة لتغير في تشكيلة الفريق، كما تعزى إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، نتيجة لتطبيق نسبة مئوية أعلى لتكاليف الموظفين العامة استنادا إلى أنماط الإنفاق الأخيرة ومعدلات رواتب مستكملة أعلى.

6 - فريق الخبراء المعني باليمن

(2 210 000 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجّه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

89 - يضطلع فريق الخبراء المعني باليمن بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر وحظر الأسلحة بشكل محدد الهدف على الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات، بالإضافة إلى تقديم معلومات ذات صلة بإمكانية إدراج أسماء هؤلاء الأفراد والكيانات في القائمة. وقد حدد مجلس الأمن ولاية الفريق في قراره 2140 (2014)، بصيغته المعدلة بموجب القرار 2216 (2015) وبصيغته المستكملة في القرار 2511 (2020). والهدف من نظام الجزاءات هو منع واحتواء الأخطار التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن، مثل عرقلة عملية الانتقال السياسي أو تقويض نجاح إنجازها.

برنامج العمل

الهدف

90 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق باليمن، الذي يشمل حظرا للأسلحة محدد الأهداف وتجميدا للأصول وحظرا للسفر.

الاستراتيجية

91 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2140 (2014). ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تعزيز قدرة المجلس واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات الخاص باليمن.

92 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن ولجنة الجزاءات على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

العوامل الخارجية لعام 2023

93 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى الافتراضات التالية:

(أ) أن تمثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

94 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، في سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الخبراء مع كيانات منها الدول الأعضاء والقوات البحرية المشتركة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

95 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة، وآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى

أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء مع إدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأداء البرنامجي في عام 2021

زيادة الوعي باستخدام العناصر التجارية في التطبيقات العسكرية والإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن لمكافحة الإفلات من العقاب

96 - واصل فريق الخبراء زيادة الوعي بين سلطات الجمارك والرقابة على الصادرات بشأن استخدام قوات الحوثيين للمكونات المتاحة تجارياً في تصنيع المركبات الجوية غير المأهولة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنقولة بالماء. وأفاد الفريق بأن هذه المكونات استمرت في التدفق إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، مما سمح بانتشار منظومات الأسلحة داخل اليمن. وفي عام 2019، أوصى الفريق بوضع قائمة بالمكونات المتاحة تجارياً المستخدمة في بناء منظومات الأسلحة، وأرفق هذه القائمة بتقريره النهائي لعام 2021 (S/2021/79) استناداً إلى سلسلة من عمليات التفتيش على الأسلحة أجراها الفريق في مختلف البلدان. وفي عام 2021، أدرجت اللجنة اسمي اثنين من كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الحوثيين لتورطهم في حملات عسكرية تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن، ومسؤول واحد بسبب الاتجار بالأسلحة والأعتدة ذات الصلة وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي والاعتصاب.

97 - وأسهم العمل المذكور أعلاه في حصول مجلس الأمن واللجنة على معلومات مفصلة من الفريق عن انتهاكات حظر توريد الأسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 27).

الجدول 27

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
تتلقى اللجنة معلومات من فريق الخبراء عن	يكلف مجلس الأمن فريق الخبراء بمواصلة	يتلقى مجلس الأمن معلومات مفصلة من فريق
زيادة استخدام المكونات التجارية في	الإبلاغ عن المكونات المتاحة تجارياً	الخبراء عن المكونات المتاحة تجارياً المستخدمة
التطبيقات العسكرية	المستخدمة في بعض التطبيقات العسكرية	في تجميع منظومات الأسلحة وعن انتهاكات
	في اليمن	حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

النتيجة المقررة لعام 2023

زيادة الوعي بالاتجار بالأسلحة ومكوناتها

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

98 - أسهم عمل البعثة في التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات المتعلقة باليمن، مما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تلقي مجلس الأمن معلومات مفصلة عن الاتجار بالأسلحة والمكونات المتاحة تجارياً المستخدمة في بعض التطبيقات العسكرية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

99 - تُمثِّل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الخبراء في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، وذلك بسبب القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد الفريق من استخدامه لتكنولوجيات الاتصال ذات الصلة من أجل إجراء البحوث، بما في ذلك عن طريق استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

100 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في حصول مجلس الأمن على معلومات شاملة عن الاتجار بالأسلحة والمكونات المتاحة تجارياً المستخدمة في تطبيقات عسكرية معينة، وفي تقديم مجلس الأمن التوجيه بشأن كيفية التصدي لنقل تلك المكونات. ويُعرض النقص المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 28).

الجدول 28

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
تتلقى اللجنة معلومات من فريق الخبراء عن الاتجار بالأسلحة والاستخدام المتزايد للمكونات التجارية في التطبيقات العسكرية	يتلقى مجلس الأمن معلومات من فريق الخبراء عن الاتجار بالأسلحة وعن المكونات المتاحة تجارياً المستخدمة في بعض التطبيقات العسكرية	يتلقى مجلس الأمن معلومات مفصلة بشأن الاتجار بالأسلحة وعن المكونات المتاحة تجارياً المستخدمة في بعض التطبيقات العسكرية	يؤدي تعزيز معرفة الدول الأعضاء بالاتجار بالأسلحة والمواد ذات الصلة في اليمن إلى توخي المزيد من اليقظة	يتلقى مجلس الأمن معلومات شاملة من فريق الخبراء المعني بالاتجار بالأسلحة والمواد ذات الصلة

المنجزات المستهدفة

101 - يعرض الجدول 29 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 29

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء					
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	2	3	2	2	
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات	2	3	2	2	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	3	7	3	4	
2 - اجتماعات لجنة الجزاءات	3	7	3	4	
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	3	7	3	4	
3 - اجتماعات لجنة الجزاءات	3	7	3	4	

باء - توليد المعارف ونقلها				
5	5	5	5	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
5	5	5	5	4 - حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء
1	1	1	2	المنشورات (عدد المنشورات)
1	1	1	2	5 - مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بالامتثال لنظام الجزاءات.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء عبر الموقع الشبكي.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها بصفة استثنائية على عقد ثلاثة اجتماعات في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 30

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
مجموع ومنها: الاحتياجات الاحتياجات غير المتكررة	2023 مقابل عام 2022 الزيادة/(النقصان)	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق
(4)	(3)	(2)	(1)	
(2)-(3)=(5)				
—	—	—	—	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
—	956,9	1 066,2	937,7	تكاليف الموظفين المدنيين
—	1 253,1	1 236,0	923,0	التكاليف التشغيلية
—	2 210,0	2 302,2	1 860,7	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 31
الوظائف المؤقتة

فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها															الفئة الفنية والفئات العليا														
الموظفون الوطنيون																													
الخدمة فئة															المجموع														
مجموع الموظفين الفنيون الرتبة الأمم المتحدة															المجموع														
الموظفون الوطنيون المحلية المتحدة المجموع															خدمات الأمن العامة ^(أ) الدولية الوطنية المجموع														
و أ ع أ ع م د-2 1- ف-5 4- ف-3 2- الفرعي																													
المعتمد لعام 2022															-	-	-	-	-	1	1	-	5	-	6	-	2	-	8
المقترح لعام 2023															-	-	-	-	-	1	1	-	5	-	6	-	2	-	8
التغير															-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

102 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء المعني باليمن لعام 2023 ما قدره 2 210 000 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (956 900 دولار) اللازمة لاستمرار ثماني وظائف (1 ف-3 و 5 من فئة الخدمات الميدانية و 2 من الرتبة المحلية) لتقديم الدعم الفني والإداري والأمني لنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (1 253 100 دولار) التي تتألف من الأتعاب (631 700 دولار) وتكاليف السفر (232 400 دولار) لأعضاء الفريق الخمسة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (48 300 دولار)، واحتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي الأخرى، بما في ذلك استئجار المباني والمركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الطبية، واللوازم والخدمات الأخرى (340 700 دولار).

103 - وبالنسبة لعام 2023، لا يُقترح إجراء أي تغيير في مجموع عدد الوظائف في الفريق.

104 - وطُبّق معدل شواغر بنسبة خمسة في المائة على تكاليف الموظفين الدوليين، في حين تستند تكاليف الموظفين الوطنيين إلى افتراض شغل الوظائف بالكامل.

105 - ويعزى الانخفاض في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2022 في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، نتيجة لتطبيق نسبة مئوية أقل من التكاليف العامة للموظفين لوظائف الموظفين الدوليين، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، يقابله جزئياً ارتفاع مرتبات الموظفين الدوليين بسبب تطبيق معدل شغور أقل بنسبة خمسة في المائة مقارنة بنسبة سبعة في المائة مطبقة في عام 2022 وانخفاض الاحتياجات من أتعاب الخبراء نتيجة لانخفاض متوسط الرسوم الشهرية بسبب تغير في تكوين الفريق.

7 - فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

(1 257 600 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجّه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

106 - يضطلع فريق الخبراء المعني بجنوب السودان بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير حظر الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر، إضافة إلى تقديم المعلومات التي تتصل بإمكانية إدراج أفراد وكيانات في القائمة. والولاية مستمدة من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 2206 (2015) و 2428 (2018) و 2521 (2020) و 2577 (2021). والغرض من نظام الجزاءات هو استهداف جهات منها، على سبيل المثال لا الحصر، مخربو الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان الذي تم التوقيع عليه في 12 أيلول/سبتمبر 2018. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وبناء على طلب من مجلس الأمن في قراره 2521 (2020)، قدم الأمين العام تقريراً يقيم دور حظر توريد الأسلحة في تيسير تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، وصياغة خيارات لوضع مقاييس مرجعية (S/2020/1067). وعلاوة على ذلك، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن، في 31 آذار/مارس 2021، بناء على طلب مؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2020 (S/2020/1277) من رئيس مجلس الأمن، توصيات بشأن المقاييس المرجعية لتقييم تدابير حظر توريد الأسلحة (S/2021/321). وفي 29 نيسان/أبريل 2022، وبناء على الطلب الوارد في القرار 2577 (2021)، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقييماً للتقدم المحرز بشأن المقاييس المرجعية التي حددها ذلك القرار (S/2022/370).

برنامج العمل

الهدف

107 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بجنوب السودان، الذي يشمل حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر.

الاستراتيجية

108 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان.

109 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن ولجنة الجزاءات على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

العوامل الخارجية لعام 2023

110 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى الافتراضات التالية:

(أ) أن تمتثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

111 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، وفي سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الخبراء مع كيانات منها الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

112 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب كل من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن وأمن تكنولوجيا المعلومات واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأداء البرنامجي في عام 2021

الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، كوسيلة لضمان التنفيذ الكامل لعملية السلام في جنوب السودان

113 - أفاد الفريق بأن القوات الخاضعة لقيادة وتحكم مسؤول عسكري كبير ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وأوصى الفريق أيضاً بأن يدرج مجلس الأمن كميّار قائم بذاته لتحديد الجهات الخاضعة للجزاءات، أي إجراءات أو سياسات تهدد أو تقوض تنفيذ آليات العدالة الانتقالية عملاً باتفاق السلام المنشط.

114 - وحققت البعثة الهدف جزئياً بسبب تأخر تعيين فريق الخبراء، مما أدى إلى الحد من شمولية تقاريرها. وفي 28 أيار/مايو 2021، اتخذ مجلس الأمن القرار 2577 (2021) الذي جدد فيه ولاية الفريق من 2 تموز/يوليه 2021 إلى 1 تموز/يوليه 2022. ووافقت اللجنة على تعيين فريق الخبراء في 11 كانون الثاني/يناير 2022 وعين الأمين العام فريق الخبراء في 20 كانون الثاني/يناير 2022.

115 - وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على تلقي المزيد من المعلومات من فريق الخبراء بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني كوسيلة لضمان التنفيذ الكامل لعملية السلام في جنوب السودان. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 32).

الجدول 32

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
تتلقى اللجنة بياناً بالحالة فيما يتعلق بالإدراج المحتمل في قائمة الجزاءات استناداً إلى انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني	تتلقى اللجنة بياناً بالحالة فيما يتعلق بالإدراج المحتمل في قائمة الجزاءات استناداً إلى انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني	تنظر اللجنة في فرض جزاءات على الكيانات/الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني

النتيجة المقررة لعام 2023

يتلقى أعضاء اللجنة معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في الاتفاق المنشط وعن الإجراءات التي تهدد السلام والأمن و/أو الاستقرار في جنوب السودان

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

116 - أسهم عمل البعثة في التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات المتعلقة بجنوب السودان، مما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في تلقي معلومات مستكملة عن الأفراد والكيانات الضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع والعنف الجنساني.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

117 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الخبراء في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، وذلك بسبب القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد الفريق من استخدامه لتكنولوجيات الاتصال ذات الصلة من أجل إجراء البحوث، بما في ذلك عن طريق استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

118 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في أن يكون مجلس الأمن أفضل اطلاعا على تنفيذ اتفاق السلام المنشط وأن يكون قادرا على استعراض تدابير حظر توريد الأسلحة استنادا إلى التقدم الذي أحرزته سلطات جنوب السودان في تنفيذ المقاييس المرجعية الرئيسية التي تم تحديدها. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 33).

الجدول 33

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
يتلقى مجلس الأمن معلومات مستكملة بشأن تنفيذ اتفاق السلام المنشط	ينظر مجلس الأمن في استعراض حظر توريد الأسلحة رهنا بتنفيذ اتفاق السلام المنشط	يتلقى مجلس الأمن معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام المنشط ويضع مقاييس مرجعية لاستعراض حظر توريد الأسلحة	يتلقى مجلس الأمن معلومات عن التقدم المحرز بشأن المقاييس المرجعية الرئيسية التي تم تحديدها وينظر في استعراض حظر توريد الأسلحة	مجلس الأمن يستعرض حظر توريد الأسلحة استنادا إلى معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن المقاييس المرجعية الرئيسية التي تم تحديدها

المنجزات المستهدفة

119 - يعرض الجدول 34 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
18	18	10	18	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
18	18	10	18	1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات
7	7	6	7	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
5	5	5	5	2 - اجتماعات لجنة الجزاءات
2	2	1	2	3 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
7	7	6	7	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
5	5	5	5	4 - اجتماعات لجنة الجزاءات
2	2	1	2	5 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
باء - توليد المعارف ونقلها				
5	5	5	5	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
5	5	5	5	6 - حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء
1	1	—	1	المنشورات (عدد المنشورات)
1	1	—	1	7 - مذكرات المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بالامتثال لنظام الجزاءات.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء عبر الموقع الشبكي.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها بصفة استثنائية على عقد ثلاثة اجتماعات في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 35

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
النفقات	الموارد ومنها: الاحتياجات المقترحة غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	عام 2023 مقابل عام 2021 الزيادة/(النقصان)
(1)	(3)	(2)	(4)	(5)=(3)-(2)
فئة الإنفاق				
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	-	-	-	-
تكاليف الموظفين المدنيين	308,7	300,4	278,4	8,3
التكاليف التشغيلية	948,9	953,4	373,5	(4,5)
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	1 257,6	1 253,8	651,9	3,8

الجدول 36

الوظائف المؤقتة

الفئة الفنية والفئات العليا																فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها				الموظفون الوطنيون															
المجموع																الخدمة فئة				مجموع				الموظفون				متطوعو							
و أ ع أ ع م د-2 مد-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي																الميدانية/ الخدمات				الوظائف الفنيون				الرتبة الأمم المتحدة				المجموع							
																خدمات الأمن العامة ^(١)				الدولية				الوطنية				المحلية							
المعتمد لعام 2022																-				-				-				-				3			
المقترح لعام 2023																-				-				-				-				3			
التغير																-				-				-				-				-			

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

120 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان لعام 2023 ما قدره 1 257 600 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (308 700 دولار) اللازمة لاستمرار ثلاث وظائف (1 ف-3 و 2 من فئة الخدمات العامة) لتقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (948 900 دولار) التي تشمل الأتعاب (569 700 دولار) وتكاليف السفر (267 400 دولار) لأعضاء الفريق الخمسة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (21 800 دولار)، واحتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي الأخرى، بما في ذلك استئجار المباني والمركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات الأخرى (90 000 دولار).

121 - وفي عام 2023، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورُتب الوظائف في فريق الخبراء. وقد طُبّق معدل شواغر بنسبة 5 في المائة على تكاليف الموظفين.

122 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2022 أساسا إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، نتيجة لتتقيح متوسط تكاليف الموظفين استنادا إلى الدرجات ضمن الرتب لشاغلي الوظائف الحاليين، وهو ما قابله جزئيا انخفاض الاحتياجات من أتعاب الخبراء نتيجة لتغيير في تكوين الفريق.

8 - فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات

(900 854 5 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

123 - يتولى فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، الذي يدعم عمل كل من لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011)، مسؤولية تقديم المساعدة والإبلاغ عن تنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة المفروضة على الأفراد والكيانات المحددة أسماؤهم. وتُستمد الولاية من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 1267 (1999) و 1526 (2004) و 1988 (2011) و 1989 (2011) و 2253 (2015) و 2255 (2015) و 2368 (2017) و 2501 (2019) و 2557 (2020) و 2610 (2021) و 2611 (2021) و 2615 (2021). وتهدف تدابير الجزاءات إلى تعزيز استجابة المجلس للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان.

برنامج العمل

الهدف

124 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ الكامل لنظم الجزاءات المفروضة على كل من تنظيم الدولة الإسلامية العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان، التي تشمل حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر.

الاستراتيجية

125 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الرصد معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن، ولجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات وإلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011).

126 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة المجلس ولجنتي الجزاءات على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

العوامل الخارجية لعام 2023

127 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تمثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الرصد؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الرصد بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

128 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، وفي سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الرصد مع كيانات منها الدول الأعضاء، واتحاد النقل الجوي الدولي، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والإنتربول.

129 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الرصد مع جهات منها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وفريق الخبراء الذي يساعد لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004)، ومكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1904 (2009)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن وأمن تكنولوجيا المعلومات واللوجستيات، يتعاون فريق الرصد مع إدارة شؤون السلامة والأمن، وبعثات الأمم المتحدة الميدانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسب الاقتضاء.

الأداء البرنامجي في عام 2021

تعزيز تحليل التهديد الإرهابي المتغير

130 - في عام 2021، قدم فريق الرصد أربعة تقارير تتطوي على معلومات وتحليلات عن التهديد الإرهابي العالمي المتغير الذي يشكله تنظيم داعش والقاعدة، وعن التهديد الذي تشكله حركة طالبان للسلام والاستقرار في أفغانستان. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، مدد المجلس ولاية فريق الرصد فيما يتعلق بالتهديد الذي يشكله تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات لمدة ثلاثين شهراً (حتى حزيران/يونيه 2024).

131 - وفي النصف الأول من عام 2021، واصل فريق الرصد تعزيز تعاونه مع حكومة أفغانستان بشأن مسائل تتعلق بفرض تدابير جزائية على حركة طالبان. وقد شهدت الحالة في البلد تطوراً كبيراً في النصف الثاني من عام 2021. واعترافاً بالحاجة إلى مزيد من الإبلاغ عن أنشطة حركة طالبان، والأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في نظام الجزاءات لعام 1988، مدد المجلس ولاية فريق الرصد المتعلقة بحركة طالبان لمدة عام حتى كانون الأول/ديسمبر 2022.

الجدول 37

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
لدى مجلس الأمن/اللجنتين معلومات وبيانات أكثر تفصيلاً من فريق الرصد عن تطور التهديد الإرهابي في مختلف المناطق بعد سقوط "خلافة" تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نهائياً	لدى مجلس الأمن/اللجنتين معلومات وبيانات شاملة من فريق الرصد عن تطور التهديد الإرهابي في مختلف المناطق وعن تطور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة	اللجنتان تتظران في وضع استثناءات للتدابير الجزائية الحالية، وإدخال تعديلات على القيود الحالية لقوائم الجزاءات، وإدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في هذه القوائم

النتيجة المقررة لعام 2023

تحسين التحليل من أجل متابعة تهديد آخذ في التطور

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

132 - حقق فريق الرصد، من خلال مشاركته مع الدول الأعضاء ومع أصحاب المصلحة الآخرين، الهدف المقرر المتمثل في المساهمة في تنفيذ نظم الجزاءات، ويمكن اللجنتين من اتخاذ الإجراءات المناسبة. وفي عام 2021، أضيف أربعة أفراد وكيان واحد إلى قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، وشطب ثلاثة أفراد من القائمة. وترصد لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات إدخال تعديلات على القيود المتعلقة بعدد تسعة أفراد مدرجة أسماؤهم حالياً في قائمة الجزاءات الخاصة بها. وفي عام 2021، وافقت اللجنتان أيضاً على إعفاءات من التدابير الجزائية القائمة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

133 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الرصد في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، وذلك بسبب القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد فريق الرصد من استخدامه لتكنولوجيات الاتصال ذات الصلة من أجل إجراء البحوث، بسبل منها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

الجدول 38

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
لدى اللجنتين معلومات وبيانات أكثر تفصيلاً من فريق الرصد عن التطور التهديد الإرهابي في مختلف المناطق بعد سقوط "خلافة" تنظيم الدولة الإسلامية نهائياً	لدى اللجنتين معلومات شاملة من فريق الرصد عن التهديد الإرهابي العالمي وعن تطور تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة	لدى اللجنتين معلومات شاملة عن التهديد الإرهابي، وتقوم اللجنتان بتعديل نظام الجزاءات؛ وتنظر اللجنتان في إدخال إعفاءات على الأسماء المدرجة في القوائم وإدراج أسماء جديدة	لدى اللجنتين معلومات شاملة عن التهديد الإرهابي وعن حركة طالبان؛ وتنظر اللجنتان في إدخال إعفاءات وتعديلات على الأسماء المدرجة في القوائم وإدراج أسماء جديدة	لدى اللجنتين معلومات شاملة عن التهديد الإرهابي وعن حركة طالبان؛ وتنظر اللجنتان في إدخال إعفاءات وتعديلات على الأسماء المدرجة في القوائم وإدراج أسماء جديدة

المنجزات المستهدفة

134 - يعرض الجدول 39 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023				الفئة والفئة الفرعية
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
12	13	7	13	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
12	13	7	13	1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنتي الجزاءات
32	27	14 ^١	32	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
25	20	11 ^١	20	2 - اجتماعات لجنتي الجزاءات
2	2	2	2	3 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
5	5	1	10	4 - الاجتماعات الإقليمية التي تُعقد لأجهزة الأمن والاستخبارات بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وبشأن تنفيذ نظام الجزاءات
32	27	14 ^١	32	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
25	20	11 ^١	20	5 - اجتماعات لجنتي الجزاءات
2	2	2	2	6 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
5	5	1	10	7 - الاجتماعات الإقليمية التي تُعقد لأجهزة الأمن والاستخبارات بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وبشأن تنفيذ نظام الجزاءات
باء - توليد المعارف ونقلها				
145	145	19	145	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
140	140	14	140	8 - حلقات عمل إقليمية بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة
5	5	5	5	9 - حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الرصد
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظم الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بالامتثال لنظم الجزاءات.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تنفيذ ونشر وتعهد نموذج البيانات المعزز ومحفوفات الوثائق التي جمعها فريق الرصد.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الرصد؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنتي الجزاءات/فريق الرصد.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنتي الجزاءات/فريق الرصد.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولايات لجنتي الجزاءات/فريق الرصد من خلال المواقع الشبكية.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها بصفة استثنائية على عقد ثلاثة اجتماعات في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 40

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
مجموع ومنها: الاحتياجات الاحتياجات غير المتكررة	عام 2023 مقابل عام 2021 الزيادة/(النقصان)	الاعتمادات	النفقات	
(4)	(3)	(2)	(1)	فئة الإنفاق
—	—	—	—	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
—	2 638,5	2 655,1	2 593,5	تكاليف الموظفين المدنيين
—	3 216,4	3 216,4	2 590,6	التكاليف التشغيلية
—	5 854,9	5 871,5	5 184,1	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 41

الوظائف المؤقتة

الموظفون الوطنيون		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية والفئات العليا										
متطوعو	مجموع الموظفين	الخدمات العامة	فئة	المجموع	الخدمات العامة	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ	ع	و
الأمم المتحدة	الوطنية	الدولية	الوطنية	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة
19	-	-	19	8	-	11	-	6	4	1	-	-	-	المعتمد لعام 2022
19	-	-	19	8	-	11	-	6	4	1	-	-	-	المقترح لعام 2023
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التغير

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

135 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الرصد لعام 2023 ما قدره 5 854 900 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (2 638 500 دولار) اللازمة لاستمرار تسع عشرة وظيفة (1 ف-5، و 4 ف-4، و 6 ف-3، و 8 من فئة الخدمات العامة) تقدّم الدعم الفني والإداري والأمني إلى نظم الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (3 216 400 دولار) التي تشمل الأتعاب (1 925 800 دولار) وتكاليف السفر (401 700 دولار) لأعضاء فريق الرصد العشرة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (200 89 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات الأخرى (799 700 دولار).

136 - وفي عام 2023، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورتب الوظائف في فريق الرصد. وقد طُبّق معدل شواغر بنسبة 10 في المائة على تكاليف الموظفين.

137 - ويعزى انخفاض الاحتياجات المقترحة لعام 2023، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022، إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين، وذلك في المقام الأول نتيجة لتطبيق نسبة مئوية أقل فيما يخص تكاليف الموظفين العامة، استنادا إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، يقابله جزئيا زيادة الاحتياجات بسبب تطبيق معدل شغور أقل قدره 10 في المائة مقارنة بنسبة 13 في المائة التي طبقت في عام 2022.

9 - مكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1904 (2009)

(617 300 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 138 - يضطلع مكتب أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات بالمسؤولية عن استعراض طلبات الرفع من القائمة المقدّمة من الكيانات أو الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات ذات الصلة. والولاية محدّدة في قرار مجلس الأمن 1904 (2009)، بصيغته المعدلة بقرارات لاحقة 1989 (2011) و 2083 (2012) و 2161 (2014) و 2368 (2017) و 2610 (2021).

برنامج العمل

الهدف

- 139 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو إجراء استعراض مستقل لطلبات الأفراد والكيانات والمؤسسات بشأن الرفع من قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة. ويكفل المكتب، لدى قيامه بذلك، حصول الأفراد والكيانات والمؤسسات المدرجة أسماؤهم في القائمة على إجراءات عادلة وواضحة لإدارة طلبات الشطب (الرفع) من قائمة الجزاءات.

الاستراتيجية

- 140 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقوم مكتب أمين المظالم بالنظر بشكل عادل وسريع في جميع طلبات الرفع من القائمة، وتجهيز هذه الطلبات، والسفر لإجراء مقابلات مع كل مقدم طلب شخصياً في بلد إقامته كلما أمكن ذلك.
- 141 - ويتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى اتخاذ اللجنة قرارات مستنيرة تتعلق بتوصية أمين المظالم بشأن طلب الرفع من القائمة الوارد في تقرير شامل عن كل حالة.

العوامل الخارجية لعام 2023

- 142 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى الافتراضات التالية:
- (أ) أن تمتثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وتتعاون مع مكتب أمين المظالم؛
- (ب) أن تسمح الحالة الأمنية لمكتب أمين المظالم بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.
- 143 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، وفي سياق تبادل المعلومات، يتعاون مكتب أمين المظالم مع كيانات منها الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر ورابطات القانون الدولي.

144 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون مكتب أمين المظالم مع جهات منها البرنامج الإنمائي، ومفوضية حقوق الإنسان، والمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب القرارين 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات. وفي سياق السلامة والأمن وأمن تكنولوجيا المعلومات واللوجستيات، يتعاون المكتب مع إدارة السلامة والأمن، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرنامج الإنمائي.

الأداء البرنامجي في عام 2021

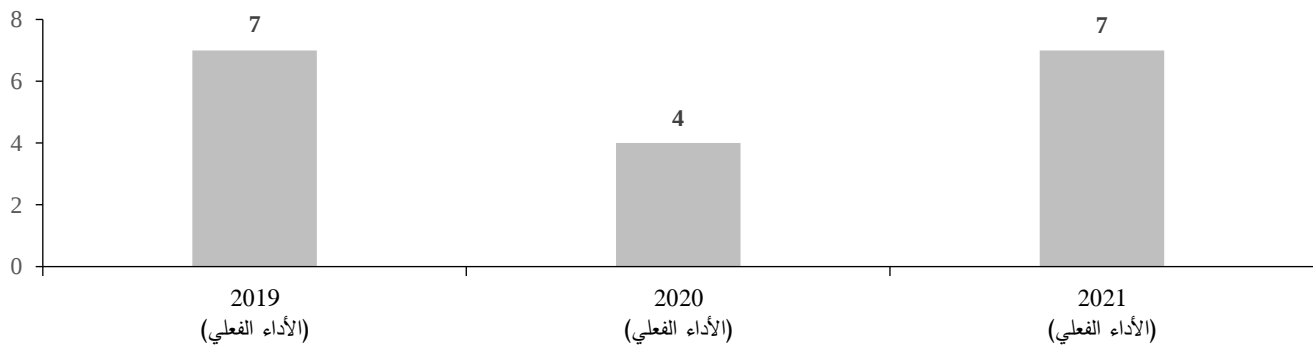
الوصول مجدداً إلى الأعداد السابقة لطلبات الرفع من القائمة

145 - مضت البعثة قدما في النظر في جميع الالتماسات المقدمة إلى المكتب، والتي شملت عرض ثلاث حالات على اللجنة، وتقديم خمسة تقارير شاملة، وإجراء خمس مقابلات مع مقدمي التماسات. وأجرت البعثة أيضا تحقيقات مستفيضة وبحوثا مستقلة بغرض جمع معلومات عن كل التماس، من جهات منها الدول الأعضاء ومكاتب الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، اضطلعت البعثة بأنشطة نوعية واسعة النطاق للتعريف بالمكتب، بما في ذلك التفاعل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر ورابطات القانون الدولي. وأسهم العمل المذكور أعلاه في أن تتلقى اللجنة تقارير شاملة من أمين المظالم في الوقت المناسب وأن تكون قادرة على اتخاذ قرارات مستنيرة وفي الوقت المناسب بشأن طلبات الرفع من القائمة.

146 - وعدد التقارير الواردة والجدول الزمني المقررة للنظر فيها خارجة عن سيطرة أمين المظالم: فمقدم الالتماس هو الذي يبادر بتقديم طلب الرفع من القائمة ويحدد الجدول الزمني للنظر في كل التماس تحديدا دقيقا في المرفق الثاني من القرار 2368 (2017) الذي تم تجديده في القرار 2610 (2021). وقبل مكتب أمين المظالم سبعة التماسات جديدة في عام 2021، ليصل العدد الإجمالي للالتماسات التي قبلها المكتب منذ إنشائه إلى 100 التماس. ويعكس ذلك زيادة الوعي بين مقدمي الالتماسات بوجود وفعالية إجراء أمين المظالم. ويُعرض عدد الالتماسات الواردة ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

مقياس الأداء : عدد الالتماسات المقبولة من جانب أمين المظالم



النتيجة المقررة لعام 2023

كفالة إجراء استعراض عادل وسريع لطلبات الرفع من القائمة

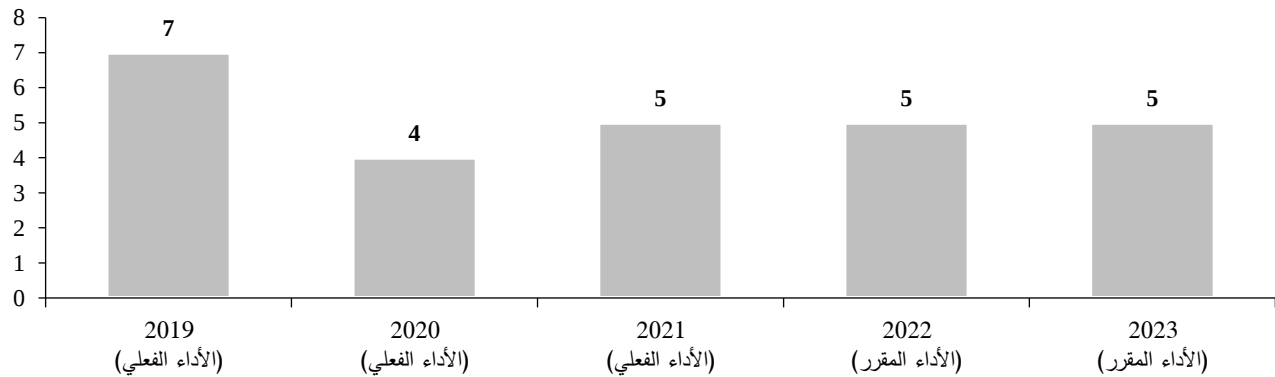
الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

147 - أسهم عمل أمين المظالم في إجراء استعراض مستقل لطلبات رفع الأسماء من القائمة المقدمة من الأفراد والكيانات والمؤسسات المدرجة في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في إعداد خمسة تقارير شاملة لأمين المظالم عن طلبات الرفع من القائمة المقدمة إلى اللجنة تسترشد بها اللجنة في اتخاذ القرارات.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

148 - تُمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لأمين المظالم في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، وذلك بسبب القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد أمين المظالم من استخدامه لتكنولوجيات الاتصال ذات الصلة من أجل إجراء البحوث، بما في ذلك عن طريق استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

149 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في إجراء استعراض مستقل لطلبات رفع الأسماء من القائمة المقدمة من الأفراد والكيانات والمؤسسات المدرجة في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، كما يتضح من إعداد خمسة تقارير شاملة لأمين المظالم عن طلبات الرفع من القائمة تسترشد بها اللجنة في اتخاذ القرارات. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثاني).



المنجزات المستهدفة

150 - يعرض الجدول 42 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 42

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
7	7	8	8	
2	2	3	2	1 - التقرير نصف السنوي الذي يقدمه مكتب أمين المظالم إلى مجلس الأمن
5	5	5	6	2 - التقارير الشاملة المقدمة من أمين المظالم إلى لجنة الجزاءات
6	6	3	7	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
5	5	2	6	3 - العروض التي يقدمها أمين المظالم إلى لجنة الجزاءات بشأن التقارير الشاملة
1	1	1	1	4 - الإحاطات التي يقدمها أمين المظالم إلى الدول الأعضاء
6	6	3	7	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
5	5	2	6	5 - العروض التي يقدمها أمين المظالم إلى لجنة الجزاءات بشأن التقارير الشاملة
1	1	1	1	6 - الإحاطات التي يقدمها أمين المظالم إلى الدول الأعضاء
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء ومقدمي اللتماسات بشأن طلبات الرفع من القائمة؛ وإسداء المشورة بشأن إجراءات الرفع من القائمة؛ والدعوة بشأن مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بطلبات الرفع من القائمة.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها أمين المظالم.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل أمين المظالم؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ والتحديثات الدورية للدليل التاريخي لعملية أمين المظالم.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية أمين المظالم من خلال الموقع الشبكي.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

(الميزانية العادية)

الجدول 43

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
مجموع ومنها: الاحتياجات الاحتياجات غير المتكررة	2023 مقابل عام 2021 الزيادة/(النقصان)	الاعتمادات	النفقات	
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
—	—	—	—	—
(61,3)	—	261,5	322,8	262,0
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة				
تكاليف الموظفين المدنيين				

الفرق	2023	2022	2021	
عام 2023 مقابل عام 2021 (الزيادة)/(النقصان)	مجموع ومنها: الاحتياجات الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
10,5	—	355,8	345,3	267,8
(50,8)	—	617,3	668,1	529,8

فئة الإنفاق

التكاليف التشغيلية

المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 44
الوظائف المؤقتة

و أ ع أ ع م مد-2 مد-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي	الفئة الفنية والفئات العليا			فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		
	المجموع	الخدمة الميدانية/ الخدمات العامة ⁽¹⁾	مجموع الوظائف الفنية	الموظفون الوطنيون	الرتبة	المتطوعو		
2022	1	1	2	2	2	2		
المقترح لعام 2023	1	1	2	2	2	2		
التغير	-	-	-	-	-	-		

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

151 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لمكتب أمين المظالم لعام 2023 ما مجموعه 617 300 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (500 261 دولار) اللازمة لاستمرار وظيفتين (1 ف-4، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة) من أجل توفير الدعم الفني والإداري للمكتب، والتكاليف التشغيلية (800 355 دولار) التي تشمل الأتاعاب (400 216 دولار) وتكاليف السفر (400 28 دولار) لأمين المظالم، وسفر الموظفين في مهام رسمية (700 25 دولار)، واحتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي الأخرى، بما في ذلك استئجار الأماكن، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات الأخرى (300 85 دولار).

152 - وفي عام 2023، لا يُتَرحَ إجراء أي تغيير في عدد وُرُتَب الوظائف في المكتب. وقد طُبِّقَ معدل شواغر بنسبة خمسة في المائة على تكاليف الموظفين.

153 - ويعزى انخفاض الاحتياجات المقترحة لعام 2023، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022، إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين نتيجة لتطبيق نسبة مئوية أقل فيما يخص تكاليف الموظفين العامة، استنادا إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، يقابله جزئيا معدلات رواتب مستكملة أعلى وزيادة في الاحتياجات من أتعاب الخبراء تعزى إلى ارتفاع الرسوم الشهرية لأمين المظالم الجديد المعين في عام 2022.

10 - تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)

(500 533 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 154 - تضطلع البعثة بالمسؤولية عن دعم عمل مجلس الأمن والميسر التابع له في تنفيذ القرار 2231 (2015) وعلى النحو المبين في مذكرة رئيس المجلس المؤرخة 16 كانون الثاني/يناير 2016 (S/2016/44). وقد أقر المجلس في القرار خطة العمل الشاملة المشتركة، وحث على تنفيذها تنفيذاً تاماً، ودعا جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية إلى دعم تنفيذها.
- 155 - وإضافة إلى ذلك، ترمي القيود المنصوص عليها في المرفق بآ لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) إلى تحسين الشفافية وتهيئة مناخ يفضي إلى تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذاً تاماً. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، انتهى العمل بأول تقييدين محددين واردين في المرفق بآ (عمليات النقل المتصلة بالأسلحة إلى/من جمهورية إيران الإسلامية وحظر السفر)، في حين من المقرر أن ينتهي العمل بالتدابير التقييدية الأخرى في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر 2023 (عمليات النقل والأنشطة المتصلة بالقذائف التسيارية وتجميد الأصول) وتشرين الأول/أكتوبر 2025 (عمليات النقل والأنشطة المتصلة بالأسلحة النووية (قناة المشتريات)). وفي تشرين الأول/أكتوبر 2025، وشريطة عدم إعادة أحكام قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن المسألة النووية الإيرانية إلى وضعها السابق في غضون ذلك، ينتهي العمل بجميع أحكام القرار 2231 (2015)، ويكف مجلس الأمن حينئذ عن النظر في المسألة النووية الإيرانية.

برنامج العمل

الهدف

- 156 - الهدف الذي تسهم فيه هذه البعثة هو كفالة التنفيذ الكامل من جانب جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية للقرار 2231 (2015)، بما في ذلك التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق بآ لقرار.

الاستراتيجية

- 157 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ستواصل البعثة دعم عمل مجلس الأمن والميسر المعين التابع له، وتقديم تقارير منتظمة، حسب التكليف، إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار.
- 158 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تحسين الشفافية، وتهيئة مناخ يفضي إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، وزيادة التعاون بشأن الإجراءات المزعومة التي تتعارض مع القيود الواردة في المرفق بآ.

العوامل الخارجية لعام 2023

- 159 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) إنجاز الجهود الدبلوماسية التي يبذلها المشاركون في خطة العمل الشاملة المشتركة بسرعة ونجاح لضمان استمرار التزام جميع المشاركين في الخطة بتنفيذها تنفيذاً كاملاً وفعالاً؛

(ب) استمرار تمّنع تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015) بكامل دعم المجتمع الدولي بشكل أعم.

160 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والمحلي، تضطلع البعثة بالتنسيق والتعاون مع كيانات منها الدول الأعضاء والفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة لمعالجة المقترحات المتعلقة بالمواد النووية والمواد المتصلة بال مجال النووي ذات الاستخدام المزدوج عن طريق قناة المشتريات. وتتعاون البعثة أيضاً مع الدول الأعضاء بشأن مختلف المسائل المتصلة بتنفيذ القرار 2231 (2015)، بما في ذلك الأعمال التي يدعى بأنها تتعارض مع المرفق باء للقرار. وبالإضافة إلى ذلك، تقيم البعثة اتصالات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتتعاون معها.

الأداء البرنامجي في عام 2021

الحفاظ على التنفيذ المستمر للقرار 2231 (2015)

161 - واصلت البعثة الترويج للمعلومات المتعلقة بالقرار 2231 (2015)، بما في ذلك التدابير التقييدية المنصوص عليها في مرفقه باء، وذلك من خلال تقارير الأمين العام والإحاطات المقدّمة إلى مجلس الأمن. فخلافًا للسنة السابقة، أُتيحت للبعثة بعض الفرص للمشاركة في مناسبات افتراضية للتوعية موجهة للجهات صاحبة المصلحة بشأن التدابير التقييدية الواردة في المرفق باء من القرار. وفيما يتعلق برصد تنفيذ القرار 2231 (2015) والإبلاغ عنه، واصلت البعثة استخدام بعض الممارسات التي درجت عليها العادة في العام السابق، أي المشاورات بالوسائل الافتراضية، وبعض المشاورات بالحضور الشخصي مع بعض الدول الأعضاء.

162 - وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في إطلاع مجلس الأمن والدول الأعضاء والمنظمات الدولية على حالة تنفيذ القرار 2231 (2015)، علاوةً على إعداد تقارير الأمين العام والإحاطات الإعلامية المقدمة إلى المجلس. وقد مكّن ذلك البعثة من تحقيق الهدف المقرر المتمثل في تحسين فهم جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة للقرار وتنفيذه له بفعالية.

الجدول 45

مقاييس الأداء

(الأداء الفعلي) 2019	(الأداء الفعلي) 2020	(الأداء الفعلي) 2021
استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، من خلال استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، من خلال استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)	تقديم تقارير إلى مجلس الأمن ودعم عمل الميسر تقديم تقارير إلى مجلس الأمن ودعم عمل الميسر تقديم تقارير إلى مجلس الأمن ودعم عمل الميسر	إلى مجلس الأمن وتقديم التقارير إلى مجلس الأمن وتقديم التقارير إلى مجلس الأمن واستخدام قناة المشتريات

النتيجة المقررة لعام 2023

الحفاظ على التنفيذ المستمر للقرار 2231 (2015)

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

163 - أسهم عمل البعثة في تنفيذ القرار 2231 (2015)، وهو ما شكّل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تقديم الأمين العام تقارير منتظمة ودعم عمل الميسر، وموصلة استخدام قناة المشتريات. وقد عزز عمل البعثة الترويج للمعلومات المتعلقة بالقرار

2231 (2015)، بما في ذلك التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق باء منه. وتمكنت البعثة من المشاركة بالحضور الشخصي وبوسائل افتراضية في إجراء عدة مشاورات مع الدول الأعضاء وزيارات إليها.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

164 - تُمثِّل الدرس المستفاد الذي استخلصته البعثة في ضرورة تكييف أساليب عملها المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق بسبب جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستزِد البعثة من استعانتها بتكنولوجيات الاتصال لإجراء البحوث، بوسائل من بينها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

165 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في التنفيذ المستمر للقرار 2231 (2015) من خلال تقديم الأمين العام تقارير منتظمة ودعم عمل الميسر. ويُعرض النّقد المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 46).

الجدول 46

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، بوسائل من بينها تقديم التقارير إلى مجلس الأمن ودعم عمل الميسر	استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، بوسائل من بينها تقديم التقارير إلى مجلس الأمن ودعم عمل الميسر	استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، بوسائل من بينها تقديم التقارير إلى مجلس الأمن ودعم عمل الميسر	استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، بوسائل من بينها تقديم التقارير إلى مجلس الأمن ودعم عمل الميسر	استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، بوسائل من بينها تقديم التقارير إلى مجلس الأمن ودعم عمل الميسر

المنجزات المستهدفة

166 - يعرض الجدول 47 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 47

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023
ألف- تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء واثاق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	2	2	2	2
1 - تقارير للأمين العام قُدمت إلى مجلس الأمن	2	2	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	8	2	6	3
2 - جلسات مجلس الأمن	7	2	5	2
3 - الإحاطات التي يقدمها الميسر للدول الأعضاء	1	-	1	1

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

3	6	2 ⁽¹⁾	6	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
2	5	2 ⁽¹⁾	5	4 - جلسات مجلس الأمن
1	1	—	1	5 - الإحاطات التي يقدمها الميسر للدول الأعضاء
باء - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: المشاورات والمشورة بشأن تنفيذ التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق باء من القرار 2231 (2015).				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: الاستنتاجات والتوصيات المقدمة إلى مجلس الأمن لتحسين تنفيذ القرار 2231 (2015).				
جيم - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للإبلاغ عن أعمال البعثة السياسية الخاصة؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ والمنكرات الشفوية عن أنشطة مجلس الأمن في سياق القرار 2231 (2015).				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية بشأن أنشطة مجلس الأمن في سياق القرار 2231 (2015).				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية البعثة السياسية الخاصة من خلال موقعها الشبكي.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبُغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها، بصفة استثنائية، على عقد خمسة اجتماعات افتراضية في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 48

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
مجموع الاحتياجات عام 2023 مقابل عام 2022 الزيادة/النقصان	الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
فئة الإنفاق				
—	—	—	—	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
140,9	—	1 339,8	1 198,9	1 129,8
—	—	193,7	193,7	164,3
140,9	—	1 533,5	1 392,6	1 294,1
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)				

الجدول 49
الوظائف المؤقتة

و أ ع أ ع م مد-2 مد-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي	الفئة الفنية والفئات العليا		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	الرتبة الأمم المتحدة	مجموع	
	الأمنية	العامة ^(١)	الوظائف الدولية	الوطنيون							
المعتمد لعام 2022	-	-	-	1	2	2	5	-	2	-	7
المقترح لعام 2023	-	-	-	1	2	2	5	-	2	-	7
التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

167 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) لعام 2023 ما قدره 1 533 500 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (1 339 800 دولار) اللازمة لاستمرار سبع وظائف (1 ف-5، 2 ف-4، 2 ف-3، 2 من فئة الخدمات العامة)، والتكاليف التشغيلية (193 700 دولار) التي تشمل سفر الموظفين في مهام رسمية (41 000 دولار)، واحتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي الأخرى، مثل استئجار المباني، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (152 700 دولار).

168 - وفي عام 2023، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورُتب الوظائف في البعثة. وقد طُبِّق معدل شواغر بنسبة خمسة في المائة على تكاليف الموظفين.

169 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022 إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، نتيجة لتطبيق نسبة مئوية أعلى لتكاليف الموظفين العامة استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة ومعدلات رواتب مستكملة أعلى.

11 - فريق الخبراء المعني بمالي

(100 194 1 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

170 - يضطلع فريق الخبراء المعني بمالي بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر، إضافة إلى مسؤولية تقديم معلومات تتصل بالإدراج المحتمل لأفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. ويستمد فريق الخبراء ولايته من الأولويات المحددة في قرار مجلس الأمن 2374 (2017). والغرض من نظام الجزاءات هو منع واحتواء الأخطار التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في مالي والمنطقة.

برنامج العمل

الهدف

171 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بمالي، الذي يشمل تجميد الأصول وحظر السفر.

الاستراتيجية

172 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنته المنشأة عملاً بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي.

173 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن ولجنة الجزاءات على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

العوامل الخارجية لعام 2023

174 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تمثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

175 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، يتعاون فريق الخبراء مع عدة جهات منها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي.

176 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن

واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء مع إدارة شؤون السلامة والأمن، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأداء البرنامجي في عام 2021

الصلات المحتملة بين الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية

177 - في عام 2021، قدم فريق الخبراء المعني بمالي تقريرين إلى مجلس الأمن. وقد أورد فيهما استنتاجات مفصلة عن التحديات التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي فعلى سبيل المثال، أبلغ الفريق عن أثر الاتجار بالبشر على النساء والأطفال العاملين في مناجم الذهب في شمالي مالي. وتناول الفريق أيضاً بإسهاب مسألة خضوع مناجم الذهب لسيطرة الجماعات المسلحة التي لها صلات بالجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، قدم الفريق أيضاً معلومات إلى اللجنة بشأن الأفعال تندرج ضمن معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات وذلك لتمكين اللجنة من النظر في إدراج أسماء جديدة لأفراد أو كيانات في قائمة الجزاءات.

178 - ولم يتسنى للبعثة تحقيق الهدف إلا جزئياً بسبب تأخر تعيين فريق الخبراء، مما أدى إلى تضيق شمولية تقاريره. واتخذ مجلس الأمن القرار 2590 (2021) في 30 آب/أغسطس 2021 الذي جدد فيه ولاية الفريق من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2022. ووافقت اللجنة على تعيين الفريق في 14 كانون الأول/ديسمبر 2021 وعيّن الأمين أعضائه في 6 كانون الثاني/يناير 2022.

179 - وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في تمكين اللجنة من النظر في إمكانية إدراج أسماء جديدة لأفراد أو كيانات في قائمة الجزاءات، وهو ما شكّل أداءً مستوفياً للهدف المقرر. ويُعرض التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 50).

الجدول 50

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
فريق الخبراء يقدم إلى اللجنة معلومات تمكنها فريق الخبراء يقدم إلى مجلس الأمن/اللجنة تمكين اللجنة من النظر في إدخال من زيادة عدد الجهات من الأفراد و/أو الكيانات معلومات تمكنها من تعديل نظام الجزاءات تعديلات على الأسماء المدرجة في قائمة المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات التي و/أو زيادة عدد الجهات من الأفراد و/أو الكيانات الجزاءات، بما في ذلك بشأن الصلات تتعهد اللجنة (5 أفراد تحت بندي حظر السفر المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات التي تتعهد بها المحتملة بين الجماعات المسلحة وتجميد الأصول) لتقديم الدعم في تنفيذ الاتفاق اللجنة لتقديم الدعم في تنفيذ الاتفاق والجماعات الإرهابية		

النتيجة المقررة لعام 2023

تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

180 - أسهم عمل البعثة في تنفيذ نظام الجزاءات وذلك بتزويد اللجنة بمعلومات تتصل بالإدراج المحتمل لأسماء أفراد و/أو كيانات في القائمة، بما في ذلك معلومات عن الصلات المحتملة بين الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية.

الدروس المستفادة والتغير المقرر

- 181 - تمثّل الدرس المستفاد الذي استخلصه فريق الخبراء في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، نتيجة للانخفاض الكبير الذي شهدته أنشطة السفر بسبب جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد الفريق من استخدامه لتكنولوجيات الاتصال ذات الصلة من أجل إجراء البحوث، بما في ذلك عن طريق استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.
- 182 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات هذا. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 51).

الجدول 51

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
فريق الخبراء يقدم إلى اللجنة معلومات تمكنها من زيادة عدد الجهات من الأفراد و/أو الكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات التي تتعدها اللجنة	فريق الخبراء يقدم إلى اللجنة معلومات تمكنها من تعديل نظام الجزاءات	فريق الخبراء يقدم إلى اللجنة معلومات، بما في ذلك معلومات عن الصلات المحتملة بين الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية، تمكنها من تعديل نظام الجزاءات	فريق الخبراء يقدم إلى اللجنة معلومات تمكنها من تعديل نظام الجزاءات، دعماً لتنفيذ الاتفاق	فريق الخبراء يقدم إلى اللجنة معلومات تمكنها من النظر في إدراج أسماء جديدة من الأفراد و/أو الكيانات

المنجزات المستهدفة

- 183 - يعرض الجدول 52 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 52

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	2	3	3	
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات	3	2	3	3	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	6	3 ⁽¹⁾	5	5	
2 - اجتماعات لجنة الجزاءات	6	3 ⁽¹⁾	5	5	
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	6	3 ⁽¹⁾	5	5	
3 - اجتماعات لجنة الجزاءات	6	3 ⁽¹⁾	5	5	

باء - توليد المعارف ونقلها

6	5	7	5	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
6	5	7	5	4 - حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء
2	2	2	2	المنشورات (عدد المنشورات)
2	2	2	2	5 - مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه

المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بامتثال نظام الجزاءات.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرة صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء عبر الموقع الشبكي.

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبُغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها، بصفة استثنائية، على عقد اجتماعين افتراضيين في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 53

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
مجموع الاحتياجات غير	مجموع الاحتياجات المتكررة	الاعتمادات	النفقات	
عام 2023 مقابل عام 2022 الزيادة/(النقصان)	(4)	(3)	(2)	(1)
(2)-(3)=(5)				فئة الإنفاق
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
1,3	-	139,1	137,8	145,3
48,1	-	1 055,0	1 006,9	519,8
49,4	-	1 194,1	1 144,7	665,1
				المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 54
الوظائف المؤقتة

[illegible]

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

184 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء المعني بمالي لعام 2023 ما قدره 1 194 100 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (100 139 دولار) اللازمة لاستمرار وظيفة واحدة (ف-3) لتقديم الدعم الفني والإداري والأمني لنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (1 055 000 دولار) التي تشمل أتعاب الخبراء (200 529 دولار) وتكاليف السفر (187 000 دولار) للخبراء الأربعة، وسفر الموظفين في مهام رسمية، وسفر خمسة من موظفي الأمن من مكاتب الأمم المتحدة المختلفة (143 500 دولار)، واحتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي الأخرى، بما في ذلك استئجار المباني، والدعم الأمني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (300 195 دولار).

185 - وفيما يتعلق بعام 2023، يُقترح الإبقاء دون تغيير على عدد ورُتب الوظائف في فريق الخبراء. وقد طُبّق معدل شواغر بنسبة 5 في المائة على تكاليف الموظفين.

186 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2022 إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، الناجم عن تنقيح متوسط تكاليف الموظفين استناداً إلى الدرجات ضمن الرتب لشاغلي الوظائف الحاليين، وكذلك زيادة الاحتياجات تحت بند أتعاب الخبراء الناجمة عن إجراء تغيير في تشكيلة الفريق.

12 - فريق الخبراء المعني بالصومال

(900 858 1 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021

التوجّه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

187 - يضطلع فريق الخبراء المعني بالصومال بالمسؤولية عن رصد تنفيذ التدابير المتعلقة بتجميد الأصول وحظر السفر، وحظر توريد الأسلحة المحدد الأهداف والنطاق الإقليمي، والحظر المفروض على الفحم، وحظر مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفريق الخبراء مسؤول أيضاً عن تقديم المعلومات ذات الصلة بالإدراج المحتمل لأفراد وكيانات في قائمة الجزاءات استناداً إلى معايير الإدراج المحددة في قرارات مجلس الأمن المختلفة. والولاية المنوطة بفريق الخبراء مبنية في قرارات المجلس 2444 (2018) و 2498 (2019) و 2551 (2020) و 2607 (2021). ويهدف نظام الجزاءات إلى دعم جهود السلطات الصومالية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن في الصومال؛ ومنع أي تدفقات للأسلحة والذخائر إلى الصومال في انتهاك لحظر توريد الأسلحة؛ وتعطيل أنشطة حركة الشباب، بما يشمل شبكتها المالية. وقد طلب مجلس الأمن، في قراره 2607 (2021) إلى الأمين العام، أن يقدم إليه تقييماً تقنياً لقدرات الصومال في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة، وتوصيات لزيادة تحسينها وأن يحدد خيارات لمعايير واضحة وواقعية ومحددة بصورة جيدة يمكن أن يسترشد بها المجلس في استعراضه لتدابير حظر الأسلحة في ضوء التقدم المحرز حتى الآن والامتثال لهذه القرارات، ولا سيما لدى نظره في إمكانية تعديل تلك التدابير أو تعليقها أو رفعها.

برنامج العمل

الهدف

188 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات الخاص بالصومال، ويشمل تجميد الأصول، وحظر السفر، وحظر الأسلحة المحدد الأهداف والنطاق الإقليمي، والحظر المفروض على الفحم، وحظر مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

الاستراتيجية

189 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال.

190 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

العوامل الخارجية لعام 2023

191 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تمثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

192 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، يتعاون فريق الخبراء، في سياق تبادل المعلومات، مع عدد من الجهات منها الدول الأعضاء، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية. وتعاون فريق الخبراء أيضاً مع بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، في الماضي، وسيتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال، في المستقبل.

193 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع عدد من الجهات منها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وسائر أنواع أفرقة رصد الجزاءات، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء مع أفرقة إدارة شؤون السلامة والأمن في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأداء البرنامجي في عام 2021

تحليل مصادر إيرادات حركة الشباب

194 - في عام 2021، واصل الفريق التحقيق في مصادر إيرادات حركة الشباب، بما في ذلك من خلال فرض الضرائب وابتزاز الأموال. وقد تمكن الفريق للمرة الأولى من الحصول على معلومات من الجهات الصومالية المتعّدة للأموال المتقلبة والمصارف التي تستخدمها حركة الشباب لنقل مواردها المالية وتخزينها. ومكّن ذلك المجلس من زيادة تركيز نظام الجزاءات المفروضة على الصومال على إضعاف حركة الشباب باستهداف أموالها غير المشروعة.

195 - وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام مجلس الأمن بتعديل نظام الجزاءات، وهو ما شكّل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تمكين المجلس من اتخاذ إجراءات متابعة مستتيرة بشأن الانتهاكات المزعومة لتدابير الجزاءات، ولا سيما تجميد الأصول. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 55).

الجدول 55

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
فريق الخبراء يبدأ تحقيقاته في مصادر إيرادات مجلس الأمن يتلقى من فريق الخبراء لمحة شاملة مجلس الأمن ينقح نظام الجزاءات مع حركة الشباب، على النحو الذي كلفه به مجلس عن مصادر إيرادات حركة الشباب التركيز بشكل خاص على إضعاف حركة الأمن الشباب، بطرق من بينها استهداف أموالها غير المشروعة.		

النتيجة المقررة لعام 2023

تعزيز قدرة مجلس الأمن ولجنة الجزاءات والدول الأعضاء على التصدي لتمويل حركة الشباب

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

196 - أسهم عمل البعثة في تنفيذ نظام الجزاءات المتعلقة بالصومال، وهو ما شكّل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تلقّي المجلس المعلومات اللازمة لتعديل نظام الجزاءات، بهدف خفض إيرادات حركة الشباب.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

197 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الخبراء في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، وذلك بسبب القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد الفريق من استعانتة بتكنولوجيات الاتصال لإجراء البحوث، بوسائل من بينها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

198 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في ضمان التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات المتعلق بالصومال. ويُعرض النقص المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 56).

الجدول 56

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
فريق الخبراء يبدأ تحقيقاته في مصادر إيرادات حركة الشباب، على النحو الذي كلفه به مجلس الأمن	مجلس الأمن يتلقى من فريق الخبراء لمحة شاملة عن مصادر إيرادات حركة الشباب	مجلس الأمن يتلقى من فريق الخبراء تحليلاً مفصلاً لمصادر إيرادات حركة الشباب وتوصيات محددة بشأن كيفية خفض إيرادات الحركة، في إطار "خطة لتعطيل التمويل" وضعت بالتعاون مع حكومة الصومال الاتحادية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ ويتلقى مجلس الأمن المعلومات اللازمة لتعديل نظام الجزاءات	مجلس الأمن يعدل نظام الجزاءات لمواجهة تمويل حركة الشباب وينقح حركة الشباب الولائية المنوطة بالفريق في هذا المجال، استناداً إلى توصيات الفريق، فضلاً عن خطة تعطيل الشبكة المالية لحركة الشباب؛	والفريق يركز على استخدام حركة الشباب للنظام المصرفي الصومالي واللجنة تحدد أسماء الأفراد المتورطين في تمويل الحركة

المنجزات المستهدفة

199 - يعرض الجدول 57 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 57

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
12	6	8	8	
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة، والتقارير الشهرية، وتقارير الزيارات الشهرية، وتقارير التحقيق و/أو تقارير أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات				
12	6	8	8	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
4	5	4	4	
2 - اجتماعات لجنة الجزاءات				
4	5	4	4	
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
4	5	4	4	
3 - اجتماعات لجنة الجزاءات				
4	5	4	4	
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				
5	5	5	5	
4 - حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء				
5	5	5	5	
المنشورات (عدد المنشورات)				
1	1	1	1	
5 - مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه				
1	1	1	1	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بامتثال نظام الجزاءات				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة ولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرة صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: نشر المعلومات عن أنشطة ولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء عبر الموقع الشبكي				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضرية، وبغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها بصفة استثنائية على عقد اجتماعين افتراضيين في شكل جلستين مغلقتين عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 58

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
مجموع الاحتياجات عام 2023 مقابل عام 2022 الزيادة/ (النقصان)	الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق
(2) - (3) = (5)	(4)	(2)	(1)	
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
7,8	-	392,8	387,9	تكاليف الموظفين المدنيين
(27,1)	-	1 458,3	1 203,5	التكاليف التشغيلية
(19,3)	-	1 858,9	1 591,4	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 59

الوظائف المؤقتة

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الفئة الفنية والفئات العليا	
متطوعو مجموع الموظفين الوطنيون	فئة الخدمات فئـة المجموع الميدانية/ الخدمات الأمنية العامة ^(أ)	و أ ع أ ع م مد-2 مد-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي	المعتمد لعام 2022
6	4	1	6
6	4	1	6
-	-	-	التغير

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

200 - تبلغ احتياجات فريق الخبراء المعني بالصومال من الموارد المقترحة لعام 2023 ما قدره 1 858 900 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستُغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (400 600 دولار) اللازمة لاستمرار ست وظائف (1 ف-3، و 1 من فئة الخدمات العامة، و 4 وظائف من الرتبة المحلية) لتقديم الدعم الفني والإداري والأمني إلى نظام الجزاءات؛ والتكاليف التشغيلية (1 458 300 دولار) التي تشمل أتعاب الخبراء (987 700 دولار) وتكاليف السفر (208 900 دولار) لأعضاء الفريق الستة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (22 600 دولار)، واحتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي الأخرى، بما في ذلك استئجار المباني والمركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الطبية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (100 239 دولار).

201 - وفيما يتعلق بعام 2023، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورُتب الوظائف في فريق الخبراء المعني بالصومال. وطُبق معدل شواغر بنسبة خمسة في المائة على تكاليف الموظفين الدوليين، في حين تستند تكاليف الموظفين الوطنيين إلى افتراض شغل الوظائف بالكامل.

202 - والنقصان في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2022 يُعزى أساساً إلى انخفاض الاحتياجات من أتعاب الخبراء الناجم عن تغيير في تشكيلة الفريق. ويقابل ذلك النقصان جزئياً ارتفاع الاحتياجات من الموظفين الوطنيين الناجم عن تطبيق افتراض شغل الوظائف بالكامل مقارنة بنسبة خمسة في المائة المطبقة في عام 2022.

13 - الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل

(500 135 3 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

203 - تضطلع البعثة السياسية الخاصة لدعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات من غير الدول بمسؤولية تقديم الدعم الفني والإداري واللوجستي لمساعدة اللجنة على تحقيق أهداف القرار. وتستمد البعثة ولايتها من قرار مجلس الأمن 1540 (2004) وقراراته اللاحقة، بما فيها القرارات 1673 (2006)، و 1810 (2008)، و 1977 (2011)، و 2055 (2012)، و 2325 (2016)، و 2572 (2021). ومُددت ولاية اللجنة حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بموجب قرار مجلس الأمن 2622 (2022).

204 - وقد أكد مجلس الأمن مراراً وتكراراً أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ووسائل إيصالها، يشكلان تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وقرر المجلس، في قراره 1540 (2004)، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن تمتنع جميع الدول الأعضاء عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات غير التابعة للدول التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو حيازة هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها. وطلب، إضافة إلى ذلك، أن تقوم جميع الدول، وفقاً لإجراءاتها الوطنية، بسن وإنفاذ قوانين فعالة ومناسبة تحظر على أي جهة من غير الدول الانخراط في هذه الأنشطة، ولا سيما للأغراض الإرهابية، وأن تقوم باتخاذ وإنفاذ تدابير فعالة لوضع ضوابط محلية ترمي إلى منع انتشار الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها، بما في ذلك عن طريق وضع ضوابط ملائمة على ما يتصل بذلك من مواد.

205 - وترى البعثة أن الجهود الوطنية التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ القرار 1540 (2004) تشكّل حجر الزاوية في الهيكل المتعلق بالقرار 1540. وبالتعاون مع اللجنة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، تواصل البعثة مساعدة الدول الأعضاء المهتمة في جهود التنفيذ الوطنية من خلال الزيارات والحوارات الخاصة ببلدان معينة واجتماعات المائدة المستديرة الوطنية واستعراضات الأقران، بهدف بناء القدرات وتيسير تقديم المساعدة التقنية، وتحديد ونشر الممارسات الفعالة لتنفيذ القرار 1540 (2004)، وذلك باعتبار هذه المساعدة تحتل صدارة أولويات البعثة.

206 - وتدعم البعثة الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ القرار 1540 (2004) من خلال تنظيم حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية بشأن تنفيذ القرار، وعن طريق البعثات والأنشطة القطرية، وتعزيز التعاون بين الهيئات الدولية والإقليمية من خلال تنظيم اجتماعات مشتركة بشأن التعاون على النهوض بأهداف القرار، وتيسير إقامة شراكات فعالة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

207 - وشجع مجلس الأمن اللجنة في قراره 1977 (2011) على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بشأن المساعدة التقنية وجميع المسائل الأخرى المتصلة بتنفيذ القرار 1540 (2004). وتشجّع البعثة على إقامة هذا التعاون من خلال العمل يداً في يد مع هذه المنظمات من أجل تبادل المعلومات وتحديد أوجه التآزر التي يمكن أن تعزز تنفيذ القرار لصالح الدول الأعضاء في كل منظمة من تلك المنظمات.

208 - وقرار مجلس الأمن 1540 (2004) جزء لا يتجزأ من النظام الدولي لعدم الانتشار. فهو يعزّز النظام من خلال جعل بعض المتطلبات الهامة الواردة في الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة تنطبق على جميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأعمال التي تقوم بها الجهات من غير الدول. ويطالب القرار أيضا الدول الأعضاء بتنفيذ ضوابط محلية صارمة على المواد المتصلة بأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بطريقة لا تغيب عن الصكوك الدولية الأخرى.

برنامج العمل

الهدف

209 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو منع الجهات من غير الدول من استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو حيازة هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها.

الاستراتيجية

210 - للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) تيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، ويشمل ذلك دعم الاستعراضات الوطنية لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004)، ودعم وضع خطط العمل الوطنية الرامية إلى التنفيذ، وبناء قدرات المسؤولين الحكوميين، والاضطلاع بأنشطة التوعية الوطنية لتوعية أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين بتنفيذ القرار 1540 (2004)؛
- (ب) تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تنفيذ القرار 1540 (2004)، عن طريق الاضطلاع بأنشطة إقليمية ودون إقليمية، بما في ذلك، في جملة أمور، تنظيم دورات تدريبية إقليمية لجهات الاتصال المعنية بالقرار 1540 (2004)، وعمليات استعراض الأقران المتعلقة بالقرار، وحلقات عمل إقليمية في مجال التوعية موجهة للحكومات ومنظمات المجتمع المدني، تُنظم بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالتزامن مع مواصلة البعثة تقديم الدعم لجهود اللجنة الرامية إلى تعزيز علاقاتها مع هذه الجهات المنظمات، عملاً بالتوجيهات الواردة في القرار 1977 (2011)؛
- (ج) متابعة نتائج الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004). ويهدف الاستعراض، الذي صدر به تكليف بموجب قرار مجلس الأمن 1977 (2011)، إلى تقييم تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في القرار 1540 (2004) وتقديم توصيات إلى المجلس لكي ينظر فيها عند تجديد ولاية اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004). وكان من المقرر أصلاً إنجاز الاستعراض في عام 2020، ولكنه أرجئ إلى عام 2022 بسبب جائحة كوفيد-19. وستضطلع البعثة بأنشطة التوعية لزيادة التعريف بنتائج الاستعراض، ووضع مشاريع تدعم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن هذا الاستعراض، وتعبئة الموارد اللازمة لتقديم دعم فعال لولاية اللجنة التي تم تجديدها.

211 - ومن المتوقع أن يحقق العمل المذكور أعلاه النتائج التالية:

- (أ) تعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في القرار 1540 (2004)؛
- (ب) زيادة عدد التقارير وخطط العمل الوطنية للتنفيذ المقدمة إلى اللجنة؛
- (ج) زيادة التوعية والتعريف بالقرار 1540 (2004) وبالمخاطر التي يشكّلها حصول الجهات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها؛
- (د) زيادة التعاون بين الأقران الإقليميين في مجال تنفيذ القرار 1540 (2004)؛

(هـ) التنفيذ الناجح للتوصيات المعتمدة في تقرير اللجنة عن استعراضها الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004).

العوامل الخارجية لعام 2023

212 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن يظل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى الجهات من غير الدول يشكّل تهديداً للسلام والأمن الدوليين؛

(ب) أن تظل البيئة السياسية في مجلس الأمن تمكّن اللجنة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ الأنشطة المقررة؛

(ج) أن تواصل الدول الأعضاء التعاون مع اللجنة؛

(د) أن تكون الدول الأعضاء قد زادت حاجتها إلى المساعدة في إطار الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار 1540 (2004).

213 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، تتعاون البعثة مع مختلف الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني بشأن تنظيم أنشطة التوعية، بما في ذلك الأنشطة الموجهة للدوائر الصناعية والأوساط الأكاديمية للتوعية بمقتضيات القرار 1540 (2004) ولتيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء بناءً على طلبها من أجل بناء القدرات وصياغة التشريعات لتعزيز تنفيذ القرار.

214 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، تعمل البعثة على نحو وثيق مع المؤسسات والوكالات الأخرى المعنية التابعة للأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل تبادل المعلومات عن الأنشطة ذات الصلة بالقرار 1540 (2004)، والتخطيط لعقد المناسبات المشتركة في مجالي التوعية وبناء القدرات وتنظيمها، وتيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء بناءً على طلبها. وتتعاون البعثة أيضاً مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، إضافةً إلى اللجنة العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الذي يقدم خدمات الدعم إلى اللجنة.

215 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، مسترشدةً في ذلك بالسياسية الجنسانية لمكتب شؤون نزع السلاح. وتسلم بأن قطاعات السكان يختلف تأثرها بالأسلحة بمدى اختلافها، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل. فجهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار تُعزّز عندما تخضع للتحليل من خلال منظور جنساني. وتشكّل مسائل التنوع، والإدماج، ومشاركة المرأة والرجل وتوليئهما أدواراً قيادية بطريقة متساوية وكاملة وفعالة في جهود نزع السلاح عناصر حاسمة للسلم والأمن الدوليين والتشغيل الفعال لآلية نزع السلاح.

216 - واسترشاداً بخطة العمل المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة التي وضعها مكتب شؤون نزع السلاح، ودعمًا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004)، تعمل البعثة على تشجيع التنوع والإدماج وتكفل وجود برامج شاملة للجميع في كافة جوانب أعمالها، بما في ذلك، في جملة أمور أخرى، تضمينها منظورات الإعاقة. وتشجع البعثة تهيئة بيئة عمل شاملة تمكّن جميع أصحاب المصلحة من المشاركة الكاملة والفعالة في مننديات وعمليات نزع السلاح. وتتبع البعثة نهجا متعدد الجوانب إزاء إدماج منظور الإعاقة يراعي عوامل أخرى ذات صلة ومعززة، مثل نوع الجنس والعمر.

الأداء البرنامجي في عام 2021

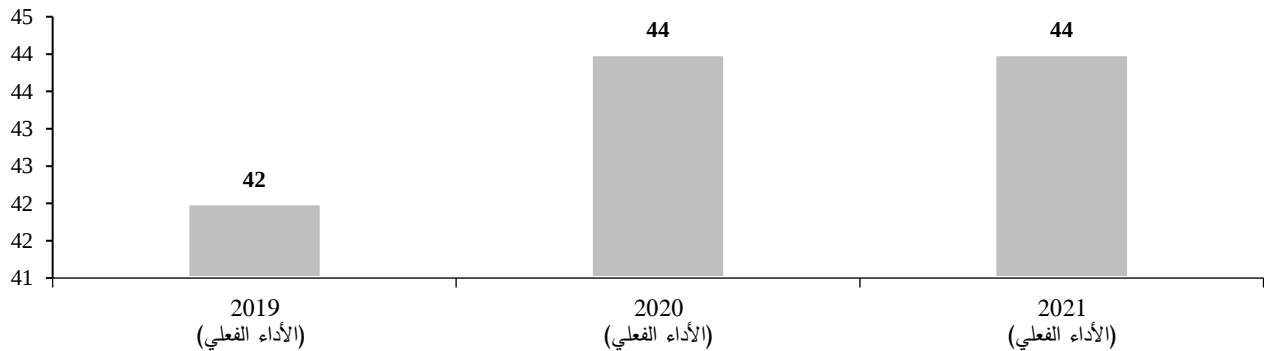
التعاون التقني الرامي إلى تعزيز قدرة الدول على التنفيذ الكامل للقرار 1540 (2004)

217 - في عام 2021، واصلت البعثة تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ القرار بتيسير أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات والتوعية. وقد شملت المشاريع الرئيسية أنشطة للمواءمة بين طلبات المساعدة المبداءة من الدول وعروض المساعدة من مقدمي المساعدة المحتملين، وتنظيم مناسبات وحلقات عمل وطنية لبناء القدرات دعماً لوضع خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار، وتقديم تقارير التنفيذ الأولى أو الإضافية إلى اللجنة. وعلاوة على ذلك، اضطلعت البعثة بأنشطة توعية لإنكاء الوعي بالاستعراضات الشامل الجاري للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، ولتشجيعها على المشاركة في المناقشات وتقديم إسهامات إلى اللجنة.

218 - وأسهم العمل المذكور أعلاه في تقديم خمسة تقارير وطنية إضافية إلى اللجنة في عام 2021، كان أحدها تقريراً أولاً. وفي نهاية عام 2021، كانت 185 دولة من أصل 193 دولة عضو قد قدمت تقريراً وطنياً واحداً على الأقل، على النحو المطلوب في القرار 1540 (2004). وبلغ عدد خطط العمل الوطنية الطوعية للتنفيذ التي قدمتها الدول الأعضاء إلى اللجنة ما مجموعه 44 خطة عمل، وهو ما شكّل أداءً غير مستوفٍ للهدف المقرر المتمثل في 46 خطة عمل. ولم يتحقق هذا الهدف على الرغم مما تبذله البعثة من جهود متواصلة لتقديم المساعدة من خلال المنصات الافتراضية والدعم المكتبي، وذلك بسبب تغيير الأولويات الوطنية وإعادة تخصيص موارد الدول الأعضاء. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

مقياس الأداء: تقديم الدول الأعضاء لخطط العمل الوطنية الطوعية للتنفيذ إلى اللجنة



أثر الجائحة

219 - خلف استمرار الجائحة حتى عام 2021 تأثيراً على تنفيذ الولايات. فقد أدت إلى إرجاء أو إلغاء حلقات العمل الوطنية والمشاورات الإقليمية التي كان من المقرر إجراؤها في عام 2021 لدعم الاستعراضات الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004). ونتيجة لذلك، قرر مجلس الأمن، في قراره 2622 (2022)، أن تواصل اللجنة إجراء الاستعراضات الشامل وإتمامه قبل انتهاء الموعد النهائي للجنة المحدد في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

النتيجة المقررة لعام 2023

تعزيز التعاون الإقليمي بشأن تنفيذ القرار 1540 (2004)

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

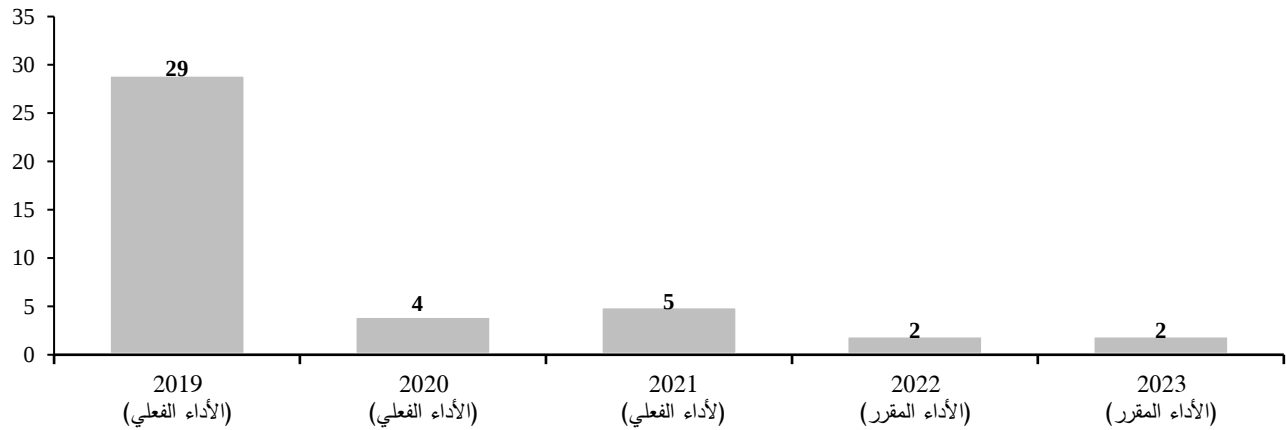
220 - أسهم عمل البعثة في عقد خمس حلقات عمل إقليمية شارك فيها خبراء من البعثة وروج للأخذ بنهج إقليمي إزاء التنفيذ الكامل للقرار 1540 (2004). وقد تجاوز ذلك الأداء الهدف المقرر المتمثل في ورشتي عمل، كان من المقرر أصلاً عقدهما في عام 2021.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

221 - تمثّل الدرس المستفاد الذي استخلصته البعثة في أن كفالة الدعم والمتابعة الملائمين لجهود جميع الدول الأعضاء أمرٌ أثبت أهميته الحاسمة في الحفاظ على الإرادة السياسية والاهتمام. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستركز البعثة، على تعزيز تقديمها للدعم إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والعمل عن طريق المنسقين الإقليميين للإشراف على التعاون الإقليمي في مجال تنفيذ القرار 1540 (2004). ويُعرض التقدّم المتوقّع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

مقياس الأداء : عدد حلقات العمل الإقليمية المنظمة دعماً لتنفيذ القرار 1540 (2004)



المنجزات المستهدفة

222 - يعرض الجدول 60 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 60

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	1	2	2
مجلس الأمن:				
1 - برنامج العمل السنوي للجنة	1	-	1	1
2 - الاستعراض السنوي لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004)	1	1	1	1
3 - الوثيقة الختامية بشأن الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004)	1	-	-	-
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات)	12	5	10	8
4 - اجتماعات اللجنة	4	5	4	4
5 - اجتماعات الأفرقة العاملة التابعة للجنة	8	-	6	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	15	13	13	13
6 - حلقات العمل الوطنية	12	6	10	10
7 - حلقات العمل الإقليمية	2	5	2	2
8 - التواصل والتعاون من قبل المجتمع المدني	1	2	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مفتوحة لمجلس الأمن بكامل عضويته بشأن القرار 1540 (2004)؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرار 1540 (2004) بناءً على طلب الدول الأعضاء				
قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: تعُد قاعدة بيانات بشأن قائمة جهات الاتصال، وطلبات المساعدة التي تلقتها اللجنة، والتقارير الوطنية المقدمة، وخطط العمل الوطنية للتنفيذ، وغير ذلك من الوثائق				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم مناسبات توعية وتقديم عروض فيها بشأن منع الجهات من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل في سياق القرار 1540 (2004)، بسبل منها التواصل مع المجتمع المدني، مثل الأوساط الأكاديمية والدوائر الصناعية				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعُد الموقع الشبكي للجنة				

225 - ونقصان الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022 يُعزى أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، نتيجة لتطبيق نسبة مئوية أدنى لتكاليف الموظفين العامة استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة. ونقصان الاحتياجات يقابله جزئياً ارتفاع الاحتياجات لتغطية تكاليف أتعاب الخبراء بسبب ارتفاع متوسط السعر الشهري بناءً على التغييرات التي طرأت على تشكيلة الفريق، وكذلك لسفر موظفي اللجنة في مهام رسمية للقيام بأنشطة التوعية والمشاركة في الاجتماعات الإقليمية ومعتكف اللجنة لمساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار 1540؛ وزيادة الاحتياجات تحت بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اللازمة لشراء برامجات حاسوبية وتعيين موظفين متخصصين لإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية، وإتاحة حيز للتعاون على شبكة الإنترنت مع مكتب شؤون نزع السلاح بهدف إدراج المواد المتعلقة بالقرار 1540 (2004) في لوحة المتابعة للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار التي وضعها المكتب.

الموارد الخارجة عن الميزانية

226 - في عام 2022، يُتوقع أن تُستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة 700 000 دولار لتنظيم أو دعم الاضطلاع بعدد من الأنشطة دعماً للقرار 1540 (2004)، بما في ذلك الزيارات القطرية، وتيسير مشاركة الدول الأعضاء في المناسبات المتصلة بالقرار، وأنشطة قطرية أخرى.

227 - وفي عام 2023، يُتوقع أن تُستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة 1 000 000 دولار لتنظيم أو دعم الأنشطة المتصلة بالقرار 1540 (2004)، بما في ذلك الزيارات القطرية، وتيسير مشاركة الدول الأعضاء في المناسبات المتصلة بالقرار، وأنشطة قطرية أخرى.

228 - وتعزى الزيادة في الموارد المقدرة الخارجة عن الميزانية والتي ستُستخدم في عام 2023 مقارنةً بعام 2022 إلى ما يلي: (أ) زيادة متوقعة في أنشطة اللجنة إثر اكتمال الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004) في عام 2022 واتخاذ قرار جديد بتمديد ولاية اللجنة حتى عام 2023؛ و(ب) تعيين منسقين إقليميين في أفريقيا وآسيا لتولي زمام المبادرة في تنفيذ المشاريع في منطقة كل منهم.

14 - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

(900 570 11 دولار)

تصدير

في عام 2023، ستواصل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تقديم دعم، يكون مصمماً وفقاً للاحتياجات وقائماً على الأدلة، إلى لجنة مكافحة الإرهاب في جهودها المبذولة لمساعدة الدول الأعضاء على التوصل إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بمكافحة الإرهاب تنفيذاً كاملاً.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع قراره 2617 (2021)، الذي جدد فيه ولاية المديرية التنفيذية بوصفها بعثة سياسية خاصة تعمل في إطار التوجيه السياساتي الصادر عن لجنة مكافحة الإرهاب. وأكد المجلس، عند اتخاذ ذلك القرار، أن تقييم الخبراء المحايد لتنفيذ قراراته العديدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب هو الوظيفة الأساسية للمديرية التنفيذية، وشدد أيضاً على عدة مجالات تركيز مواضيعية ذات أولوية.

وتسخر المديرية التنفيذية، استناداً إلى تقييماتها، معرفتها بما يعترض تنفيذ الدول الأعضاء من ثغرات ويعترضه من تحديات وذلك لتيسير قيام العديد من شركاء المديرية في الأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء بتقديم المساعدة التقنية اللازمة. فهذه الجهود ترمي ليس إلى تعزيز تنفيذ الدول لقرارات المجلس المتعلقة بالإرهاب فحسب، بل أيضاً إلى الترويج لتعميم الممارسات السليمة في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي.

والخبرة التقنية التي تتمتع بها المديرية التنفيذية تمكّنها من العمل في طائفة واسعة من المسائل المواضيعية، تشمل، في جملة أمور، إنفاذ القانون وإدارة الحدود، وحقوق الإنسان، والمسائل الجنسانية، والعدالة القانونية والجنائية، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إرهابية. وتتعاونها مع الخبراء من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، تعزز المديرية التنفيذية أيضاً تنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بالإرهاب وتحدد الاتجاهات والتحديات الرئيسية.

وفي ظل تفاقم التهديد الإرهابي العالمي وتفاقم حدته بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كانت المديرية التنفيذية في صدارة الجهود المبذولة لرصد وتقييم آثار الجائحة على الإرهاب، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة التطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب. فطوال فترة الجائحة، تمكّنت المديرية التنفيذية من التكيف مع الأحوال المتغيرة لضمان استمرارية تصريف أعمالها. ومع استمرار المجتمع الدولي في الاستعداد لعالم ما بعد الجائحة و"الوضع الطبيعي المقبل"، تظل المديرية التنفيذية مستعدة لتحديد أي تحولات وتحديات ومخاطر قد تنشأ، والتصدي لها، علاوة على تحديد الفرص التطلعية المنحى، والعمل وفقاً لنهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة".

(توقيع) ويشيونغ تشن

المدير التنفيذي بالنيابة للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021

التوجّه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

229 - أُسندت إلى المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ولاية دعم لجنة مكافحة الإرهاب في عملها الرامي إلى رصد تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالإرهاب وتعزيز هذا التنفيذ وتيسيره. والولاية مستمدة من قرار المجلس 1373 (2001) وقراراته اللاحقة، بما في ذلك القرارات 1377 (2001)، و 1535 (2004)، و 1566 (2004)، و 1624 (2005)، و 1787 (2007)، و 1805 (2008)، و 1963 (2010)، و 2017 (2011)، و 2129 (2013)، و 2133 (2014)، و 2160 (2014)، و 2161 (2014)، و 2170 (2014)، و 2178 (2014)، و 2185 (2014)، و 2195 (2014)، و 2220 (2015)، و 2242 (2015)، و 2253 (2015)، و 2309 (2016)، و 2322 (2016)، و 2331 (2016)، و 2341 (2017)، و 2354 (2017)، و 2368 (2017)، و 2370 (2017)، و 2388 (2017)، و 2395 (2017)، و 2396 (2017)، و 2462 (2019)، و 2482 (2019)، و 2617 (2021). وبالإضافة إلى ذلك، تحدّد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب عدة مهام للمديرية التنفيذية في ما يتصل بتيسير تقديم المساعدة التقنية وتعزيز الممارسات الجيدة في مجال مكافحة الإرهاب. وقد مدّد المجلس، بموجب قراره 2617 (2021) بشأن الأخطار التي تهدّد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، ولاية المديرية التنفيذية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025.

230 - وظل الإرهاب يشكّل خطراً كبيراً يهدد السلام والأمن الدوليين، حتى مع تقلّب نطاقه وحدته واستمرار تغبّر مركزه الجغرافي. وقد تزامن فقدان تنظيم "داعش" للأراضي التي كان يسيطر عليها في الجمهورية العربية السورية والعراق وتراجعه العسكري فيهما مع ظهور أو عودة ظهور جماعات منضوية تحت لواء تنظيمي داعش والقاعدة في جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، ومنطقة الساحل، وحوض بحيرة تشاد، وجنوب أفريقيا وشرقها. وتثير التطورات الأخيرة في جنوب آسيا، ولا سيما في أفغانستان، شواغل كبيرة بشأن التهديدات الإرهابية المقبلة، بما فيها خطر ظهور ملاذات آمنة جديدة. كما أن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ما زالت تشكّل تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، رغم أن طبيعة هذا التحدي قد تطورت إلى حد كبير. وينطوي استمرار وجود الآلاف من النساء والأطفال المرتبطين بتنظيم داعش في المخيمات الواقعة في الجمهورية العربية السورية على خطر تأجيج حدة المظالم في المستقبل، بالنظر إلى أن النساء والأطفال لا تتاح لهم سوى فرص محدودة للحصول على الخدمات الأساسية، ويتعرضون للعنف، وأشكال أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان، والاستغلال من خلال التعرّض لخطاب داعش، حيث إن التنظيم يسعى إلى إعادة تنظيم صفوفه في العراق والجمهورية العربية السورية. وما زالت الشبكات الإرهابية قادرة على تحريض العناصر الفاعلة التي يتعدّد عليها السفر إلى مناطق النزاع وحثهم على شن هجمات صغيرة النطاق في بلدانهم الأصلية وتوجيههم إلى تنفيذها، وما زالت تتمتع بالقدرة على تمتين صلاتها بالجماعات المنتسبة إليها في جميع أنحاء العالم.

231 - وقد أصبحت أيضاً التحديات التي يطرحها أولئك الذين يرتكبون أعمال التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، بما في ذلك على أساس كراهية الأجانب والعنصرية وأشكال التعصب الأخرى، أو باسم الدين أو المعتقد، أكثر تعقيداً وذا طابع عابر للحدود الوطنية بشكل متزايد في السنوات الأخيرة. فهناك أدلة قوية تشير إلى أن هذه الجماعات والأفراد يقومون ببناء الشبكات، وتبادل الخطاب، والبحث عن مصادر الإلهام الأيديولوجي، سواء عبر شبكة الإنترنت أو خارجها. وقد أدت الإنترنت دوراً رئيسياً في عملياتهم بتسهيلها للتجنيد، وتغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف، وجمع التبرعات. ويعتمد العديد من هؤلاء الأفراد على مجموعة من الشبكات والأفكار والشخصيات الدولية المترابطة والمتداخلة فيما بينها، وغالباً ما يستمدون مصادر إلهامهم من

أعمال وأساليب غيرهم من المهاجمين ذوي الدوافع المماثلة. ونتيجة لتلك الاتجاهات ولأحدث الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19، يواجه العالم مشهداً عاماً للإرهاب يطغى عليه بصورة متزايدة التنوع والتشتت واللامركزية.

232 - وفي جميع أنحاء العالم، يتمادى الإرهابيون والجماعات الإرهابية في جمع الأموال بإساءة استخدام الأموال المكتسبة من مصادر مشروعة، بما في ذلك استغلال التبرعات والعائدات المتأتية من الأنشطة الإجرامية (مثل الاختطاف طلباً للفدية، وابتزاز الأموال، والتجارة والاتجار غير المشروعين بالمتعلقات الثقافية والأشخاص والمخدرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة). وتُنقل هذه الأموال إما بوسائل "تقليدية" (مثل النظم المصرفية الرسمية، والشبكات المالية غير الرسمية، وحاملي النقديّة) أو باستخدام أساليب الدفع الجديدة (مثل البطاقات المدفوعة القيمة مسبقاً، ومحافظ الأجهزة المحمولة والأصول الافتراضية)، أو بالجمع المتطور بين النوعين من الوسائل معاً، على نحو متزايد.

233 - ويشير التحليل الذي أجرته المديرية التنفيذية إلى أن الإرهابيين لا يزالون يبحثون عن سبل لاستغلال القيود المفروضة على الحياة الاجتماعية وعلى السفر نتيجة للجائحة، وحالات الركود الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي لتوسيع نفوذهم. ولا تزال الجماعات الإرهابية تسعى إلى استغلال هذا المشهد العام المتغير للتهديدات، بطرق منها نشر دعايتها على المنصات الافتراضية، واستخدام مصادر بديلة للتمويل، والسعي إلى تأجيج الانقسامات الاجتماعية.

برنامج العمل

الهدف

234 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو تعزيز وتوطيد سياسات الدول الأعضاء ومؤسساتها وعملياتها في مجال مكافحة الإرهاب من خلال كفاءة التنفيذ التام من جانب الدول الأعضاء لقرار مجلس الأمن 1373 (2001) ولقرارات المجلس الأخرى ذات الصلة، وتوفير معلومات تسترشد بها جهود الأمم المتحدة الرامية إلى توفير خدمات متصلة ببناء القدرات والمساعدة التقنية.

الاستراتيجية

235 - إسهاماً في تحقيق هذا الهدف، ستقوم المديرية التنفيذية بما يلي:

- (أ) مساعدة الدول الأعضاء على تحديد وسدّ الثغرات في التنفيذ والقدرات وفقاً لمتطلبات القرار 1373 (2001) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة المتعلقة بالإرهاب، سواء عن طريق زيارات التقييم أو من خلال أدوات التقييم مثل الدراسة الاستقصائية الإلكترونية المفصلة عن التنفيذ (e-DIS)، والاستعراض العام لتقييم التنفيذ، وتقديم توصيات تقنية إلى الدول الأعضاء بشأن سبل تعزيز تنفيذ القرارات ذات الصلة. وستعمل المديرية التنفيذية بشكل وثيق مع مكتب مكافحة الإرهاب والشركاء الآخرين لتيسير تقديم المساعدة التقنية الرامية إلى تنفيذ توصيات لجنة مكافحة الإرهاب؛
- (ب) تحديد الآثار القصيرة والطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19 في قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ القرار 1373 (2001) وقرارات المجلس اللاحقة المتعلقة بالإرهاب. وسيُدمج هذا العمل في أعمال التقييم المنتظم التي تضطلع بها المديرية التنفيذية والتي ستحدد المساعدة التقنية التي تحتاجها الدول الأعضاء لمواجهة الطرق التي استغل بها الإرهابيون الجائحة سعياً إلى تحقيق مآربهم؛

(ج) تعزيز وبناء الشراكات مع الكيانات الأعضاء في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، ومع المنظمات الدولية والإقليمية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وستواصل المديرية التنفيذية

أيضا إعطاء الأولوية للعلاقات والشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وذلك باستخدام ميزتها النسبية بوصفها هيئة الخبراء التقييمية التابعة لمجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب. وستسهم الخبرة التقنية التي تتمتع بها المديرية في مجمل الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لبناء القدرات؛

(د) صياغة مواد تحليلية وأدوات مرجعية ومبادئ توجيهية والترويج للمعايير والمدونات الدولية ذات الصلة وأفضل الممارسات.

236 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

(أ) مكافحة الإرهاب وتحقيق التنفيذ الكامل للقرار 1373 (2001) والقرارات الأخرى ذات الصلة؛

(ب) بناء القدرة على الصمود في مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في جميع قطاعات المجتمع؛

(ج) تنفيذ التزامات الدول الأعضاء عملاً بالقرار 1373 (2001) عن طريق تيسير تقبل وفهم أفضل الممارسات الدولية والتقنيات والأدوات الدولية المتاحة لمكافحة الإرهاب.

العوامل الخارجية لعام 2023

237 - في ما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) موافقة الدول الأعضاء على استقبال زيارات التقييم؛

(ب) القدرة على تنظيم وإجراء الزيارات وفقا لتدابير السلامة والأمن المتبعة في الأمم المتحدة.

238 - وفي ما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ستواصل المديرية التنفيذية إقامة أو تعزيز الشراكات الرامية إلى مساعدة الدول على جملة أمور منها مكافحة تمويل الإرهاب؛ ومكافحة المحتوى الإرهابي على شبكة الإنترنت؛ وحماية البنية التحتية الحيوية والأهداف "السهلة" من الهجمات الإرهابية؛ ونشر القدرات البيومترية. وستواصل المديرية التنفيذية أيضا الاستفادة من شبكة البحوث العالمية لمكافحة الإرهاب بغية جمع مقرري السياسات والباحثين من كافة أنحاء العالم، وستواصل العمل مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية وتعزيز شراكاتها معها، بغية مساعدة اللجنة على تحديد التحديات والتطورات والاتجاهات الوطنية والإقليمية والمواضيعية.

239 - وفي ما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستواصل المديرية التنفيذية العمل الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك ضمن إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، بهدف تيسير تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات على نحو فعال للدول الأعضاء، وذلك باستخدام خبرة المديرية وتوصياتها. وستواصل المديرية التعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المسائل ذات الصلة بما في ذلك مساعدة الدول على وضع وتنفيذ استراتيجيات لمحاكمة من يشتبه في أنهم إرهابيون، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب والأفراد المرتبطون بهم، وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم؛ وتعزيز قدرات الدول في مجال إدارة الحدود وإنفاذ القانون، بسبل منها استحداث أدوات هامة مثل قوائم مراقبة الإرهابيين، والبيانات البيومترية، ونظم المعلومات المسبقة عن الركاب، ونظم سجلات أسماء الركاب؛ ومنع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة والمتفجرات؛ وتيسير استخدام المعلومات التي تجمعها القوات العسكرية ومقبوليتها كأدلة إثبات؛ وتعزيز التعاون القضائي الدولي؛ وتعزيز قدراتها على مكافحة تمويل الإرهاب؛ وتعزيز قدراتها على مواجهة التحديات المتعلقة بحماية البيانات ومكافحة الإرهاب. وستواصل المديرية التنفيذية العمل بشكل وثيق مع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة لمجلس الأمن وأفرقة الخبراء التابعة لها لتعزيز تبادل المعلومات؛ وتخطيط وتنظيم اجتماعات خاصة مشتركة وتنسيق الزيارات

إلى الدول الأعضاء؛ والتعاون بطرق أخرى لتقييم تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات المجلس ذات الصلة. وستواصل المديرية أيضا تعزيز تنسيقها مع المنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة الدول المستقلة، وكذلك مع الهيئات المتخصصة مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والهيئات الإقليمية التي هي على غرار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

240 - وتواصل المديرية التنفيذية تعزيز تركيزها على الأبعاد الجنسانية لمكافحة الإرهاب. ويشمل ذلك التركيز على النساء والفتيات بوصفهن ضحايا للإرهاب؛ وعلى المرأة كمرتكبة للإرهاب وميسرة وداعمة له؛ وعلى النساء كعميلات في منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛ وعلى الأثر المتفاوت لاستراتيجيات مكافحة الإرهاب على المرأة وحقوق المرأة. وينبغي التأكيد أيضا على أن إدماج المنظور الجنساني يعني التركيز لا على أدوار المرأة فحسب، بل أيضا على أدوار الرجل، والذكورة، وعدم المساواة الهيكلية بين الجنسين. وتنتشر المديرية تقارير مركزة عن الأبعاد الجنسانية للإرهاب وتدمج أيضا المنظور الجنساني في أنشطة التقييم القطري التي تضطلع بها بالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب. وفي بعض الحالات، يتم ذلك من خلال مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في فريق التقييم. وتشارك المديرية في رئاسة الفريق العامل المعني باعتماد نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في منع الإرهاب ومكافحته.

الأداء البرنامجي في عام 2021

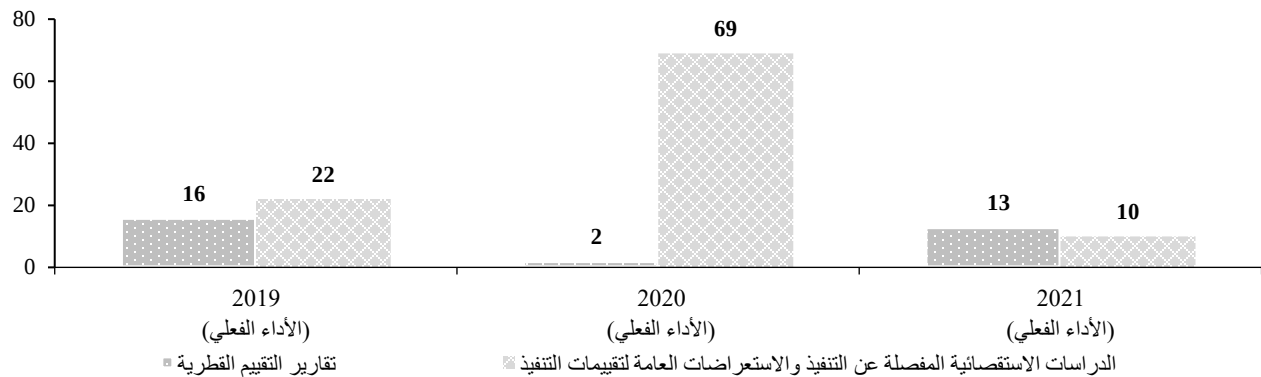
تقييم ورصد تنفيذ الدول الأعضاء للقرار 1373 (2001) والقرارات اللاحقة المتعلقة بمكافحة الإرهاب

241 - في عام 2021، أجرت المديرية التنفيذية، نيابةً عن لجنة مكافحة الإرهاب، 13 زيارة افتراضية إلى الدول الأعضاء، مقابل الهدف المقرر المحدد بـ 15 زيارة، لتقييم تنفيذ تلك الدول للقرار 1373 (2001) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة المتعلقة بالإرهاب. وخلال عام 2021، قدمت دولتان عضوان إضافيتان (بولندا والفلبين) إحاطتين إلى اللجنة عن جهودهما لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير زيارات اللجنة. وأجرت المديرية التنفيذية أيضا التقييم الأول للجولة الجديدة للتقييمات المكتوبة باستخدام أداة e-DIS الجديدة وقدمت 10 ملفات إلى اللجنة في عام 2021. وخلال النصف الأول من العام، استخدمت المديرية بيانات الدراسة الاستقصائية المفصلة عن التنفيذ المستقاة من جولة التقييم السابقة التي أُنجزت في عام 2020، من أجل وضع الدراستين الاستقصائيتين للتنفيذ على الصعيد العالمي.

242 - وفي عام 2021، أصدرت المديرية التنفيذية سبعة منشورات في إطار جهودها الرامية إلى تحديد الاتجاهات المتصلة بالإرهاب ومكافحة الإرهاب وتقديم التوجيه بشأن السبل العملية للدول الأعضاء لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتناولت المنشورات طائفة واسعة من المواضيع، بينها آثار جائحة كوفيد-19 على الإرهاب، ومكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف، والبيانات البيومترية ومكافحة الإرهاب. وتتضمن تقارير الزيارات والتقييمات المكتوبة توصيات بشأن السبل التي يمكن من خلالها للدول الأعضاء أن تعزز تنفيذها للقرارات ذات الصلة وكذلك تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية. وتيسيرا لتقديم المساعدة التقنية من جانب الشركاء المنفذين، أطلقت المديرية التنفيذية شركاءها على خمسة تقارير أخرى عن الزيارات القطرية. وعلاوة على ذلك، في نهاية عام 2021، حُبل في مصفوفة الاتفاق العالمي ما مجموعه 705 من احتياجات المساعدة التقنية العالية الأولوية من 42 دولة جرت زيارتها مؤخرا. ويُعرض التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الخامس).

الشكل الخامس

مقياس الأداء : تقارير التقييم القطرية والدراسات الاستقصائية المفصلة عن التنفيذ والاستعراضات العامة لتقييمات التنفيذ



أثر الجائحة

243 - كان لاستمرار الجائحة حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات، ما أثر بدوره في القدرة على إجراء المديرية التنفيذية زيارات شخصيا نيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب. ولمواجهة هذه التحديات، وإصابت المديرية أداء وظيفتها التقييمية افتراضيا وفقا لـ "إجراءات القيام بزيارات تقييم مختلطة إلى بعض الدول الأعضاء مؤقتا"، التي اعتمدتها اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 ونُفذت في حزيران/يونيه 2021. وتمكنت بذلك المديرية التنفيذية من إجراء الأجزاء الافتراضية للزيارات المختلطة إلى 13 دولة من الدول الأعضاء في عام 2021. ويمثل العدد الإجمالي لزيارات التقييم التي أجريت عددا لا بأس به إذا ما قورن بإجمالي زيارات التقييم الـ 15 التي أجريت في عام 2018 وإجمالي الزيارات التي أجريت في عام 2019. وستجرى أجزاء الزيارات المختلطة المتمثلة بالحضور الشخصي عندما تسمح الظروف بذلك. واستمر خلال الجائحة التقييم الآخر الذي أجرته المديرية، مثل نشرها للموجزات التحليلية والتقارير عن الاتجاهات. بيد أن البيانات التي يعتمد عليها هذا العمل التقني والتحليلي تتوقف على تقييمات المديرية وعلى قدرتها على إجراء حوار مع الدول الأعضاء في إطار الزيارات الموقعية. ولذلك، فإن استئناف بعثات التقييم الموقعي سيكون بالغ الأهمية لضمان أن تظل بيانات المديرية دقيقة ومحدثة.

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: مساعدة الدول الأعضاء في تحديد وسدّ الثغرات في التنفيذ والقدرات فيما يتصل بالقرار 1373 (2001) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة بشأن مكافحة الإرهاب

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

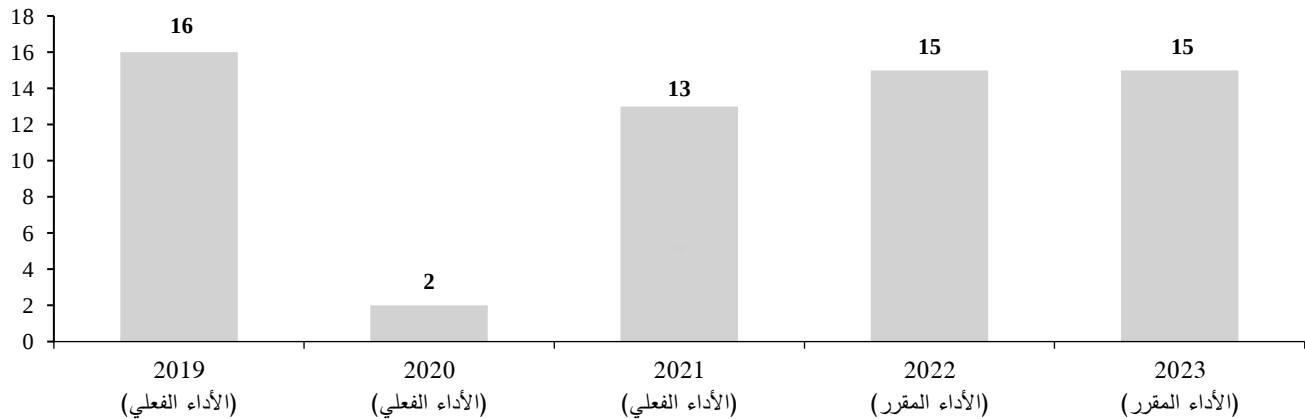
244 - أسهم عمل المديرية التنفيذية في تحديد الثغرات في القدرات على تنفيذ القرار 1373 (2001) والقرارات اللاحقة من قبل الدول الأعضاء الـ 13 التي استضافت الأجزاء الافتراضية من الزيارات المختلطة والدول الأعضاء الـ 10 التي طبقت فيها أداة التقييم الجديدة e-DIS. ولم يرق ذلك إلى بلوغ الهدف المقرر المتمثل في إجراء 15 زيارة تقييم في عام 2021. ولم تحقق المديرية التنفيذية هذا الهدف بسبب التحديات المعقدة التي ينطوي عليها تنظيم الأجزاء الافتراضية لتلك الزيارات. ورغم اعتماد بعض الدول بحماس المنهجية المختلطة التجريبية، فقد أعربت دول أخرى عن تفضيلها إرجاء تقييماتها إلى أن يصبح من الممكن مجددا إجراء الزيارات الشخصية.

245 - وأفادت المديرية التنفيذية في كراسة الميزانية السابقة بأن من الضروري إجراء تخطيط أكثر واقعية من أجل إنجاز تقييمات الاستعراض المستندي، نظرا للعدد المتزايد من القرارات المتصلة بمكافحة الإرهاب التي اتخذها مجلس الأمن في السنوات

الأخيرة وما يترتب على ذلك من زيادة في المسائل الموضوعية المدرجة في التقييمات. ونتيجة لذلك، صُممت أداة التقييم الجديدة e-DIS بحيث تكون "وثيقة قابلة للتعديل". وبعد الانتهاء من التقييم الأولي، يمكن تحديث الأداة e-DIS دورياً حسب ما تقتضيه الظروف، بما يكفل التحديث المستمر للبيانات التجريبية للمديرية. وتعكس الأداة الجديدة أيضاً على نحو أفضل البيانات الإضافية المستقاة من الدول التي جرت زيارتها، وتدمج بسلاسة أكبر التوصيات المقدمة خلال زيارات التقييم الموقعي. ويُعرض التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف والغاية لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل السادس).

الشكل السادس

مقياس الأداء : عدد الدول الأعضاء التي تستقبل زيارات تقييم



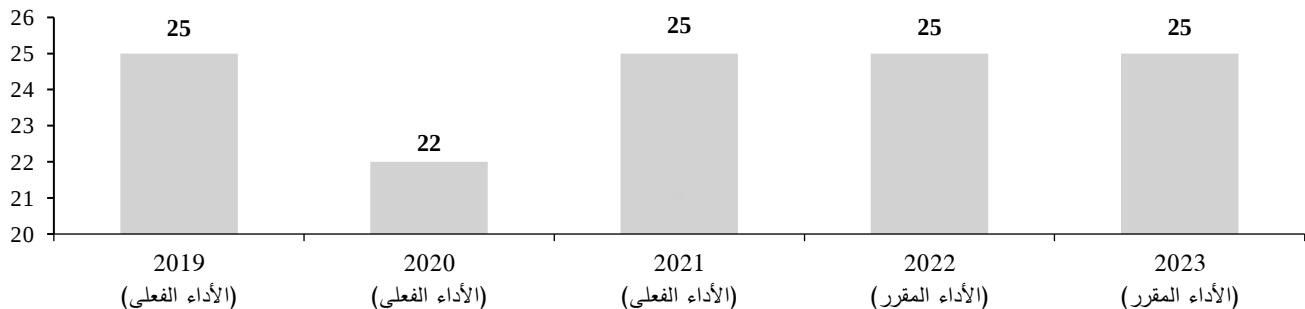
النتيجة 2: تحسين مواءمة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تقدمها الأمم المتحدة مع الثغرات في التنفيذ وفي القدرات التي حددتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ودعم التنفيذ المتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

246 - أسهم عمل المديرية التنفيذية في التنفيذ المتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي تجاوز الهدف المقرر المتمثل في عقد 22 من حلقات العمل والاجتماعات والمناسبات لبناء القدرات أسهمت فيها المديرية من خلال خبرتها، حتى بلغ مجموعها الفعلي 25. وسمح للمديرية الطابع الافتراضي الذي اتسم به العمل المنجز خلال عام 2021 بالمشاركة في عدد من حلقات العمل والاجتماعات والمناسبات أكبر مما كان متوقعا في البداية.

247 - وبالنظر إلى العودة التدريجية المتوقعة إلى الاجتماعات بالحضور الشخصي واستمرار الاجتماعات المختلطة أو الافتراضية، تتوقع المديرية التنفيذية أن يحافظ عملها في هذا المجال على مسار مماثل في عام 2023. ويُعرض التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف والغاية لعام 2023 ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

مقياس الأداء : عدد حلقات العمل والاجتماعات والمناسبات لبناء القدرات الذي أسهمت فيه المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بخبرتها



النتيجة 3: تحديد الاتجاهات وتقديم المشورة بشأن السبل العملية التي تتيح للدول الأعضاء تنفيذ القرار 1373 (2001) والقرارات اللاحقة لمجلس الأمن

248 - أسهم عمل البعثة في إسداء المشورة إلى لجنة مكافحة الإرهاب بشأن السبل العملية التي تتيح للدول الأعضاء تنفيذ القرارات 1373 (2001) و 1624 (2005) و 2178 (2014) وغيرها من القرارات ذات الصلة. وصدرت سبعة منشورات، وهو عدد تجاوز الهدف المقرر المحدد بخمسة من المبادئ التوجيهية أو الخلاصات لأفضل الممارسات أو غير ذلك من الأدلة العملية التي وُضعت للدول الأعضاء بغية المساعدة في تعزيز امتثالها لالتزاماتها عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب.

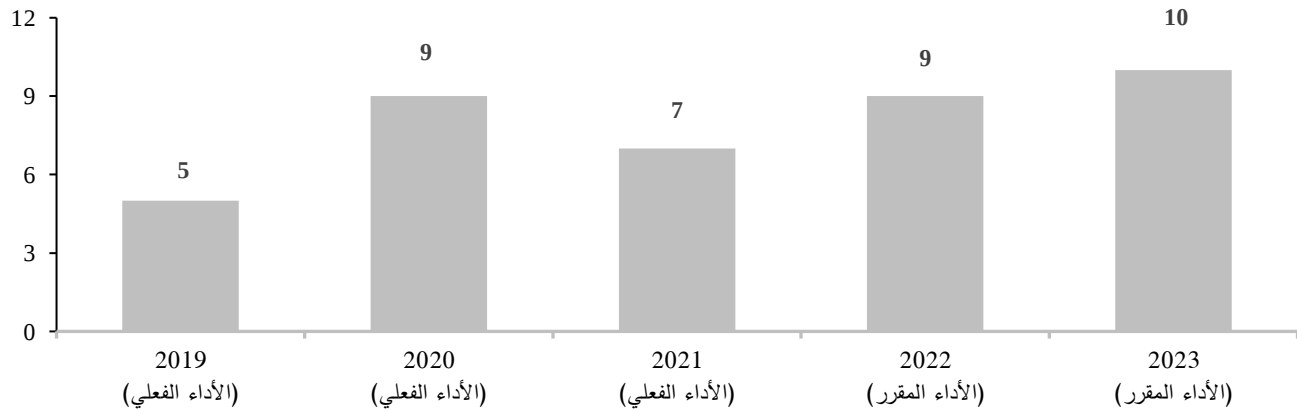
الدروس المستفادة والتغيير المقرر

249 - كانت العبرة التي استخلصتها المديرية التنفيذية ضرورة إدماج قدر أكبر من التنوع الإقليمي في مصادر بياناتها من أجل تحسين فهم وتحليل القضايا والتطورات المتصلة بالإرهاب وبمكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم. وتعزز المديرية التنفيذية مصادر بياناتها بإدماج مزيد من المناطق والزيارات القطرية والمنظمات الشريكة ولكنها تترك أنه لا يزال هناك مجال للتحسين. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستواصل المديرية وضع مقارنة منهجية تمهيدا لاتباعها في تحديد الاتجاهات والقضايا والتطورات في مجالي مكافحة الإرهاب والاتجاهات الإرهابية، مع العمل في الوقت نفسه على توسيع نطاق تواصلها الجغرافي من أجل مواصلة تعزيز مصادر بياناتها.

250 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحديد الاتجاهات وتوفير توجيه عملي عبر إصدار 10 منشورات للمديرية التنفيذية ومبادئ توجيهية وخلاصات متعلقة بأفضل الممارسات، أو غير ذلك من الأدلة العملية لمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز امتثالها لالتزاماتها عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويُعرض التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف ضمن مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثامن).

الشكل الثامن

مقياس الأداء: عدد المواد التقنية التي تقدم التوجيه إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة



المنجزات المستهدفة

251 - يعرض الجدول 63 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للمديرية التنفيذية.

الجدول 63

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
17	18	12	20	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
11	11	8	12	1 - اجتماعات لجنة مكافحة الإرهاب
6	7	4	8	2 - الإحاطات المقدمة إلى الدول الأعضاء
باء - توليد المعارف ونقلها				
10	9	7	4	المواد التقنية (عدد المواد)
6	5	5	4	3 - تقارير عن الاتجاهات والتطورات المتصلة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب
4	4	2	-	4 - وثائق التوجيه والخلاصات والممارسات الجيدة
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تيسير تقديم المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات المتصلة بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب (نحو 25 نشاطاً في السنة)، ووضع مبادئ توجيهية للدول الأعضاء لمساعدتها على الاستجابة للتحديات الجديدة والناشئة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: زيارات تقييم (نحو 15 زيارة في السنة) متصلة بالوقوف على مدى تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب.				
قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: قاعدة بيانات بشأن تقييم تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: صحائف وقائع ومجلات ومنشورات ووحدات محمولة لتخزين البيانات، من المقرر توزيعها على الدول الأعضاء ووسائط الإعلام والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتعزيز عمل اللجنة والمديرية التنفيذية.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد وتحديث الموقع الشبكي للجنة، والنشرة الإخبارية، وجميع منصات وسائل التواصل الاجتماعي.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 64

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023		2022	2021	
2023 مقابل 2022 الزيادة/النقصان	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات	الاعتمادات	الإنفاق	
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	فئة الإنفاق
-	-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
291,7	-	9 613,1	9 321,4	8 796,9	تكاليف الموظفين المدنيين
0,5	-	1 957,8	1 957,3	1 064,0	التكاليف التشغيلية
292,2	-	11 570,9	11 278,7	9 860,9	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 65

الوظائف

و أ ع أ ع م مد-2 مد-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي	الفئة الفنية والفئات العليا						فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون					
	المجموع	الخدمة	الميدانية/ الخدمات	فئة	مجموع	موظف	الرتبة	الأمم	المتحدة	المجموع	وطني	المحلية	متطوعو	
لعام 2022	الوظائف المعتمدة	8	3	44	8	52	—	—	—	—	—	—	—	52
لعام 2023	الوظائف المقترحة	1	3	44	8	52	—	—	—	—	—	—	—	52
التغير		—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

(أ) تشمل وظيفة واحدة من الرتبة الرئيسية وسبعة وظائف من الرتب الأخرى.

252 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لعام 2023 مقدار 11 570 900 دولار، ستنغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (9 613 100 دولار) اللازمة لاستمرار 52 وظيفة (1 أمين عام مساعد، 1 مد-2، 2 مد-1، 9 ف-5، 20 ف-4، 8 ف-3، 3 ف-2، 8 من فئة الخدمات العامة) تهدف إلى تقديم الدعم الفني إلى المديرية التنفيذية، والتكاليف التشغيلية (1 957 800 دولار) التي تشمل السفر في مهام رسمية لموظفي المديرية التنفيذية (836 000 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (904 200 دولار)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (206 900 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (10 700 دولار).

253 - وبالنسبة إلى عام 2023، لا يُقترح أي تغيير في عدد الوظائف ورتبتها للمديرية التنفيذية. وطُبّق معدل شواغر يبلغ 5 في المائة على تكاليف الموظفين.

254 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2022 أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين بسبب تطبيق جدول المرتبات الأعلى المنقح.

الموارد الخارجة عن الميزانية

255 - في عام 2022، سَتُستخدَم موارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بمبلغ 1 134 600 دولار لدعم الأنشطة والمبادرات ذات الصلة الرامية إلى تعزيز تنفيذ القرارات (1373 (2001) و 1624 (2005) و 2178 (2014) و 2396 (2017) و 2462 (2019) و 2482 (2019) و 2617 (2021).

256 - وفي عام 2023، سَتُستخدَم موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ يُقدَّر بـ 781 000 دولار لتنظيم عدد من حلقات العمل الجديدة وأخرى مخصصة للمتابعة في مناطق مختلفة من العالم وفقاً لبرنامج العمل الذي أقرته لجنة مكافحة الإرهاب، وإجراء بحوث بشأن القضايا الاستراتيجية والسياسية والقانونية والمؤسسية والأمنية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومكافحة الإرهاب؛ ودعم التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

257 - ويعزى الانخفاض في الموارد المقدرة الخارجة عن الميزانية التي من المقرر استخدامها في عام 2023 مقارنةً بعام 2022 إلى إنجاز ثلاثة مشاريع في عام 2022.

15 - فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

(300 632 25 دولار)

تصدير

في عام 2021، استأنف فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أنشطته الميدانية بالكامل، ما أدى إلى إنجاز عدد من المحطات الاستراتيجية والتشغيلية، بما فيها الانتهاء من ثلاث مذكرات قضايا تتعلق بأولويات التحقيق الأساسية المرتبطة بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش في سنجار وتكريت وبادوش. كما واصل الفريق زيادة وتنويع ما في حوزته من أدلة، لا سيما من خلال التنفيذ الواسع النطاق لرقمنة وأرشفة المواد الرقمية والوثائقية المتعلقة بجرائم تنظيم داعش، بالتعاون مع القضاء العراقي والأجهزة الأمنية العراقية. وزاد الفريق أيضاً أعمال التنقيب عن المقابر الجماعية وجمع الحمض النووي، مع حكومة العراق.

وتسعى ميزانية عام 2023 إلى عكس المرحلة التالية من عمل التحقيق الذي يقوم به الفريق أي: إعداد ملفات القضايا وتعزيز الدعم المقدم إلى السلطات المحلية في الإجراءات القضائية المتصلة بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش. وسينصب التركيز في عام 2023 على استخدام الأدلة المحفوظة بما يضمن محاسبة أكبر المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم. وفي هذا الصدد، يوجه فريق التحقيق جهود دعمه بشكل مكثف أكثر في اتجاه القضاء العراقي لكي يطبق عملياً القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني في إعداد ملفات القضايا.

وطوال الوقت، ظل انخراط فريق التحقيق في التعاطي مع القضاء العراقي والعديد من فروع حكومة العراق وجماعات الناجين والمرجعيات الدينية وقادة المجتمعات المحلية في صميم عمله. ولا تزال رسالته واضحة: الأهمية البالغة التي تنسم بها المحاسبة على الجرائم التي ارتكبتها داعش، ووجوب ألا يستمر الإفلات من العقاب.

(توقيع) كريستيان ريتشر

المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة

لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

258 - يتولى فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤولية دعم الجهود المحلية الرامية إلى محاسبة تنظيم داعش على أعماله التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، عن طريق جمع الأدلة في العراق وحفظها وتخزينها. وتُحدّد الولاية في قرار مجلس الأمن 2379 (2017) الذي ينص كذلك على أنه يتعين على فريق التحقيق تنفيذ أنشطة التحقيق بأعلى المعايير الممكنة لضمان استخدام تلك الأدلة على أوسع نطاق ممكن أمام المحاكم الوطنية، واستكمال التحقيقات التي تقوم بها السلطات العراقية أو التي تضطلع بها السلطات في بلدان ثالثة بناء على طلبها.

259 - وإضافة إلى ذلك، أكد مجلس الأمن في الفقرة 3 من قراره 2379 (2017) أن المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق سيقوم أيضاً بتعزيز المساءلة العالمية عن الأعمال التي ترقى إلى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية التي يرتكبها تنظيم داعش، وبالعامل مع الناجين، على نحو يتسق مع القوانين الوطنية ذات الصلة، لضمان الاعتراف الكامل بمصالحهم في تحقيق مساءلة تنظيم داعش.

260 - وفي منتصف عام 2021، عاد فريق التحقيق إلى اتباع طرائق العمل التي كانت معتمدة قبل الجائحة رغم التحديات المستمرة جراء كوفيد-19. وفي موازاة ذلك، جرت مأسسة الممارسات المعتمدة خلال العام السابق، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا لتذليل العوائق التي فرضتها الجائحة، كاستحداث تطبيق شبكي يدعم تقديم الأدلة من قبل الناجين وأفراد المجتمعات المتضررة، وذلك لضمان احتفاظ الفريق بالقدرة على تعديل نهجه بسرعة في مواجهة عدم اليقين في المستقبل. وتسارعت وتيرة الأنشطة الميدانية خلال هذه الفترة، ما أدى إلى إنجاز موجزات أولية للقضايا المرتبطة بأعمال التحقيق التي اضطلع بها الفريق في سنجار وتكريت والموصل (بادوش) وقيام المستشار الخاص بعرض استنتاجات المجلس على مجلس الأمن. وبالتعاون مع السلطات الوطنية العراقية، دعم فريق التحقيق عمليات التفتيش عن المقابر الجماعية حول سنجار والرمادي وبادوش، فضلاً عن إعادة 139 رفات جرى التعرف إلى هوية أصحابها في كوجو في شباط/فبراير وكانون الأول/ديسمبر 2021 ودفعها بما تستحقه من كرامة. وتقدم مزيد من الدعم إلى السلطات العراقية من خلال تنفيذ مبادرة رقمنة وأرشفة الأدلة المتصلة بتنظيم الدولة الإسلامية، فضلاً عن تقديم برنامج تدريبي مدته خمسة أشهر إلى 29 من قضاة التحقيق والمدعين العامين والمحققين العراقيين في مجال القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني.

261 - وفي 18 أيلول/سبتمبر 2021، قرر مجلس الأمن بالإجماع، في قراره 2597 (2021)، بناء على طلب حكومة العراق، تمديد ولاية فريق التحقيق حتى 17 أيلول/سبتمبر 2022، وجدد تأييده للشراكة الفريدة التي نشأت بين السلطات الوطنية والمجتمع الدولي والمجتمعات المحلية المتضررة سعياً إلى المساءلة.

برنامج العمل

الهدف

262 - الهدف الذي يسهم فريق التحقيق في تحقيقه هو مساءلة أعضاء تنظيم داعش عن الأعمال التي ترقى إلى مستوى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية، في إطار إجراءات جنائية عادلة ومستقلة يتم فيها إثبات تلك الجرائم.

الاستراتيجية

263 - إسهاما في تحقيق هذا الهدف، سيقوم فريق التحقيق بما يلي:

- (أ) مواصلة جمع الأدلة المستندية والجنايية وشهادات الشهود بما يتماشى مع استراتيجيته للتحقيق، ووفقا لقرار مجلس الأمن 2379 (2017)، على نحو ما أعيد تأكيده في قرار المجلس 2597 (2021)، والاختصاصات المتعلقة بأنشطة فريق التحقيق في العراق؛
- (ب) مواصلة العمل مع الناجين والمجتمعات المتضررة والسلطات الوطنية العراقية الرئيسية والشركاء الآخرين ذوي الصلة من أجل تحديد مواد الإثبات ذات الصلة بولايته ومن أجل ضمان إدراجها الفعلي في النظام المركزي لإدارة الأدلة الخاص بفريق التحقيق؛
- (ج) مواصلة إدماج النهج المبتكرة واستخدام التكنولوجيا في أنشطة جمع الأدلة وتحليلها، وتوسيع قدرته على رقمنة ومعاملة وتحليل كميات كبيرة من مجموعة واسعة من الأدلة المستقاة من ساحة المعركة؛
- (د) توسيع نطاق الدعم المقدم إلى السلطات الوطنية الرئيسية، بما فيها القضاء العراقي، والأجهزة الأمنية العراقية، ودائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية التابعة لمؤسسة الشهداء ودائرة الطب العدلي التابعة لوزارة الصحة العراقية. وستُقدّم المساعدة أيضا إلى السلطات المختصة في حكومة إقليم كردستان؛
- (هـ) تعزيز قدرته على التواصل مع أضعف الشهود والناجين من الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش؛
- (و) ضمان استمرار أنشطة جمع الأدلة في دعم ثلاثة نواتج متأثرة: موجزات القضايا المواضيعية؛ وملفات القضايا التي تدعم الملاحقات القضائية الفردية؛ وتقديم الدعم السريع والمحدد الهدف للإجراءات القضائية الوطنية الجارية؛
- (ز) زيادة القدرة على توفير الدعم التحليلي والتحقيقي للبلدان الثالثة التي تطلب المساعدة في تحقيقاتها وملاحقاتها القضائية الوطنية المتعلقة بتنظيم داعش.

264 - ومن المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى النتائج التالية:

- (أ) زيادة توفر الأدلة المجمعة من قبل فريق التحقيق وفقا للمعايير الدولية، لاستخدامها في الإجراءات القضائية المحلية ضد أعضاء تنظيم داعش على خلفية الجرائم التي ارتكبوها في العراق؛
- (ب) مواصلة توسيع حجم مستودع بيانات الإثبات الخاص بفريق التحقيق، وهو ما سيسمح بزيادة تعزيز ملفات القضايا المتعلقة بفرادى أعضاء تنظيم داعش؛
- (ج) تسخير منصة متطورة لتحليل الأدلة بهدف تحليل كميات كبيرة من البيانات الإلكترونية والبيانات المتعددة الوسائط، وهو ما سيمكّن من كشف الوجوه والتعرّف إليها في الكميات الهائلة من بيانات الصور والفيديو، ومن الترجمة الآلية، وفهرسة الصور ومقاطع الفيديو، والتعرف التلقائي على الصوت؛
- (د) زيادة جمع الأدلة الجنائية من مواقع المقابر الجماعية في العراق وفقا للمعايير الدولية؛
- (هـ) جمع المزيد من الأدلة القائمة على شهادات الشهود من أولئك الذين لم يدلوا بإفاداتهم من قبل أمام أي من آليات المساءلة.

العوامل الخارجية لعام 2023

265 - في ما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) أن يواصل المجتمع الدولي دعم ولاية فريق التحقيق وأنشطته؛
- (ب) أن تواصل حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان تقديم التعاون والدعم القويين في ما يتعلق بعمل فريق التحقيق، على النحو الذي تيسره لجنة التنسيق الوطنية المعيّنة من الحكومة؛
- (ج) أن يستمر تلقي فريق التحقيق دعماً قوياً لعمله من جانب الجهات الفاعلة الدينية وأعيان المجتمعات المحلية وجماعات الناجين؛
- (د) لا يزال تنظيم داعش يشكل تهديداً أمنياً داخل العراق بصرف النظر عن أن الحالة الأمنية تسمح عموماً بالقيام بأنشطة التحقيق الميدانية التي يضطلع بها فريق التحقيق، على نحو يسمح بالوصول إلى السكان المتضررين والجهات المعنية الرئيسية ومسرح الجريمة، مع اتخاذ التدابير الأمنية المناسبة؛
- (هـ) وستظل افتراضات التخطيط تسترشد بالتطورات الاجتماعية والسياسية وسيقوم الفريق بتكييف أنشطته حسب الاقتضاء.

266 - وفي ما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستظل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق شريكاً تنفيذياً مهماً لفريق التحقيق في عام 2023. وسيواصل فريق التحقيق أيضاً توسيع نطاق تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى من أجل كفالة تكامل الجهود واتساق النهج. وسيشمل هذا العمل التعاون مع كيانات الأمم المتحدة من أجل الحصول على المعلومات والمواد ذات الصلة بأولوياته في مجال التحقيق، مثل لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ولا سيما البرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتلية.

267 - ومن أجل تعزيز قدرته على مواءمة عمله في مجال المساءلة مع أنشطة كيانات الأمم المتحدة الأخرى، سيواصل فريق التحقيق العمل بصورة استباقية مع لجنة مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب المستشار الخاص للأمن العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، ومكتب الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتب الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وسيواصل فريق التحقيق أيضاً الاستفادة من معارف وخبرات دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

268 - وفي ما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على كل من الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، سيواصل فريق التحقيق أيضاً إيلاء الأولوية لتطوير العلاقات مع منظمات دولية وإقليمية قادرة على توفير الدعم لتنفيذ الولاية المنوطة به. وسينصب التركيز على الكيانات التي يمكن أن تشكل نقطة انطلاق فعالة للتعاون مع السلطات الوطنية المختصة التي تستطيع تقديم معلومات ذات صلة بولاية الفريق، فضلاً عن الكيانات الأكثر قدرة على تقديم المساعدة القانونية المناسبة إلى حكومة العراق وبناء قدراتها من أجل تعزيز محاكمها ونظامها القضائي، عملاً بالفقرة 9 من القرار 2379 (2017). وفي هذا الصدد، ستشمل الكيانات الرئيسية الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية واللجنة الدولية المعنية بالمفقودين.

269 - وسيواصل فريق التحقيق أيضاً، وفقاً للاختصاصات التي أقرها مجلس الأمن المتعلقة بأنشطته في العراق، تعزيز العلاقات مع المنظمات غير الحكومية وهيئات القطاع الخاص بهدف الاستفادة من خبراتها والحصول على مواد الإثبات ذات الصلة، وكفالة الاستماع إلى آراء جميع الأطراف المعنية.

270 - ويراعي فريق التحقيق المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، في طريقتين:

(أ) من خلال الفريق العامل المعني بتحقيق التكافؤ بين الجنسين، الذي أنشئ للعمل على القضايا الداخلية المتصلة بتكافؤ الجنسين، بدءاً من التوظيف ووصولاً إلى إشاعة بيئة عمل مؤاتية وثقافة عمل تمكينية. ويضم الفريق العامل أعضاء من جميع أقسام فريق التحقيق من جميع الرتب ويجتمع شهرياً لتتبع التقدم المحرز في إطار استراتيجية تحقيق التكافؤ بين الجنسين. وسيركز الفريق على سد فجوة التكافؤ بين الجنسين بالنسبة في ما يتعلق بالمستويات ذات التباين الكبير؛

(ب) ومن خلال الوحدة المعنية بالجرائم الجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال، التي تشكل جزءاً من مكتب التحقيقات الميدانية والتي هي كناية عن فريق مواضيعي يركز على العنف الجنسي والجنساني والجرائم المرتكبة ضد الأطفال. وتدمج الوحدة منظوراً جنسانياً في عمل كل وحدة تحقيق، موجهةً بذلك إجراء التحليلات والتحقيقات وصياغة موجزات القضايا من منظور جنساني. ويتيح لها ذلك العمل والتعاون في جميع مراحل التحقيق وتكوين فهم معمق لكيفية استخدام تنظيم داعش للعنف الجنساني والعنف ضد الأطفال، وكذلك كيف طالت جرائمه الرجال والنساء والأطفال من طوائف مختلفة.

271 - وانسجاماً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، لدى فريق التحقيق استراتيجية لإدماج منظور الإعاقة مصممة لتتناسب خصيصاً مع ولايته وبيئته عمله في العراق. وتتعرض هذه الاستراتيجية في خطط عمل الأقسام، وجميع وثائق التخطيط الاستراتيجي ومؤشرات التخطيط الاستراتيجي. وتشمل أنشطة التوظيف الاتصال والمشاورات مع المنظمات العراقية التي تُعنى بالإعاقة. وعلى هذا النحو، نُفذت هذه الاستراتيجية في مجال تيسير إمكانية الوصول إلى المرافق، ولا سيما في المقر في بغداد، من خلال إنشاء المنحدرات وتركيب المصاعد وتصميم دورات المياه التي يسهل الوصول إليها. وعلاوة على ذلك، يعكف الفريق حالياً على استكشاف سبل التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة في العراق التي نشرت تقريراً عن أولويات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في العراق وما يعترضهم من عوائق ويواجههم من تحديات. كما يتواصل فريق التحقيق بنشاط مع المجموعات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة لتشجيع المرشحين المحتملين على تقديم طلبات لشغل الوظائف الشاغرة.

أنشطة التقييم

272 - بدأ فريق التحقيق التحضيرات في الربع الأخير من عام 2021 من أجل تنظيم خلوة استراتيجية للفريق، عُقدت في الربع الأول من عام 2022، هدفت إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الولاية، والتداول بشأن النهج المتبع في المستقبل بما يكفل دمج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات ضمن نهج متكامل للتحقيق. وقد استُرشد بأعمال الخلوة، التي تضمنت مشاورات مع الموظفين، في عملية وضع الميزانية لعام 2023 والخطة البرنامجية. كما عقد فريق التحقيق حلقتي عمل مع نظرائه الوطنيين في عام 2021. وعُقد الاجتماع الأول في حزيران/يونيه مع لجنة التنسيق الوطنية بهدف تيسير عمل فريق التحقيق في العراق، ومع دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي، للنظر في الدروس المستفادة من عمليات التقيب المشتركة على مدى أكثر من سنة. وفي حلقة العمل الثانية، التي عقدت مع لجنة التنسيق الوطنية، استُعرضت آلية التعاون وُحددت مجالات تعاون إضافية لوضع ممارسات معززة لتبادل المعلومات.

273 - وأجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تدقيقاً لكيفية إدارة فريق التحقيق البيانات والخصوصية في الربع الأخير من عام 2021، وهو سيجري تدقيقاً لعمليات وأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2023، سيتضمن استعراضاً معمقاً للبنية التحتية الداعمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الأداء البرنامجي في عام 2021

الأدلة الممثلة للمعايير الدولية المتاحة لدعم الإجراءات القضائية المحلية في ما يتعلق بجرائم تنظيم داعش

274 - في عام 2021، واصل الفريق العامل تنفيذ استراتيجية التحقيقات في المقابر الجماعية المتفق عليها مع لجنة التنسيق الوطنية، التي وجهت العمل الجماعي في هذا المجال. وبالتنسيق مع السلطات العراقية، قدم فريق التحقيق الدعم في التقييم والاستكشاف وأعمال التفتيش عن مواقع المقابر الجماعية في سجن بادوش وشمال الرمادي، بحيث بلغ العدد الإجمالي لعمليات التفتيش التي قدم الفريق الدعم فيها أكثر من 30 عملية.

275 - وواصل الفريق البناء على المجموعة الواسعة من أدلة الشهادات تمشياً مع أولوياته الأولية للتحقيق واستراتيجيته لحماية الشهود. ووسّع نطاق جمع شهادات الشهود في مجالات جديدة ذات أولوية، بما فيها الجرائم المرتكبة ضد الطوائف المسيحية والسنية، فضلاً عن الضحايا والشهود المرتبطين بهجمات الأسلحة الكيميائية التي شنها تنظيم داعش.

276 - وتمكّن فريق التحقيق، بالاستناد إلى ممارساته المستقلة الواسعة النطاق في مجال جمع الأدلة ودعمه للسلطات العراقية في جمع الأدلة بما يتماشى مع المعايير الدولية، من إرساء طائفة واسعة من الأدلة التي جُمعت لاستكمال ثلاثة موجزات للقضايا في عام 2021. وفي موازاة ذلك، واصل الفريق تعزيز قدراته على تقديم الدعم للمحاكمات المحلية الجارية في ما مجموعه 14 دولة طلبت مساعدة الفريق في ما يتعلق بالتحقيقات الجارية. وعلى وجه الخصوص، ساعد هذا الدعم السلطات الألمانية في إجراء محاكمة ناجحة لأحد أفراد تنظيم داعش بتهمة الإبادة الجماعية، وهي أول محاكمة من نوعها في أنحاء العالم. ويُعرض التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 66).

الجدول 66

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
إتاحة مواد الإثبات الجنائية الأولية والمستقاة من شهادات الشهود، الرقمية والمستندية وتحليلات الأدلة تمهيداً لاستخدامها من قبل السلطات المحلية ولسدّ الثغرات في الأدلة في الإجراءات القضائية المحلية	اتخاذ إجراءات قضائية محلية في الدول الأعضاء في ما يتعلق بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش، على أساس مواد الإثبات والتحليلات الشاملة التي أنتجها فريق التحقيق وفقاً للمعايير الدولية	إتمام مشاريع موجزات القضايا الأولية المرتبطة بأولويات التحقيق الأولية؛ وعرض النتائج على مجلس الأمن وتعميمها بهدف استخدامها في الإجراءات المحلية في بلدان ثالثة
		الشرع في أنشطة ميدانية لأولويات التحقيق المتبقية، على نحو يفضي إلى جمع أدلة إضافية بشكل مستقل

أثر الجائحة

277 - أُنْزِلَ استمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2021 على تنفيذ الولايات. واستمر عقد الاجتماعات وحلقات العمل، مثل اجتماعات المائدة المستديرة مع المنظمات غير الحكومية والتدريب المحدد، عبر الإنترنت. وعُقدت اجتماعات وأنشطة أخرى لبناء القدرات، شملت جانباً عملياً قوياً أو تعاوناً كبيراً مع النظراء الحكوميين، مثل حلقتي العمل المذكورتين في إطار أنشطة التقييم، أو التدريب التقني في الموقع أثناء عمليات التفتيش، بالحضور الشخصي تمسحياً مع التدابير الوقائية. وفي حين دأب فريق التحقيق على التحلي بالمرونة والابتكار للتغلب على هذا الأثر، فإن تحقيق التخطيط المسبق المستدام للسفر والاجتماعات بالحضور الشخصي بمشاركة أكبر ظل يشكل تحدياً في مواجهة قيود محددة، لا سيما في ظل انتشار متحورات جديدة سهلة التقشي. ومن ناحية أخرى، أوقفت المقابلات مع الشهود من بُعد قدر الإمكان إذ تُفَضَّل عليها المقابلات بالحضور الشخصي بسبب الطابع الحساس للمقابلات وأيضاً لضمان إمكانية توفير الدعم النفسي والاجتماعي الفعال في الموقع. وجرى تسريع الأنشطة الميدانية مع زيادة الحضور، ما سمح بإجراء عدد من أعمال التفتيش التي يدعمها فريق التحقيق، فضلاً عن العودة الثانية إلى قرية كوجو في سنجان في كانون الأول/ديسمبر 2021 وتوفير الدفن الكريم فيها.

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: وضع الصيغة النهائية لموجزات القضايا المواضيعية الشاملة فيما يتعلق بجميع أولويات التحقيق

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

278 - أسهم عمل فريق التحقيق في وضع موجزات مستقلة لقضايا التحقيق وأنشأ أدلة واضحة ومقنعة على ارتكاب تنظيم داعش إبادة جماعية ضد الأيزيديين باعتبارها طائفة دينية على نحو ما أبلغ مجلس الأمن في أيار/مايو 2021. ويعكف الفريق، بالتعاون مع السلطات المحلية، على تقديم الدعم لمساعدة هذه الكيانات في مقاضاة أعضاء تنظيم داعش على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ويحول الفريق تركيزه نحو إعداد ملفات القضايا، استناداً إلى موجزات القضايا المكتملة. ويُعرض التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف والغاية لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 67).

الجدول 67

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
إتاحة مواد الإثبات الجنائية الأولية والمستقاة من شهادات الشهود والرقمية والمستندية وتحليلات الأدلة تمهيداً لاستخدامها من السلطات المحلية ولسد الثغرات في الأدلة في الإجراءات القضائية المحلية	إتاحة إجراءات قضائية محلية في الدول الأعضاء في ما يتعلق بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش، على أساس مواد الإثبات والتحليلات الشاملة التي أنتجها فريق التحقيق وفقاً للمعايير الدولية	إتمام مشاريع موجزات القضايا المرتبطة بأولويات التحقيق الأولية؛ والشروع في أنشطة ميدانية لأولويات التحقيق المتبقية، على نحو يفضي إلى جمع أدلة إضافية بشكل مستقل	زيادة عدد الإجراءات القضائية المتخذة من جانب السلطات المحلية لمقاضاة أعضاء تنظيم داعش على الأعمال التي ارتكبوها في العراق مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية	إتمام موجزات القضايا في جميع أولويات التحقيق وزيادة عدد الإجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية

النتيجة 2: تعزيز المساءلة الدولية لأفراد تنظيم داعش عن الجرائم المرتكبة في العراق من خلال تقديم المساعدة إلى بلدان ثالثة وتبادل المعلومات معها وإجراءاتها القضائية المحلية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023

279 - بالتعاون مع بلدان ثالثة، يساعد فريق التحقيق السلطات المحلية بصورة متزايدة في طلباتها للحصول على الدعم المرتبطة بأشخاص محددين هم موضع اهتمام أو مشتبه فيهم في تحقيقاتها وملاحقاتها القضائية. وحتى تاريخه، استجاب فريق التحقيق لأكثر من 30 طلبا للحصول على مساعدة أو معلومات قدمتها 14 دولة عضوا، وهو يعكف حاليا على الاستجابة لـ 60 طلبا.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

280 - كان الدرس المستفاد من البعثة هو أن لدى فريق التحقيق الفرصة لدعم الجهود العالمية لمساءلة تنظيم داعش عن جرائمه المرتكبة في العراق من خلال ما في حوزته من أدلة. وبات من الواضح أن فرصة توفير الدعم المحدد الهدف والطلب عليه من جانب فريق التحقيق كبيران. ويُعرض التقدم المتوقع إحرازه نحو تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 68).

الجدول 68

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	-	تقديم الدعم إلى 14 بلدا من البلدان الثالثة التي تطلب مساعدة أو معلومات متعلقة بالأدلة على الجرائم الدولية التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق	زيادة معاملة طلبات الحصول على معلومات ومساعدة المقدمة من بلدان ثالثة من أجل الإسهام في الإجراءات القضائية المحلية الهادفة إلى محاسبة أفراد تنظيم داعش على الجرائم الدولية المرتكبة في العراق	آلية تعمل بكامل طاقتها لتبادل المعلومات وتقديم المساعدة إلى البلدان الثالثة تسهم في الإجراءات القضائية المحلية الهادفة إلى محاسبة أفراد تنظيم داعش على الجرائم الدولية المرتكبة في العراق

المنجزات المستهدفة

281 - يعرض الجدول 69 قائمة بكل المنجزات المستهدفة للبعثة.

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023	
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
2	2	2	2	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
2	2	2	2	1 - تقرير المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق المقدمان لمجلس الأمن
2	2	2	2	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
2	2	2	2	2 - جلسات مجلس الأمن
باء - توليد المعارف ونقلها				
20	16	13	8	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
20	16	13	8	3 - حلقات دراسية تهدف إلى تبادل المعارف والمساعدة التقنية ذات الصلة مع السلطات الوطنية وتعزيز تعاونها مع فريق التحقيق
35	30	23	25	المواد التقنية (عدد المواد)
35	30	23	25	4 - تقارير تتضمن معلومات مفصلة مدعومة بالأدلة عن المسؤولية المحتملة لأعضاء قيادة تنظيم داعش عن الجرائم الفظيعة، ويمكن إطلاع السلطات الوطنية عليها واستخدامها في الإجراءات الجنائية التي تقوم بها المحاكم المحلية المختصة
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: التشاور بشأن ضمان تكامل التحقيقات مع تلك التي تجريها 7 محاكم جنائية قضائية رئيسية و 6 أجهزة أمنية وطنية؛ والقيام بالدعوة مع 7 من مجموعات الضحايا المباشرين لضمان تجسيد مصالح الناجين في جهود المساءلة؛ إجراء مشاورات مع الشهود ومع مجموعات الضحايا للتأكد من مشاركتهم الكاملة في عمل فريق التحقيق.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إرسال بعثات تحقيق لجمع الشهادات، والأدلة الجنائية والرقمية والوثائقية، وغيرها من الأدلة المادية؛ وإيفاد بعثات للتحقيق في العنف الجنسي والجسدي.				
قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: وضع قاعدة بيانات مركزية للأدلة.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: التواصل المباشر مع 12 دولة عضوا بشأن نشر الأفراد المقدمين من الحكومات لدعم فريق التحقيق في تنفيذ ولايته، مع التركيز على نشر أفراد ذوي خبرة محددة في علم الوراثة في مجال الأدلة الجنائية، والتحليل الجنائي، والتحقيقات، مع مهنيين ناطقين بالعربية كأولوية خاصة				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: وضع استراتيجية إعلامية شاملة تهدف إلى توفير خطاب مضاد للمراسلات الإلكترونية لتنظيم داعش				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: وضع تصورين متعددي الوسائط للأدلة مع مقاطع الفيديو المصاحبة لها حول 2 من أولويات التحقيق للفريق وسيشمل هذان التصوران مجزرة سجن بادوش في الموصل والجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد الطوائف المسيحية في جميع أنحاء سهل نينوى.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 70

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021		
2022 مقابل 2023	مجموع الاحتياجات غير				
الزيادة/(النقصان)	المتكررة	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
فئة الإنفاق					
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	
656,7	-	18 600,8	17 944,1	16 959,0	تكاليف الموظفين المدنيين
514,6	-	7 031,5	6 516,9	6 658,5	التكاليف التشغيلية
1 171,3	-	25 632,3	24 461,0	23 617,5	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 71

الوظائف

الفئة الفنية والفئات العليا															
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون												
فئة الخدمات فئة			مجموع الموظفين												
الميدانية/ الخدمات			الوظائف الفنية												
الأمنية العامة			الوظائف الفنية												
المجموع الفرعي			الوظائف الفنية												
ف-2			ف-3												
ف-4			ف-5												
ف-5			ف-6												
ف-6			ف-7												
ف-7			ف-8												
ف-8			ف-9												
ف-9			ف-10												
ف-10			ف-11												
ف-11			ف-12												
ف-12			ف-13												
ف-13			ف-14												
ف-14			ف-15												
ف-15			ف-16												
ف-16			ف-17												
ف-17			ف-18												
ف-18			ف-19												
ف-19			ف-20												
ف-20			ف-21												
ف-21			ف-22												
ف-22			ف-23												
ف-23			ف-24												
ف-24			ف-25												
ف-25			ف-26												
ف-26			ف-27												
ف-27			ف-28												
ف-28			ف-29												
ف-29			ف-30												
ف-30			ف-31												
ف-31			ف-32												
ف-32			ف-33												
ف-33			ف-34												
ف-34			ف-35												
ف-35			ف-36												
ف-36			ف-37												
ف-37			ف-38												
ف-38			ف-39												
ف-39			ف-40												
ف-40			ف-41												
ف-41			ف-42												
ف-42			ف-43												
ف-43			ف-44												
ف-44			ف-45												
ف-45			ف-46												
ف-46			ف-47												
ف-47			ف-48												
ف-48			ف-49												
ف-49			ف-50												
ف-50			ف-51												
ف-51			ف-52												
ف-52			ف-53												
ف-53			ف-54												
ف-54			ف-55												
ف-55			ف-56												
ف-56			ف-57												
ف-57			ف-58												
ف-58			ف-59												
ف-59			ف-60												
ف-60			ف-61												
ف-61			ف-62												
ف-62			ف-63												
ف-63			ف-64												
ف-64			ف-65												
ف-65			ف-66												
ف-66			ف-67												
ف-67			ف-68												
ف-68			ف-69												
ف-69			ف-70												
ف-70			ف-71												
ف-71			ف-72												
ف-72			ف-73												
ف-73			ف-74												
ف-74			ف-75												
ف-75			ف-76												
ف-76			ف-77												
ف-77			ف-78												
ف-78			ف-79												
ف-79			ف-80												
ف-80			ف-81												
ف-81			ف-82												
ف-82			ف-83												
ف-83			ف-84												
ف-84			ف-85												
ف-85			ف-86												
ف-86			ف-87												
ف-87			ف-88												
ف-88			ف-89												
ف-89			ف-90												
ف-90			ف-91												
ف-91			ف-92												
ف-92			ف-93												
ف-93			ف-94												
ف-94			ف-95												
ف-95			ف-96												
ف-96			ف-97												
ف-97			ف-98												
ف-98			ف-99												
ف-99			ف-100												
ف-100			ف-101												
ف-101			ف-102												
ف-102			ف-103												
ف-103			ف-104												
ف-104			ف-105												
ف-105			ف-106												
ف-106			ف-107												
ف-107			ف-108												
ف-108			ف-109												
ف-109			ف-110												
ف-110			ف-111												
ف-111			ف-112												
ف-112			ف-113												
ف-113			ف-114												
ف-114			ف-115												
ف-115			ف-116												
ف-116			ف-117												
ف-117			ف-118												
ف-118			ف-119												
ف-119			ف-120												
ف-120			ف-121												
ف-121			ف-122												
ف-122			ف-123												
ف-123			ف-124												
ف-124			ف-125												
ف-125			ف-126												
ف-126			ف-127												
ف-127			ف-128												
ف-128			ف-129												
ف-129			ف-130												
ف-130			ف-131												
ف-131			ف-132												
ف-132			ف-133												
ف-133			ف-134												
ف-134			ف-135												
ف-135			ف-136												
ف-136			ف-137												
ف-137			ف-138												
ف-138			ف-139												
ف-139			ف-140												
ف-140			ف-141												
ف-141			ف-142												
ف-142			ف-143												
ف-143			ف-144												
ف-144			ف-145												
ف-145			ف-146												
ف-146			ف-147												
ف-147			ف-148												
ف-148			ف-149												
ف-149			ف-150												
ف-150			ف-151												
ف-151			ف-152												
ف-152			ف-153												
ف-153			ف-154												
ف-154			ف-155												
ف-155			ف-156												
ف-156			ف-157												
ف-157			ف-158												
ف-158			ف-159												
ف-159			ف-160												
ف-160			ف-161												
ف-161			ف-162												
ف-162			ف-163												
ف-163			ف-164												
ف-164			ف-165												
ف-165			ف-166												
ف-166			ف-167												
ف-167			ف-168												
ف-168			ف-169												
ف-169			ف-170												
ف-170			ف-171												
ف-171			ف-172												
ف-172			ف-173												
ف-173			ف-174												
ف-174			ف-175												
ف-175			ف-176												
ف-176			ف-177												
ف-177			ف-178												
ف-178			ف-179												
ف-179			ف-180												
ف-180			ف-181												
ف-181			ف-182												
ف-182			ف-183												
ف-183			ف-184												
ف-184			ف-185												
ف-185			ف-186												
ف-186			ف-187												
ف-187			ف-188												
ف-188			ف-189												
ف-189			ف-190												
ف-190			ف-191												
ف-191			ف-192												
ف-192			ف-193												
ف-193			ف-194												
ف-194			ف-195												
ف-195			ف-196												
ف-196			ف-197												
ف-197			ف-198												
ف-198			ف-199												
ف-199			ف-200												
ف-200			ف-201												
ف-201			ف-202												
ف-202			ف-203												
ف-203			ف-204												
ف-204			ف-205												
ف-205			ف-206												
ف-206			ف-207												
ف-207			ف-208												
ف-208			ف-209												
ف-209			ف-210												
ف-210			ف-211												
ف-211			ف-212												
ف-212			ف-213												
ف-213			ف-214												
ف-214			ف-215												
ف-215			ف-216												
ف-216			ف-217												
ف-217			ف-218												
ف-218			ف-219												
ف-219			ف-220												
ف-220			ف-221												
ف-221			ف-222												
ف-222			ف-223												
ف-223			ف-224												
ف-224			ف-225												
ف-225			ف-226												
ف-226			ف-227												
ف-227			ف-228												
ف-228			ف-229												
ف-229			ف-230												
ف-230			ف-231												
ف-231			ف-232												
ف-232			ف-233												
ف-233			ف-234												
ف-234			ف-235												
ف-235			ف-236												
ف-236			ف-237												
ف-237			ف-238												
ف-238			ف-239												
ف-239			ف-240												
ف-240			ف-241												
ف-241			ف-242												
ف-242			ف-243												
ف-243			ف-244												
ف-244			ف-245												
ف-245			ف-246												
ف-246			ف-247												
ف-247			ف-248												
ف-248			ف-249												
ف-249			ف-250												
ف-250			ف-251												
ف-251			ف-252												
ف-252			ف-253												
ف-253			ف-254												
ف-254			ف-255												
ف-255			ف-256												
ف-256			ف-257												
ف-257			ف-258												
ف-258			ف-259												
ف-259			ف-260												
ف-260			ف-261												
ف-261			ف-262												
ف-262			ف-263												
ف-263			ف-264												
ف-264			ف-265												
ف-265			ف-266												
ف-266			ف-267												
ف-267			ف-268												
ف-268			ف-269												
ف-269			ف-270												
ف-270			ف-271												
ف-271			ف-272												
ف-272			ف-273												
ف-273			ف-274												
ف-274			ف-275												
ف-275			ف-276												
ف-276			ف-277												
ف-277			ف-278												
ف-278			ف-279												
ف-279			ف-280												
ف-280			ف-281												
ف-281			ف-282												
ف-282			ف-283												
ف-283			ف-284												
ف-284			ف-285												
ف-285			ف-286												
ف-286			ف-287												
ف-287			ف-288												
ف-288			ف-289												
ف-289			ف-290												
ف-290			ف-291												
ف-291			ف-292												
ف-292			ف-293												
ف-293			ف-294												
ف-294			ف-295												
ف-295			ف-296												
ف-296			ف-297												
ف-297			ف-298												
ف-298			ف-299												
ف-299			ف-300												
ف-300			ف-301												
ف-301			ف-302												
ف-302			ف-303												
ف-303			ف-304												
ف-304			ف-305												
ف-305			ف-306												
ف-306			ف-307												
ف-307			ف-308												
ف-308			ف-309												
ف-309			ف-310												
ف-310			ف-311												
ف-311			ف-312												
ف-312			ف-313												
ف-313			ف-314												
ف-314			ف-315												
ف-315			ف-316												
ف-316			ف-317												
ف-317			ف-318												
ف-318			ف-319												
ف-319			ف-320												
ف-320			ف-321												
ف-321			ف-322												
ف-322			ف-323												
ف-323			ف-324												
ف-324			ف-325												
ف-325			ف-326												
ف-326			ف-327												
ف-327			ف-328												
ف-328			ف-329												
ف-329			ف-330												
ف-330			ف-331												
ف-331			ف-332												
ف-332			ف-333												
ف-333			ف-334												
ف-334			ف-335												
ف-335			ف-336												
ف-336			ف-337												
ف-337			ف-338												
ف-338			ف-339												
ف-339			ف-340												
ف-340			ف-341												
ف-341			ف-342												
ف-342			ف-343												
ف-343			ف-344												
ف-344			ف-345												
ف-345			ف-346												
ف-346			ف-347												
ف-347			ف-348												
ف-348			ف-349												
ف-349			ف-350												
ف-350			ف-351												
ف-351			ف-352												
ف-352			ف-353												
ف-353			ف-354												
ف-354			ف-355												
ف-355			ف-356												
ف-356			ف-357												
ف-357			ف-358												
ف-358			ف-359												
ف-359			ف-360												
ف-360			ف-361												
ف-361			ف-362												
ف-362			ف-363												
ف-363			ف-364												
ف-364			ف-365												
ف-365			ف-366												
ف-366			ف-367												
ف-367			ف-368												
ف-368			ف-369												
ف-369			ف-370												
ف-370			ف-371												
ف-371			ف-372												
ف-372			ف-373												
ف-373			ف-374												
ف-374			ف-375												
ف-375			ف-376												
ف-376			ف-377												
ف-377			ف-378												
ف-378			ف-379												
ف-379			ف-380												
ف-380			ف-381												
ف-381			ف-382												
ف-382			ف-383												
ف-383			ف-384												
ف-384			ف-385												
ف-385			ف-386												
ف-386			ف-387												
ف-387			ف-388												
ف-388			ف-389												
ف-389			ف-390												
ف-390			ف-391												
ف-391			ف-392												
ف-392			ف-393												
ف-393			ف-394												
ف-394			ف-395												
ف-395			ف-396												
ف-396			ف-397												
ف-397			ف-398												
ف-398			ف-399												
ف-399			ف-400												
ف-400			ف-401												
ف-401			ف-402												
ف-402			ف-403												
ف-403															

282 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق التحقيق لعام 2023 ما قدره 25 632 300 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وهي ستغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (18 600 800 دولار) لاستمرار 149 وظيفة (1 أمين عام مساعد، 2 مد-1، 5 ف-5، 15 ف-4، 17 ف-3، 4 ف-2، 43 من فئة الخدمة الميدانية، 25 موظفا فنيا وطنيا، 29 من الرتبة المحلية، 8 من متطوعي الأمم المتحدة)، والاحتياجات لـ 25 فردا مقدما من الحكومات، فضلا عن التكاليف التشغيلية (7 031 500 دولار) التي تشمل تكاليف الاستشاريين والخدمات الاستشارية (77 000 دولار)، والسفر في مهام رسمية (599 700 دولار)، والمرافق والبنية التحتية (1 982 800 دولار)، والنقل البري (228 300 دولار)، والعمليات الجوية (200 000 دولار)، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (2 599 300 دولار)، والخدمات الطبية (154 000 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (1 190 400 دولار).

283 - ويواصل فريق التحقيق، استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها بفضل الاضطلاع بأنشطته في العراق حتى تاريخه، تقييم هيكله وعملياته، بغية كفالة التنفيذ الفعال لولايته فيما يتعلق بالتحقيق في جرائم تنظيم داعش بما يتسق مع أعلى المعايير الممكنة ووفق ما هو مطلوب عملاً بالفقرة 2 من قرار مجلس الأمن 2379 (2017). مع العلم بالتعليق الوارد في الفقرة 23 من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/76/7/Add.3) في سياق ميزانية فريق التحقيق لعام 2022، يُقترح إجراء التغييرات التالية بعد عملية تخطيط مفصلة للفوى العاملة أجريت بالاقتران مع صياغة مفهوم البعثة في أعقاب تعيين المستشار الخاص والرئيس الجديد للفريق في أيلول/سبتمبر 2021.

284 - وفي ما يتعلق بعام 2023، يعكس الهيكل التنظيمي وملاك الموظفين التكميلي الإنشاء المقترح للمكتب الفرعي في أربيل (إنشاء وحدتي التحقيق الميدانيين 4 و 5) من خلال الموارد الحالية من الموظفين، وإعادة ندب وظيفتين، ونقل سبع وظائف، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة وتحويل وظيفة واحدة. وإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة من الرتبة المحلية في الكويت لدعم مكتب الدعم المشترك في الكويت.

مكتب المستشار الخاص

(أ) نقل وظيفة دعم واحدة لموظف للشؤون القانونية (ف-4) من نيويورك إلى بغداد في المكتب الأممي لمكتب المستشار الخاص من أجل تلبية الطلب المتزايد على المشورة القانونية في ما يتعلق بإنشاء إطار قانوني لإضفاء الطابع المحلي على الجرائم الدولية في قانون العقوبات الحالي، وكذلك لتقديم رأي قانوني بشأن العدد المتزايد من طلبات الأطراف الثالثة للحصول على معلومات من الدول الأعضاء؛

مكتب التحقيقات الميدانية

(ب) نقل وظيفة واحدة لمحقق (ف-4)، ووظيفة واحدة لمحقق (ف-3)، ووظيفة واحدة لمحقق معاون (ف-2) من وحدة التحقيق الميداني 3 في دهوك إلى وحدة التحقيق الميداني 4 المنشأة حديثاً في أربيل لدعم التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد الأقليات العرقية - الدينية التركمانية والشبكية والكاكائية، مع تركيز إضافي على التجنيد الذي قام به تنظيم داعش واستخدامه للأسلحة الكيميائية والبيولوجية؛

(ج) نقل وظيفة واحدة لمحقق معاون (ف-2) من وحدة التحقيق الميداني 1 في دهوك إلى وحدة التحقيق الميداني 5 المنشأة حديثاً في أربيل لدعم التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد الطائفة المسيحية؛

مكتب رئيس الموظفين

(د) إعادة ندب وظيفة واحدة لمترجم شفوي ميداني معاون (موظف فني وطني) في بغداد إلى موظف مراسم معاون (موظف فني وطني) في أربيل ضمن وحدة خدمات اللغات، نتيجة للتوسع التشغيلي لفريق التحقيق بحيث بات يشمل مناطق في إقليم كردستان العراق، فضلاً عن تزايد الطلبات في ما يتعلق بالعمل والاتصال مع النظراء الحكوميين، بما في ذلك لجنة التنسيق الوطنية ومركز العمليات الوطني، وهما من النظراء الرئيسيين للفريق لتسهيل العمليات؛

(هـ) إلغاء وظيفة واحدة لمساعد للموارد البشرية (الرتبة المحلية) في وحدة الموارد البشرية. بعد إجراء استعراض دقيق لسير عمل الموارد البشرية ولاسيما في ظل الاحتياجات المتزايدة، يعتزم فريق التحقيق تعزيز مقاييس الموارد البشرية وأدوات الإبلاغ بهدف زيادة مجمل الكفاءة، وعلى وجه الخصوص لإنشاء وتنفيذ نظام إبلاغ تلقائي مصمم ليتناسب خصيصاً مع متطلبات التشغيل. ونتيجة لذلك، ستنبرز حاجة إلى وظائف جديدة تتطلب مجموعات من المهارات المختلفة والأكثر تقدماً. وعليه، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد للموارد البشرية (الرتبة المحلية) في وحدة الموارد البشرية؛

- (و) إنشاء وظيفة واحدة لموظف معاون للموارد البشرية (موظف فني وطني) في بغداد، تكون مقترنة بإلغاء وظيفة المساعد للموارد البشرية (الرتبة المحلية)، لدعم قدرات وحدة الموارد البشرية على توفير مقاييس مجدية أكثر للموارد البشرية وتحليلات للبيانات للإدارة العليا، ما سيعزز قدراتها على تقديم الدعم لتخطيط القوى العاملة واستراتيجيات التوظيف، فضلا عن الاستراتيجيات الأخرى للموارد البشرية؛
- (ز) تحويل وظيفة واحدة لمساعد لشؤون إدارة المرافق (من فئة الخدمة الميدانية) في دعم البعثات إلى موظف معاون لإدارة المرافق (موظف فني وطني) في بغداد للإسهام في تنمية القدرات المحلية وجني فوائد مستدامة من السوق المحلية والمعرفة التكنولوجية.

مكتب الدعم المشترك في الكويت

- (ح) إنشاء وظيفة واحدة لمساعد مالي (من الرتبة المحلية) في الكويت في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمواءمة مصادر تمويل مكتب الدعم المشترك في الكويت بما يعكس على نحو أفضل عبء العمل وقاعدة العملاء التي يقدم مكتب الدعم الخدمات لها. وتهدف هذه العملية إلى تحقيق توزيع أكثر توازنا للقوة العاملة في مكتب الدعم هذا بين البعثات السياسية الخاصة، مع تقديم مقترحات لإلغاء ست وظائف في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وإنشاء تلك الوظائف في أربع بعثات أخرى، بينها فريق التحقيق.

قسم الأمن

- تتصل التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين تحت قسم الأمن باقتراح إنشاء المكتب الفرعي في أربيل، الذي يتطلب بنية أمنية إضافية لتلبية الطلبات التشغيلية، على النحو المبين أدناه.
- (ط) نقل وظيفة واحدة لمحلل معلومات أمنية (من فئة الخدمة الميدانية) في وحدة العمليات إلى موظف أمن (من فئة الخدمة الميدانية) يليها نقل من بغداد إلى أربيل؛
- (ي) نقل وظيفة واحدة لموظف أمن (الخدمة الميدانية) في وحدة الإدارة والدعم من بغداد إلى أربيل؛
- (ك) نقل وظيفة واحدة لمساعد معني بالأمن الميداني (من الرتبة المحلية) في وحدة الإدارة والدعم من دهوك إلى أربيل.

285 - وطُبِّقَت معدلات شواغر على تكاليف الموظفين تبلغ 12 في المائة للوظائف الدولية، و 22 في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين و 15 في المائة للوظائف من الرتبة المحلية. وطُبِّقَ معدل شواغر يبلغ 6 في المائة على التقديرات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة، وآخر يبلغ 30 في المائة على التقديرات المتعلقة بالأفراد المقدمين من الحكومات.

286 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2022 أساسا إلى ما يلي:

(أ) الاحتياجات الإضافية تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين بسبب تطبيق معدلات شغور أقل على كل فئات الموظفين المدنيين باستثناء الأفراد المقدمين من الحكومات استنادا إلى الأنماط الأخيرة لشغل الوظائف، ومعدلات المرتبات المحدثة للموظفين الوطنيين، وإنشاء وظيفة من الرتبة المحلية في مكتب الدعم المشترك في الكويت؛ (ب) تزايد الاحتياجات من السفر في مهام رسمية في ظل استئناف البعثة أنشطة السفر المتصلة بولايتها نتيجة لتخفيف القيود المفروضة على السفر جراء كوفيد-19؛ (ج) تزايد الاحتياجات تحت بند المرافق والبنية التحتية في ما يتعلق ببناء هيكل حماية علوية للمكاتب الجاهزة وفقا لتقييم المخاطر الأمنية، وبتكيب الألواح الشمسية؛ (د) تزايد الاحتياجات تحت بند العمليات الجوية المتصلة بتكاسم تكاليف طائرة واحدة ثابتة الجناحين توفرها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛ (هـ) تزايد الاحتياجات من صيانة معدات

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وخدمات الدعم المتصلة بها، فضلا عن اقتناء برامجيات بالغة الأهمية للولاية. ويقابل الاحتياجات المتزايدة جزئيا انخفاض في الاحتياجات بسبب: (أ) انخفاض الاحتياجات من بدل الإقامة المقرر للبعثة للأفراد المقدمين من الحكومات؛ (ب) انخفاض الاحتياجات من الاستشاريين والخدمات الاستشارية بسبب زيادة القدرات الداخلية نتيجةً للتعيينات الأخيرة؛ (ج) عدم اقتناء مركبات لأن البعثة اقتنت مركبات في عام 2021؛ و (د) انخفاض الاحتياجات من الخدمات الطبية بسبب الانخفاض المقرّر في عمليات الإجلاء الطبي الجوي والاستشفاء.

الموارد الخارجة عن الميزانية

287 - في عام 2022، يُتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ إجمالي قدره 6 650 000 دولار لتمكين فريق التحقيق من مواصلة الأنشطة المتخصصة لدعم تنفيذ ولايته. ويشمل ذلك رقمنة مواد الإثبات التي تحتفظ بها السلطات العراقية واستخراجها رقميا، وإجراء تحقيقات شاملة في المقابر الجماعية التي تحتوي على رفات ضحايا تنظيم داعش، والتحقيقات في الجرائم الجنسانية والجرائم ضد الأطفال التي ارتكبتها التنظيم، وتنمية القدرات مع السلطات العراقية في مجال تكوين ملفات القضايا واستخدام الأدلة الجنائية الرقمية، والاستفادة من نظم المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة لتحقيق المساءلة.

288 - وفي عام 2023، يُتوقع أن تصل الموارد الخارجة عن الميزانية إلى 3 785 000 دولار، ومن المتوقع أن تقدم الدعم في عمليات التنقيب عن المقابر الجماعية وفي أنشطة الأنثروبولوجيا الجنائية، وبناء القدرات على تحقيق المساءلة بالتعاون مع حكومة العراق، والتحقيقات في تمويل الجرائم الدولية لتنظيم داعش. وسيُسعى أيضا إلى الحصول على تمويل إضافي في عام 2022 لضمان مواصلة التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد الأقليات، وتوفير خدمات فريق التحقيق لحماية ودعم الشهود. وستُجمع تبرعات تتيح لفريق التحقيق بتوسيع أنشطته إلى مجالات إضافية ذات صلة بولايته، مثل التحقيق في جرائم التراث الثقافي واستخدام تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية.

289 - ويعكس الانخفاض في الموارد المقدرة من خارج الميزانية في عام 2023 مقارنة بعام 2022 الموارد الكبيرة المستخدمة في رقمنة الأدلة واستخراجها رقميا في عام 2022، والتي لن تظل عند نفس المستوى في عام 2023.

المرفق الأول

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبته الجمعية العامة،
بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي
أقرتها الجمعية العامة

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/76/7/Add.3)

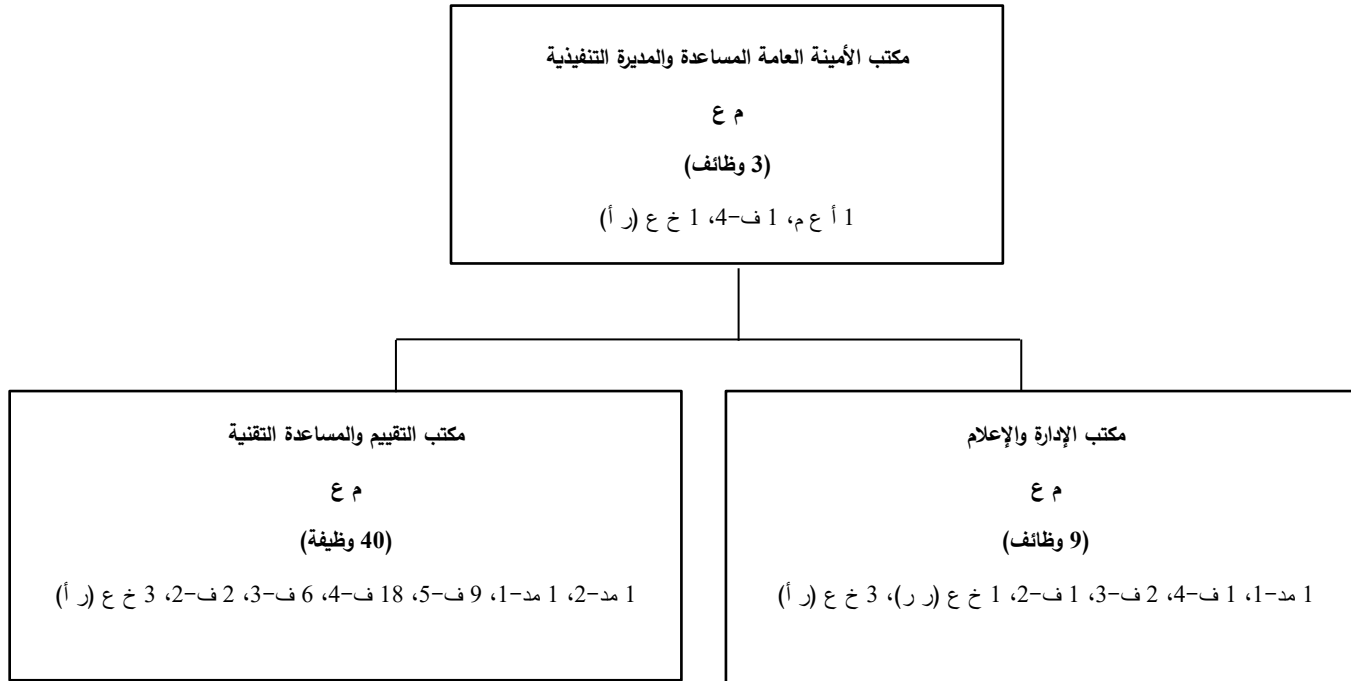
تحيط اللجنة الاستشارية علماً بالتعديلات المقرر إدخالها على هيكل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام فترة من الاستقرار في هيكله وملاك موظفيه وهو لا يزال مدركاً لملاحظات اللجنة الاستشارية في هذا الصدد. ومنذ تقديم الميزانية البرنامجية لعام 2021، تطور وضع فريق التحقيق بما يتماشى مع بيئة التحقيق الدينامية التي يعمل فيها. وتجدر الإشارة بوجه خاص في هذا الصدد إلى إنشاء مكتبين في دهوك وأربيل استجابة لفرص التحقيق في شمال العراق التي رافقها تحرك في تركيز البعثة من جمع الأدلة إلى تطوير العمل المتعلق بموجز القضايا مع القضاء العراقي للمضي في الملاحقة القضائية الناجحة للجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق. وقد استرشدت هذه العناصر وغيرها من عناصر هذه البيئة الدينامية، بما في ذلك تعاون الفريق مع لجنة التنسيق الوطنية، بعملية تخطيط القوى العاملة الأخيرة التي أجرتها البعثة، والتي بدورها توجه هيكل البعثة.

المرفق الثاني

المخططات التنظيمية

ألف - أفرقة الخبراء، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، ومكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1904 (2009) وغيرها من آليات الدعم للجان مجلس الأمن

فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية م ع (وظيفة واحدة) 1 ف-3	فريق الخبراء المعني بالسودان م ع (وظيفة واحدة) 1 ف-3	فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية م ع (6 وظائف) 1 ف-4، 2 ف-3، 1 خ ع (ر ر) 2 خ ع (ر أ)	فريق الخبراء المعني بليبيا م ع (وظيفتان) 1 ف-3، 1 خ ع (ر أ)	فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى م ع (وظيفتان) 1 ف-3، 1 خ ع (ر أ)
فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية م ع (وظيفة واحدة) 1 ف-3، 2 ف-3، 1 خ ع (ر أ)	فريق الخبراء المعني بجنوب السودان م ع (3 وظائف) 1 ف-3، 2 خ ع (ر أ)	فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات م ع (19 وظيفة) 1 ف-5، 4 ف-4، 6 ف-3، 8 خ ع (ر أ)	مكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بالقرار 1904 (2009) م ع (وظيفتان) 1 ف-4، 1 خ ع (ر أ)	فريق الخبراء المعني باليمن م ع (8 وظائف) 1 ف-3، 5 خ م، 2 ر م
تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) م ع (7 وظائف) 1 ف-5، 2 ف-4، 2 ف-3، 2 خ ع (ر أ)	فريق الخبراء المعني بمالي م ع (وظيفة واحدة) 1 ف-3	فريق الخبراء المعني بالصومال م ع (6 وظائف) 1 ف-3، 1 خ ع (ر أ)، 4 ر م	الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل م ع (5 وظائف) 1 ف-5، 2 ف-3، 2 خ ع (ر أ)	



جيم - فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

